الأمم المتحدة

S/PV.5641

مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

الجلسة ٥٦٤١

الثلاثاء، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كومالو	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	إندونيسيا	السيد جيني
	إيطاليا	السيد داليما
	بلجيكا	السيد بيل
	بنما	السيد سوسيكوم
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	سلوفاكيا	السيد ماتولاي
	الصين	السيد ليموزنمين
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غيانا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2007/152)

07-27562 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2007/152)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان وألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وبيلاروس وكندا والنرويج ونيوزيلندا والهند وهولندا واليابان، يطلبون فيها دعوهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد تانين (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد توم كونيغز، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان؛ والسيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا.

تقرر ذلك.

أدعو السيد كونيغز إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

أدعو السيد كوستا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقةS/2007/152، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

سيستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان؛ والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

أعطي الكلمة الآن للسيد السيد توم كونيغز، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان

السيد كونيغز (تكلم بالانكليزية): مع اقتراب السنة الأفغانية الجديدة، لا تزال أفغانستان مكانا للأمل والتحدي. وتوضع على المحك جهود غير مسبوقة لتحسين الإدارة، والمساعدة في تحقيق التنمية والمكاسب العسكرية. وبينما يتواصل الصراع في الجنوب، حيث تتعرض المناطق الحدودية في الجنوب والجنوب الشرقي للتوغلات وأعمال العنف، تشتد الحاجة بشكل أكبر من ذي قبل إلى تنسيق الجهود العسكرية، والسياسية، والإنمائية. فالتهديد الذي يواجهه السلام لم تخف حدته، غير أن الاستجابة المشتركة

للمؤسسات الأفغانية، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة حلف شمال الأطلسي، والمانحين، والشعب الأفغاني أمر مشجع.

إن جهود التنسيق تحرز تقدما، غير أنه بالإمكان زيادة تحسينها. وأود أن أشكر مجلس الأمن على تعزيزه للتوافق الحالي في الآراء بشأن المجلس المشترك للتنسيق والرصد باعتباره الإطار الأساسي الذي تسترشد به حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في تنفيذ اتفاق أفغانستان. ومن الضروري للغاية في الوقت الحالي ضمان العمل والأداء الجيدين لاستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان. وفي الاجتماع الأخير لمجلس المشترك للتنسيق والرصد الذي عقد في برلين، بمشاركة مديري الشؤون السياسية من العواصم، شدد المانحون على دعمهم لتحقيق هدف الحكومة المتمثل في تعزيز ملكيتها للأنشطة في مجالات الأمن، وإعادة الإعمار، والتنمية. وتقوم الوزارات الأفغانية حاليا بوضع استراتيجياتها الخماسية، بينما نوشك على البدء في المشاورات الفرعية الوطنية، في أيار/مايو. وقد أكددت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مجددا على التزامها بالتنفيذ الفعلي للتنسيق بين المجتمع الدولي و حكومة أفغانستان على المستويين المحلي والوطني.

وإنني أعول على دعم المجلس لإنجاح استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان. ولن تتحقق أي نتائج إلا إذا أسهمنا جميعا في العملية. وبصريح العبارة، ينبغي أن تتحسن المشاركة الدولية. وبالتالي، أود أن أطلب، من خلال المجلس من جميع المانحين ضمان المشاركة المجدية من ممثلي حكوماتهم في الفريق العامل والفريق الاستشاري لاستراتيجية التنمية الوطنية، والشروع في ذلك فورا، خلال فترة التحضير للمنتدى الإنمائي لأفغانستان الذي سيعقد في ٣٠ نيسان/أبريل، والاجتماع الخامس للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، الذي سيعقد في ١ أيار/مايو. وبالنسبة لبعض المانحين وبعض القطاعات الأساسية، يجب أن يستتبع ذلك زيادة الموظفين والموارد في الميدان في كابول ومحافظات أفغانستان.

ولكي تضطلع الحكومة الأفغانية بدورها وفقا للاتفاق، ينبغي للجمعية الوطنية أن تعزز مشاركتها في عملية تنفيذ الاتفاق بإدراج المناقشات المناسبة في جدول أعمال الجلسات العامة. وتعزيز المشاركة سيمكن الجمعية الوطنية من تحليل ما تقدمه الحكومة من تقارير عن استخدام مساعدات المانحين و المضي قدما في أداء مهمتها التشريعية.

وسيتعين على العديد من الأفرع الأخرى للحكومة أن تأخذ بشكل أكثر جدية مسؤوليتها بموجب الميثاق. واستمرار العديد من الوكالات الحكومية في موقفها السلبي – على أمل أن يهرع المجتمع الدولي إلى نجدتها لتحقيق أهداف الاتفاق – لا يؤدي إلا إلى التأخر في إحراز التقدم، بل تقويضه في بعض الحالات.

ولكي تنجح العملية، لا بد أن تبدأ الحكومة في النظر إلى المشورة السياسية التي يسديها أعضاء المجتمع الدولي بوصفها محاولة صادقة لتقديم المساعدة لا لبسط السيطرة. ومن الأهمية بمكان أن تأخذ الحكومة مأخذ الجد مسألة إجراء إصلاح من قمة الهرم إلى قاعدته للوزارات الرئيسية، لاسيما وزارة الداخلية. وإذا لم تقم بذلك، فإن محاولات المجتمع الدولي لإجراء إصلاح للشرطة من القاعدة إلى القمة، على سبيل المثال، ستكون فرصة ضائعة.

ولا يزال تحسين استخدام المساعدات الإنمائية، وتسريع تنفيذ الميزانية، إلى جانب تعزيز الحضور العسكري الدولي، وتعزيز قوات الأمن الأفغانية، شروطا أساسية لنجاح الجهود الإنمائية والعسكرية خلال عام ٢٠٠٧.

وبينما نتكلم، تشارك القوة الدولية للمساعدة الأمنية، إلى جانب قوات الأمن الوطني الأفغانية، في عمليات

واسعة النطاق ضد قوات الطالبان. ويقع مسرح العمليات الأساسي في مقاطعتي سنغين وكاجاكي، في هلمند، على الرغم من أن مناطق أوروزغان، وقندهار، وفرح، وغور تتضرر أيضا. وعملية أكيليز، التي انطلقت في ٦ آذار/مارس، والحملة التي تلتها المتمثلة في عملية نوروز – التي تترجم بـ ''العام الجديد''، والتي ستبدأ يوم غد – تهدفان إلى هزيمة عدو عنيد في مناطق شديدة الوعورة. وقد تعلمنا من تجربتنا السابقة أنه بإمكاننا توقع زيادة أعمال العنف عندما ترتفع درجات الحرارة ويبدأ فصل الربيع.

غير أن قدرة قوات الطالبان على كسب المبادرة العسكرية والاحتفاظ بها تواجه الآن تحديا كبيرا في العديد من المقاطعات. فعلاقتها الوطيدة مع شبكات الاتجار بالمخدرات في هلمند وغيرها من المحافظات الجنوبية اتضحت بصورة لم يسبق لها مثيل. وعلاوة على ذلك، مازال نموذج الطالبان في الحكم غير مقبول لدى الشعب على نطاق واسع. وبالنظر إلى طبيعة هذا الصراع، فإنني أرحب بالالتزام الذي قُطع لتعزيز القوة الدولية للمساعدة الأمنية بقوات جديدة، مما سيوفر لأول مرة قوة احتياطية ميدانية موثوقا بها. وتشمل تلك القوات ٣٥٠٠ جندي من الولايات المتحدة، و ١٤٠٠ من المملكة المتحدة، و ١١٠٠ من بولندا، و ٤٠٠ من بلغاريا، و٣٠٠ من هنغاريا.

وبزيادة العمل العسكري، تبرز حماية المدنيين باعتبارها مصدر قلق بالغ. وتتحمل مجموعات الإرهابيين والمتمردين بقيادة الطالبان، وحدها دون غيرها، المسؤولية عن ارتفاع معدل القتلى والجرحى نتيجة لتفجيرات القنابل الانتحارية. وعلى الرغم من بعض النجاحات التي حققتها قوات الأمن الأفغانية في الكشف عن شبكات تسهيل الهجمات الانتحارية وتفكيكها، فقد وقع ٢٧ هجوما انتحاريا حتى الآن هذا العام – وهذا رقم يفوق بكثير المعدل الذي سجل في نفس الفترة من العام الماضي. وكان ما يزيد على ٨٠ في المائة من ضحايا تلك الهجمات من المدنيين الأبرياء الذين تصادف وجودهم لحظة وقوع الهجوم.

وفي الفترة المشمولة بالتقرير وقع عدد من الخسائر بين المدنيين تسببت فيها قوات الحكومة والقوات العسكرية الدولية. ففي ٤ آذار/مارس، قتل في مقاطعة نانجهار ١٢ مدنيا وجرح ٣٨ على إثر هجوم انتحاري بأجهزة متفجرة مرتجلة الصنع تحملها سيارة تعرضت له قافلة من مشاة البحرية الأمريكية. وأدى ذلك الحادث إلى خروج مظاهرات ضد القوات العسكرية الأجنبية. وفي كابيسا، أسفر هجوم جوي قامت به القوة الدولية للمساعدة الأمنية على مجمع سكني عن مقتل تسعة أشخاص، من بينهم أربعة أطفال. وأفاد متحدث عسكري باسم الولايات المتحدة أنه تم استهداف هذا المجمع بعد أن شوهد رجلان يطلقان منه نيران أسلحتهما على قاعدة قريبة للجيش الوطني الأفغاني. ويكشف هذان الحادثان عن المخاطر الجسيمة التي تشكلها الخسائر المدنية التي تقع أثناء العمليات العسكرية. فبالإضافة إلى الخسائر المفجعة في الأرواح البريئة، يتسبب ما ينجم عن ذلك من سخط وقلاقل مدنية، وفقدان للدعم العام، فضلا عن حق الضحايا في العدالة، في وضع عبء إضافي على الجهود الدولية لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان.

وسعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وفقا لولايتها فيما يتصل بحقوق الإنسان، إلى أن تجعل من نفسها نصيرا محايدا وموثوقا به للمدنيين، وذلك بإجراء عمليات تحقق موضوعية فيما يتعلق بتلك الحوادث، وتشاطر المعلومات مع الأطراف الفاعلة الرئيسية. ويتمثل هدفنا الأساسي في منع وقوع المزيد من الخسائر بين المدنيين التي يتسبب فيها أي طرف في الصراع، حتى وإن ظل أكبر مصدر قلق لنا هو استخفاف مجموعات المتمردين الصارخ بأرواح المدنيين. ويجب أيضا أن تتوخى قوات حكومة أفغانستان والقوات العسكرية الدولية قدرا أكبر من الحذر

لكفالة عدم إلحاق أي ضرر بالمدنيين وضمان أن ينظر إليها على هذا النحو. ويجب أن يكون بوسع القرى والمجتمعات المحلية الأفغانية أن تعول على حكومتها وعلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية في الحماية من العنف بجميع أشكاله.

وتتمة للعمليات العسكرية، ثمة إمكانية كبيرة لتحسين الأمن عن طريق الاتصال السياسي بالمجموعات والقادة القبليين الساخطين الذين لديهم التزام غير قاطع بالطالبان والمجموعات المتمردة الأخرى. وتوجد دلائل على أن هناك الآن مجموعات أكثر من أي وقت مضى تستجيب لمبادرات حكومة أفغانستان عندما تتسم تلك المبادرات بالموثوقية.

وفي حين أن المناطق المتضررة بالتمرد تتركز على طول الحدود الأفغانية - الباكستانية، ومع مواصلة القائمين بالهجمات الانتحارية وميسري تلك الهجمات وقادة الطالبان عبور الحدود من باكستان، فإن التمرد فيه عنصر محلي يمكن تمييزه ويختلف من منطقة إلى أخرى، ويمكن توفير حلول محلية له. ومن الأهمية بمكان، في ذلك الصدد، أن تسلم حكومة أفغانستان بأن الشعور بالاغتراب على أساس قبلي نجم في حالات كثيرة عن إجراءات سابقة قام بها المسؤولون الحكوميون. ويلزم على سبيل الاستعجال وضع استراتيجيات للتغلب على هذا السخط.

وقد ثبت نجاح الحلول المحلية لتحسين الأمن عن طريق الاتصال بالمجتمعات المحلية في مقاطعات باكتيا، وخوست، وقندهار، وكونار، وكان ذلك في أحيان كثيرة بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ومن ناحية أخرى، ما زال هناك عدد كبير من حكام المقاطعات وغيرهم من المسؤولين الكبار الذين لا يقومون بدورهم كاملا في ذلك الصدد، كما أن الدعم المقدم إلى المقاطعات من الحكومة المركزية لا يكفي أحيانا. وتشهد على ذلك الحالة الراهنة في مقاطعة هيلمند. وفشلت الحكومة الأفغانية حتى الآن في بسط سلطتها في مناطق مثل نوزاد، وسانغين، وكاجاكي، وبغران، حتى عندما أبدى قادة المجتمعات المحلية شجاعة في الوقوف في وجه الطالبان. ويلزم وضع استراتيجية موثوقة لتأمين دعم زعماء القبائل ومجتمعاتهم لمبادرات الحكومة الرامية إلى الحفاظ على الهدوء، واستعادة الخدمات الأساسية، والوفاء بالاحتياجات الإنسانية العاجلة. وستتوقف السياسة الناجحة لمكافحة المخدرات في هيلمند، وأوروزغان ومناطق أخرى على إعادة إرساء الحكم الرشيد والمشاركة المجتمعية القوية.

وكما يوضح تقرير الأمين العام المعروض على المجلس في الوثيقة S/2007/152، تتطلع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى تعزيز جهودها لتوفير التنسيق الفعال، والوفاء بالاحتياجات الإنسانية، وتعزيز التعاون الإقليمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية وغيرها. ويمكن أن تكون لدورنا البناء في الاتصال بالمجتمعات الضعيفة من أجل لتوصل إلى حلول محلية للحكم وانعدام الأمن قيمة جمة، ويستحق هذا الدور التعزيز. ويجب أن تكون أعمالنا تكملة فعالة لأعمال الحكومة والعمليات العسكرية. ومن بين أهداف مكاتب المقاطعات الجديدة التابعة للبعثة أن تفتح أبوابها وأن تقيم حوارا مع مختلف المجموعات التي سيكون دورها بالغ الأهمية في إنهاء الصراع. ويجب تفعيل فريق العمل السياسي بقيادة الرئيس كرزاي على نحو متزايد على صعيد المقاطعات لتوجيه ودعم حكام المقاطعات المعنيين، وإتاحة الفرصة لمزيد من الاتصال بالمناطق.

وثمة توافق استراتيجي في الآراء بشأن ضرورة تفكيك شبكات قيادة الطالبان كجانب أساسي من الجهد المتعدد الأوجه لدحر التمرد. ويتعين تعزيز قدرة السلطات الوطنية لإنفاذ القانون على تحديد أماكن وجود قادة الطالبان

واعتقالهم في كل من أفغانستان وباكستان. وما زال استمرار إفلات شبكات الإرهابيين التي توجد مقارها في وزيرستان ولكنها تعمل في أفغانستان من العقاب مصدر قلق شديد لنا، وكذلك المعلومات التي تفيد بوجود قادة الطالبان والأنشطة التدريبية في كويتا، وبيشاور، وميرام شاه وفيما حولها. وأرحب بما تم مؤخرا في كويتا من اعتقال المولى عبيد الله أخند، أحد نائبي الملا عمر ووزير الدفاع السابق للطالبان – وهو من الشخصيات الرئيسية المدرجة في قائمة الجزاءات التي أعدت بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) واعتبرها خطوة إيجابية للغاية.

والتعاون الإقليمي ما زال أساسي الأهمية لوضع حد للتمرد. ويتعين مواصلة تطوير المبادرات العملية الحالية لزيادة الثقة والحوار الإقليميين بين أفغانستان وباكستان، ولا سيما في قطاعات الهياكل الأساسية والصحة وتنمية القطاع الخاص، بوصفها تدابير لبناء الثقة.

وفي ١٠ آذار/مارس، وافق مجلس العموم (ولسي حركه) على مشروع قانون منقح للمصالحة والعفو العام يقضي بمنح العفو لكل المجموعات السياسية والمتحاربة التي كانت ضالعة في الصراع المسلح قبل إنشاء الإدارة المؤقتة في عام ٢٠٠١، فضلا عن الأفراد والمجموعات المنخرطين حتى الآن في صفوف المعارضة المسلحة للحكومة الذين ينضمون إلى عملية المصالحة الوطنية. ولأن حق الأفراد في التماس العدالة فيما يتعلق بالجرائم المنفردة لم يمس صراحة، فإن هذه المبادرة تحظى بالترحيب، شأنها شأن أي مبادرة لإدماج المجموعات الراغبة في أن تعيش في سلام في ظل الدستور الجديد.

ومع ذلك، لا يزال الإطار الأساسي للعمل في ذلك المجال هو خطة العمل من أجل السلام والعدل والمصالحة التي أعلنها الرئيس في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وتتضمن خطة العمل تلك العناصر الأساسية التالية، ضمن عناصر أخرى، إثبات الحقيقة بشأن الفظائع المرتكبة بين نيسان/أبريل ١٩٧٨ وسقوط الطالبان في عام ٢٠٠١، واتخاذ تدابير لتخليد ذكرى الضحايا، وإصلاح مؤسسات الدولة – بما في ذلك مبادرات التحقق والمصالحة – وإعداد توصيات بشأن إنشاء آلية مناسبة للمساءلة. ويتعين تعزيز الأهداف الرئيسية للخطة التي تبقى من دعائم الاتفاق الخاص بأفغانستان، ويتعين أيضا احترام مبادئ الأمم المتحدة بعدم جواز العفو فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ومن المحتمل أن تظل المناقشة بشأن تلك المسائل في أفغانستان نشطة وفي بعض الأحيان مثارا للخلاف. وسيكون من الأهمية الحيوية مواصلة التأكيد على اتخاذ تدابير محددة لتقدير الضحايا وتخليد ذكراهم ودعم المصالحة.

وما برحت جهود مكافحة المخدرات مجالا يحظى بأعلى أولوية استراتيجية. ويقتضي تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات أن يتخذ المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان إجراءات متضافرة للحيلولة دون فشل محتمل لسياسة مكافحة المخدرات. تشير التقارير الأولية بشأن زراعة خشخاش الأفيون هذه السنة إلى أن حصاد عام ٢٠٠٧ سيكون قياسيا. وجهود القضاء على هذه الزراعة متواصلة، لكنها لم تترك أثرا حاسما في الأقاليم الجنوبية. ومن المتوقع أن تشهد تلك الزراعة انحسارا ملحوظا في الشمال، حيث نجحت المبادرات الرامية إلى دعم وسائل الرزق المشروعة، وجرى تدعيم الإدارة الرشيدة وسيادة القانون. فأنشطة القضاء على زراعة خشخاش الأفيون يجب أن تترافق مع برامج بديلة لكسب العيش وتدابير صارمة ضد شبكات المخدرات، لقطع الصلات بين الاتجار بالمخدرات وأعمال التمرد والعنف والفساد.

فالفساد الواسع الانتشار في القطاع القضائي أمر مثير للقلق العميق. ولمعالجة تلك المسألة، يتعين لعملية الإصلاح أن تعالج مسألة الرواتب المتدنية للقضاة والمدعين العامين، ومسألة النفقات الجارية الأخرى في الجهاز

القضائي. ولن تكون الميزانية الأفغانية قادرة على تغطية تلك النفقات في المستقبل المنظور. وهناك سبب وجيه لإنشاء نوع من آلية تمويل متعددة المانحين في إطار الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان، لتغطية هذه التكاليف وسواها. وستحتاج مؤسسات القضاء إلى المزيد من إعادة الهيكلة والإصلاح لمنظماتها من أجل نظام أفضل للمساءلة، وتحسين ظروف العمل والأداء، وزيادة الموارد وتعزيز أمن موظفي القضاء.

وفي آذار/مارس، قدم كل من المحكمة العليا، ومكتب المدعي العام ووزارة العدل استراتيجيات إصلاحية جديدة شاملة كجزء من عملية الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. وقد حان الوقت للحصول على التمويل لبرنامج وطني محدد قابل للتنفيذ في المؤسسات القضائية.

وأخيرا، أود أن أطرح مسألة داخلية واحدة ذات صلة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. إن فقدان البيئة الآمنة يحد كثيرا من قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها، ويعرّض موظفيها - ولا سيما أولئك الموجودين في الميدان - لمخاطر جسيمة. وفيما تبذل البعثة جهودا جبارة لحماية موظفيها، فإنها تواجه قيودا تنفيذية قاسية. وعلى تلك الخلفية، أصبح تعيين موظفين أكفاء والاحتفاظ بهم تحديا كبيرا، وخاصة في المكاتب الميدانية. ونظرا لأهمية دور البعثة في هذا المنعطف الدقيق من عملية السلام الأفغانية، وخاصة في ضوء الحاجة المتزايدة لدى البعثة إلى التوعية، فإنه يتعين أيضا معالجة تلك المسألة من حيث الموارد المالية. ودعمكم في ذلك الشأن سيكون أساسيا.

وأود أن أشكر المجلس والمجتمع الدولي على التزامهما المتواصل تجاه عملية السلام في أفغانستان، وتجاه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وسنواصل جهودنا لضمان استمرار تحسن التنسيق في جميع المجالات، والتوعية السياسية والتعاون الإقليمي في المجالات التي اعتبرناها أساسية لنجاح المرحلة الانتقالية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد كونيغز على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

السيد كوستا (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب مجددا هذه الجلسة للمجلس. فمنذ أن دُعيت إلى تقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أتيحت للأعضاء الفرصة لكي يروا مباشرة الآثار المدمرة للمخدرات والجريمة على أفغانستان.

واليوم، أود أن أحيط المجلس علما بآخر مسح أجراه مكتبي لمحصول الأفيون. وقد تم توزيع نسخ من المسح الذي أحمله. أولا - وضع الأفيون: من السهل حاليا أن يكون المرء متشائما إزاء الحالة في أفغانستان، وخاصة فيما يتصل بالأفيون. لكن تقييمنا الشتوي يبين ظاهرة جديدة، ومن الممكن أن تكون مشجعة: اتجاهات زراعة متنوعة بين الشمال الأوسط والجنوب الأوسط من البلد، كما أشار الممثل الخاص كونيغز للتو.

ففي الشمال الأوسط من أفغانستان، يترسخ الأمن والتنمية ببطء. وقد علمتنا التجربة أن الاستقرار والمساعدة يجعلان المزارعين يديرون ظهورهم لزراعة المخدرات. فذلك ما حدث في منطقة الإنديز وجنوب شرق آسيا. وهو ما يحدث الآن في أجزاء من أفغانستان، حيث هناك نظام متوازن للثواب والعقاب في إقامة حزام خال من الأفيون عبر الجزء الأوسط من البلد، يمتد من الحدود مع باكستان في الجنوب الشرقي إلى حدود تركمانستان في الشمال الغربي.

وقد سرني إنشاء صندوق الأداء الحسن لتستفيد منه إدارات المقاطعات التي تقضي على الخشخاش. فالمكافأة على الامتثال للقانون هي فرصتنا الفضلى لمضاعفة عدد المقاطعات

الحالية من الأفيون من ست مقاطعات عام ٢٠٠٦ إلى ١٢ مقاطعة بحلول نهاية دورة الحصاد الحالية. وإذا حدث ذلك، فإنه يعني أن ثلث البلد سيكون عمليا بدون أية زراعة للأفيون في صيف ٢٠٠٧.

أما في جنوب البلد، فالقصة مختلفة، فالحلقة المفرغة هناك، من تمويل المخدرات للإرهاب، وتمويل الإرهاب لتجارة المخدرات، أقوى من أي وقت آخر. والزيادة المطردة الناتجة في زراعة الأفيون في المقاطعات الخمس، هلمند، قندهار، أورزكان، زابل ونيمروز، مسألة تمرد بقدر ما هي مشكلة مخدرات. ولهذا، من الأساسي مكافحتهما معا، في الوقت نفسه، وبالسلاح نفسه. وخلال زيارتي الأخيرة إلى كابل، سرني أن أعلم من المسؤولين العسكريين ومسؤولي مكافحة المخدرات أنهم يقدرون ذلك الرأي، وأنهم يعدون أحكاما تكاملية للمشاركة في تنفيذه.

ومشكلة المخدرات في أفغانستان تنشأ في فراغ أمني – وهذا أمر معروف للجميع – حيث المحاصيل غير المشروعة موجودة إلى جانب أنشطة إجرامية أخرى تدعم تلك الزراعة. وفي طليعة تلك الأنشطة استيراد السلائف الكيميائية اللازمة لإنتاج الهيروين، وتصدير العائدات غير المشروعة الناجمة عن زراعة الأفيون. والأرقام في هذا الشأن كبيرة – إنها ضخمة بحيث أن العجز عند التحقيق فيها يصبح حكاية كاشفة بحد ذاتها.

فلنفكر في الأمور التالية: أولا، في السنة الماضية وحدها، تم تهريب أكثر من ٠٠٠ ١ طن من أنهيدريد الخل إلى أفغانستان، إلى جانب خمسة أضعاف هذه الكمية من المشتقات الكيميائية اللازمة لتكرير المخدرات في بلد بلا أية صناعة كيميائية. وثانيا، تم تحويل أكثر من ثلاثة بلايين دولار من أموال المخدرات غير المشروعة إلى الاتجاه المعاكس، إلى أماكن آمنة، حيث تم غسلها وأصبحت فوق الشبهات. لذا، يتعين تحسين ضبط الحدود في المنطقة.

وفي الوقت الحاضر، لا تستطيع الحكومة الأفغانية ضبط أراضيها، ناهيك عن ضبط حدودها. إن على جيرانها وجميع أصحاب المصلحة في وقف تدفق المخدرات والسلائف الكيميائية والأموال أن يساعدوا في ذلك. ومؤخرا، اقترح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مبادرة كبرى لمساعدة أفغانستان، تقضي بأن تقوم إيران وباكستان بتحسين إدارة الحدود وبالتعاون الاستخباري لمكافحة المخدرات. وتشمل المبادرة إنشاء بنى تحتية مادية، ومراكز حدودية، وخنادق، وجدران عازلة، إضافة إلى معسكرات أمنية حدودية.

وسيتم تحسين التدابير التنفيذية أيضا، بعمليات اعتراض مشتركة، وتحقيقات استخبارية، ومكاتب اتصال حدودية مشتركة، وأنظمة تواصل متطورة. وعمليات الضبط على الحدود البحرية لإيران وباكستان بحاجة إلى التعزيز، فضلا عن تحسين عمليات الكشف الحدودية عند معابر الشحن إلى أفغانستان. ويجب تركيز الاهتمام على أمن الحاويات، وعلى اعتراض الشحنات التي تحمل بطاقات تعريفية مضللة، لإخفاء السلائف الكيميائية.

ثالثا، أشيد بالجهود المبذولة لتقديم كبار تجار المخدرات للعدالة. وتشير تقارير البعثة التابعة للمجلس إلى وجود ثقافة للإفلات من العقاب في أفغانستان. لذلك فإني أثني على ما قرره المجلس في القرار ١٧٣٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بإضافة كبار تجار المخدرات إلى القائمة الموحدة بالأفراد والكيانات التي تدعم القاعدة وطالبان. وبصفة عامة يتمثل التحدي في تعزيز نظام العدالة الجنائية في أفغانستان ومحاكمة الأشخاص الذين يتربحون من المخدرات والجريمة. وسوف ييسّر القرار ١٧٣٥ (٢٠٠٦)، بصفة خاصة، منع جماعات المخدرات الأفغانية الناشئة ومنع عناصرها من السفر إلى الخارج ومصادرة أصولهم وتيسير القبض عليهم وتسليمهم.

رابعا وأخيرا، يجب أن أشير إلى سرطان الفساد المستشري. ويعترف التقرير، وهو على حق في ذلك، بأن الرشوة والافتقار إلى النزاهة والفساد من الأخطار الرئيسية التي تتهدد أفغانستان. فهذه الجرائم تقوّض سيادة القانون. وهي تنذر بالخطر بصفة خاصة لأنها تسهل عمل شبكة المخدرات وتوفر السياق الملائم للنشاط الإجرامي. وهي تيسر تحول اقتصاد المخدرات إلى شكل مقبول من أشكال الإثراء. كما أنها تساعد على أن تنفذ الإيرادات غير المشروعة بقوتها الشرائية إلى داخل النشاط الاقتصادي المشروع والهياكل الحكومية والإدارات الإقليمية.

وقد صدّقت أفغانستان مؤخرا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويعلق مكتبي، بصفته الوديع لهذه الاتفاقية، أهمية خاصة على كون أفغانستان دولة طرفا في هذه الاتفاقية ويعتزم مساعدتها على الامتثال للالتزامات الدولية المترتبة عليها. وهو يعتمد في ذلك على التمويل السخي من كندا. ويتمثل الهدف العام في تعزيز قدرة البلد القانونية والإدارية وتثقيف جيل جديد من الموظفين المدنيين الشبان المتصفين بالنزاهة، ومنع الفساد من خلال عمليات الإفصاح المالي وتقديم العطاءات التنافسية، والتشجيع على إجراء التحقيقات لمناهضة الفساد، والمحاكمة عليه واسترداد العائدات غير المشروعة.

وفيما يتعلق بحالة الخشخاش في أفغانستان في ربيع عام ٢٠٠٧، أشدد على أربع نقاط: أولا، الاتجاهات الجديدة في الزراعة التي تنطوي على احتمالات إيجابية؛ ثانيا، الحاجة الماسة إلى تعزيز الرقابة على الحدود؛ ثالثا، أهمية قرار مجلس الأمن بإعداد قوائم بكبار تجار المخدرات؛ رابعا، إيلاء الأولوية لتعزيز نزاهة الحكم. وأرجو أن يرى المجلس في هذه التطورات ما يعين على تحرير أفغانستان من مأساة المخدرات والجريمة والعنف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد كوستا على إحاطته الإعلامية. وقبل إعطاء الكلمة، أود أن أطلب إلى جميع المتكلمين أن يقصروا بياناتهم على خمس دقائق بحد أقصى تمكينا لمجلس الأمن من العمل بكفاءة في حدود جدوله الزمني.وأشكر المشاركين على تفهمهم وتعاونهم.

أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا. وباسم مجلس الأمن أرحب ترحيبا حارا بدولة السيد ماسيمو داليما، نائب رئيس وزراء إيطاليا ووزير خارجيتها.

السيد داليما (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي قبل كل شيء بالإعراب عما أشعر به من عظيم الشرف لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة هيئة لها مرجعية هذه الهيئة اليوم لأول مرة.

وأود أن أشكر الممثل الخاص لأفغانستان، توم كونيغز، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد أنطونيو ماريا كوستا، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

وأعرب عن عميق تقديري لتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان. ففيه تذكرة ملائمة وجيدة التوقيت للغاية بما لتحقيق النجاح الكامل في أفغانستان من أهمية حيوية للمجتمع الدولي بأسره.

ويشير التقرير إلى النجاح الذي تحقق في عدة مجالات رئيسية. فهو يشير بصفة خاصة إلى الإصلاحات الجارية بوزارة الداخلية وتطوير المؤسسات البرلمانية كعنصر مستقل ونشط لموازنة السلطة التنفيذية، والتقدم الملحوظ المحرز في مجال العدالة خلال فترة الانتقال.

إن هذه لإنجازات هامة. وتعتز إيطاليا بأنها أسهمت فيها، ولا سيما من خلال دورها الرئيسي في مجال سيادة القانون ونظام القضاء.

ومع ذلك، فليس هذا وقت إبداء الرضا بما تحقق. فالنتائج الواردة بالتقرير تصدر نذير إيقاظ مزعج ولكنه صحي. وعلينا أن نعترف بأن التقدم المحرز غير كاف في الكثير جدا من القطاعات، وليس في القطاع الأمني فحسب بل أيضا في قطاع الإدارة والتنمية الاجتماعية الاقتصادية والتعاون الإقليمي وحماية حقوق الإنسان ومكافحة المخدرات. ونواجه في بعض هذه القطاعات، لكي أكون صريحا للغاية، بعض الانتكاسات.

ماذا يعني هذا؟ معناه أننا نستطيع أن نفعل المزيد ويجب علينا أن نفعله. يجب أن لا يكون نجاحنا حفاظا على مصداقية المؤسسات الدولية المشتركة في أفغانستان فحسب. بل يجب أن ننجح أولا وقبل كل شيء من أجل الشعب الأفغاني.

ويرمي مشروع القرار إلى تأكيد الدور الحاسم للعنصر المدني في بعثة الأمم المتحدة. ويجب تقديم كل دعم سياسي وجميع الموارد اللازمة لبعثة تقديم المساعدة لأفغانستان لكي تنجز ولايتها المعقدة. ولديّ اعتقاد راسخ بأن البعثة ينبغي أن تضطلع أيضا بدور تنسيقي أقوى في المجال الإنساني وبمهام أقوى للمراقبة في مجال حقوق الإنسان. ويتناول مشروع القرار هذه النقطة على نحو مرض.

ونعلم جميعا أنه لا يكفي اتخاذ قرار جديد. فتشجيع الملكية الأفغانية لناصية أمورها وتعزيزها شرط مسبق ضروري للنجاح. وقد شدد الرئيس قرضاي نفسه على هذه النقطة خلال زيارته الأخيرة إلى روما. واليوم أود أن أعرب له وللمؤسسات الأفغانية عن امتنان الحكومة الإيطالية الكامل للمساعدة التي قدمها في تخليص الصحفي الإيطالي دانييل ماستروجياكومو.

ولكي نهيّئ أوضاعا أفضل لامتلاك الأفغان ناصية أمورهم، تنظم إيطاليا، بالاشتراك مع الحكومة الأفغانية وبتنسيق وثيق مع الأمم المتحدة مؤتمر روما المعني بسيادة القانون. فالعدالة وسيادة القانون شرطان جوهريان للتنمية الديمقراطية وللأمن الداخلي في أفغانستان. وقد تم عمل الكثير، ولكن ما زالت توجد مشاكل خطيرة، منها انتشار الفساد على نطاق واسع. ويلزمنا بذل جهد إضافي كما يلزمنا النهوض بالتنسيق من خلال إقرار خطة عمل في هذا القطاع الاستراتيجي. وسوف يلزم إنشاء صندوق استئماني جديد لكفالة الأخذ بنهج متسق إزاء هذا القطاع بأكمله.

وتود إيطاليا أيضا أن تولي اهتماما خاصا للصلات بين قطاع سيادة القانون وبين مكافحة المخدرات وإصلاح الشرطة. ونرحب بالبعثة الأوروبية للسياسات الأمنية والدفاعية في مجال أعمال الشرطة، وما لها من صلات بإقرار سيادة القانون بصفة عامة. وتلتزم إيطاليا التزاما كاملا بنجاح هذه البعثة التي تشكل بادرة مشجعة على اضطلاع الاتحاد الأوروبي بمسؤوليات متنامية. ونهدف إلى أن يقوم الاتحاد الأوروبي بدور متزايد في قطاع سيادة القانون والعدالة. وفي هذا السياق نعرب عن تأييدنا الكامل للبيان الذي ستدلي به رئاسة الاتحاد الأوروبي الألمانية.

ويمثل الأمن الذي توفره القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بالتعاون مع الجيش الأفغاني، شرطا مسبقا أساسيا لتحقيق الاستقرار – ولكنه لا يمكن أن يكون كافيا. وأشدد على هذه النقطة بوصفي ممثلا لحكومة ساهمت بعدد كبير من القوات في البلد. وسيصبح الأمن والاستقرار في وضع مهزوز ما لم يتم إحراز تقدم سريع وملموس في الظروف المعيشية للسكان وإعادة الإعمار المدني وبناء المؤسسات على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات.

وهناك حاجة بالغة إلى الحد من الدعم الذي يقدم إلى التمرد. وكما يورد تقرير الأمين العام (S/2007/152)، ينبغي أن نشجع خطة العمل للسلام والعدالة والمصالحة،

التي أطلقها الرئيس كرزاي. وأرى أن هذا التشجيع لن يصبح فعالا إلا في إطار البعد الإقليمي. وبالتالي، ينبغي أن ننظر في القيام بعملية تمكن من المشاركة الكاملة والإيجابية للبلدان المجاورة. وعلينا أن نكون منفتحين لإمكانية عقد مؤتمر دولي، أعتقد أنه ينجم من هذه العملية. وأود أن أوضح هذا الأمر.

إن مشروع القرار يشدد بالفعل على أهمية أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور أقوى في دعم التعاون الإقليمي. وأود أن أشدد على هذه النقطة – لا بد من تعزيز البعد الإقليمي إذا أردنا أن ننجح. وعلينا – ويمكننا – أن نكون طموحين. وترحب إيطاليا باجتماع وزراء خارجية مجموعة الثمانية زائدا أفغانستان وباكستان في أيار/مايو ٢٠٠٧ بوصفه خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

ومتابعة لذلك، نرى أن عقد مؤتمر دولي، بصيغة المجلس المشترك للتنسيق والرصد، أمر ضروري للتعامل بطريقة شاملة مع المسائل الإقليمية المتصلة بإحلال السلام والاستقرار في أفغانستان. وتم تصور اقتراحنا في إطار اتفاق أفغانستان بوصفه جزءا من عملية بدأت بمؤتمري بون ولندن. ووفقا لصيغة المجلس المشترك للتنسيق والرصد، ينبغي أن تشارك حكومة أفغانستان والأمم المتحدة في رعاية المؤتمر المعني بتحقيق السلام والاستقرار.

وينبغي أن تكون أهداف المؤتمر محددة للغاية، وأن تتمثل في ثلاثة أهداف. أولا، ينبغي للمؤتمر أن يوضح، على مستوى سياسي عال، التزام أصحاب المصلحة الرئيسيين بالإسهام في البعد الإقليمي لتوفير الأمن والاستقرار لأفغانستان؛ وأعتقد أن ذلك أمر رئيسي بشكل قاطع لإحلال السلام. ثانيا، ينبغي أن يوافق المؤتمر على ضرورة اتخاذ مجموعة من تدابير بناء الثقة والتعاون بين أفغانستان وجيرانها؛ ثالثا، على المؤتمر أن يدعم عملية المصالحة الوطنية، كما أطلقها الرئيس كرزاي من خلال عملية إقليمية لتحقيق الاستقرار تشارك فيها البلدان المجاورة والمجتمع الدولي. وأخيرا، فإن من شأن ذلك المؤتمر الدولي أيضا أن يشكل تدبيرا لبناء الثقة. ومن شأنه أن يمكن من زيادة الثقة والدعم بين جمهور بلداننا فيما يتعلق بآفاق السلام والديمقراطية في أفغانستان.

وسيكون دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دورا حاسما في توطيد مؤسسات أفغانستان. والأمر الذي سيتسم بأهمية مماثلة هو التزامنا المستمر جميعا في مجالات توفير الأمن وإحلال السلام وإعادة الإعمار المدني. وتأمل إيطاليا أن تساعدنا التدابير المتوخاة في مشروع القرار، حالما يتم تنفيذها، على الإسهام في بلوغ الهدف المتمثل في إنشاء أفغانستان أفضل – أفغانستان تنعم بالأمن والازدهار والحرية. وإننا ندين بذلك للمجتمع الدولي. وقبل كل شيء، ندين بذلك للشعب الأفغاني، الذي يستحق دعمنا الآن أكثر من أي وقت مضى. فلنحاول أن نفي بتوقعاته.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل الخاص كونيغز والمدير التنفيذي كوستا على إحاطتيهما الإعلاميتين، وأشكر الأمين العام على تقريره المفصل والشامل (S/2007/152). وأعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به السفير ماتوسيك بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود بادئ ذي بدء أن أشيد بالعمل الممتاز الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في كابول وفي المقاطعات، وفي أغلب الأحيان في ظروف صعبة للغاية. وذلك العمل محوري لكل ما نسعى إلى تحقيقه في أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى أفغانستان هي مجموع الرجال والنساء الذين يعملون في تلك البعثة.

وكان العام الماضي عاما صعبا. فقد واجهنا تهديدا رئيسيا من طالبان، التي دحرت محاولاتها للاستيلاء على قندهار بفضل جهود أفغانستان والقوات المشاركة التابعة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية. وفي جنوب أفغانستان وشرقها، ما زلنا نواجه تمردا شريرا وقادرا. ولكن باستخدام الاستخبارات والعمليات العسكرية المحددة الأهداف، فإن القوة الدولية للمساعدة الأمنية والقوات الأمنية الأفغانية تمسك بالفعل بزمام المبادرة.

إن العمل العسكري أمر ضروري – وهو فعلا يمثل ركيزة أساسية – ولكن هناك مجالات رئيسية أخرى علينا أن نعززها في الوقت نفسه. وذلك يتطلب اتخاذ نهج شامل، يربط وينسق بين توفير الأمن وتطوير المؤسسات السياسية والتقدم الاقتصادي وأنشطة مكافحة المخدرات. وهذا يعني ضمان التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي والتنسيق بين الجهود الدولية والأفغانية، فضلا عن توفير معلومات أفضل لتوضيح العمل الذي يجري إنجازه للأفغان.

إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثل الخاص في وضع فريد يمكنهما من الاضطلاع بدور رائد في هذا الصدد، وخاصة بوصفهما الرئيسين المشاركين لمجلس التنسيق والرصد المشترك. ومجلس التنسيق والرصد المشترك الذي عقد في برلين أكد مجددا على أن هذا الأمر يمثل، وسيستمر يمثل، الآلية الأساسية لتنسيق الجهود الدولية والأفغانية لتنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاق أفغانستان. ومن واجب جميع المشاركين في عملية مجلس التنسيق والرصد المشترك، بما في ذلك منظمة حلف شمال الأطلسي، ضمان إسهام العملية في بلوغ ذلك الهدف، وخاصة من خلال المزيد من المشاركة الفعالة في الأفرقة العاملة التي تنظر في المسائل القطاعية المفصلة.

كما أن وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في المقاطعات يشكل مزية هائلة، مما يمكن المقاطعات من التنسيق مع أصحاب المصلحة الدوليين والأفغان خارج كابول. ونؤيد بشدة الاقتراح بزيادة عدد مكاتب البعثة في المقاطعات من ٧ إلى ١١. ولكن يتعين علينا أيضا أن نعترف بالقيود على توفير الأمن – كما قال الممثل الخاص – وأن نتصدى للمشاكل الحقيقية التي تجابه الموظفين في المناطق.

إن التصدي للتحديات التي تواجه أفغانستان، بما في ذلك التمرد، يمثل مشروعا طويل الأجل. والتهديد الناجم من المخدرات، الذي يوضع في مصاف التهديد الناجم من طالبان، ليس استثناء. وكما سمعنا، فإن الدراسة الاستقصائية الشتوية الخاصة بالتقييم التي أجراها مؤخرا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تفيد بأن أفغانستان قد تواجه عاما آخر من الزيادة الكبيرة في زراعة الخشخاش، وذلك سيكون أمرا مثيرا لكثير من القلق. ولكن يبدو أن الدراسة الاستقصائية تظهر أيضا، على غرار العام الماضي، أنه ما زالت هناك تخفيضات في زراعة الخشخاش في المناطق التي يتوفر فيها بشكل أفضل الأمن والحكم والتنمية. ولذا نحن بحاجة إلى زيادة واستمرار تقديم المساعدة للجهود الأفغانية الرامية إلى التصدي لإنتاج الأفيون والاتجار به، بما في ذلك من خلال تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات، الذي يدعم جهود الحكومة الأفغانية لإنجاز استراتيجيتها لمكافحة المخدرات.

وكما يوضح تقرير الأمين العام، فإن التعاون الإقليمي عبر نطاق من المسائل يمثل أمرا حيويا لاستقرار أفغانستان ولاستقرار المنطقة بأسرها. وهذا ينطبق على جهود مكافحة المخدرات ومكافحة التمرد، ولكنه ينطبق أيضا على المسائل الاقتصادية. وقد أشرت بالفعل إلى ضرورة اتخاذ نهج شامل. وتمثل زيادة الازدهار من خلال التعاون الإقليمي جزءا من تلك الصورة. وبالتالي، فإننا نتطلع إلى المؤتمر المقبل للتعاون الاقتصادي الإقليمي الذي سيعقد في إسلام أباد في وقت لاحق من العام الحالي.

وكما أن التحديات التي تواجه أفغانستان ذات أجل طويل، يجب أن يكون التزام المجتمع الدولي تجاه أفغانستان طويل الأجل. والمملكة المتحدة قد التزمت بذلك؛ وكذلك الأمم المتحدة. ونتطلع إلى مواصلة العمل بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من أجل تحقيق الأهداف المرسومة.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضاً أود في البداية أن أشكر السيد كونيغز والسيد كوستا على المعلومات المفيدة التي قدماها لنا تواً. وأشاركهما تقييمهما للحالة بصورة عامة. وأود أيضاً أن أرحب بحضور السيد داليما، الذي أبرز جهود إعادة الإعمار التي تضطلع بها إيطاليا في أفغانستان. وقد أنصتنا إليه باهتمام.

وسيدلي الممثل الدائم لألمانيا في وقت لاحق ببيان أؤيده تماماً. ومن جانبي، أود أن أشدد على العناصر التالية.

رسم لنا الممثل الخاص صورة متضاربة الألوان. فالحالة الأمنية ما زالت تبعث على القلق، وثمة مخاطر جمة لتصعيد العنف. وفي نفس الوقت، ينبغي عدم الانتقاص من التقدم الذي تحقق منذ انطلاق عملية بون: فالمؤسسات المركزية تعمل؛ والإدارة تتعزز في عدد من المقاطعات؛ والاقتصاد ينمو ومعه ينمو إيراد الدولة من الضرائب. إلا أن بناء قدرات أفغانستان - الأمر الذي سيستغرق وقتاً بالتأكيد - هو السبيل الوحيد الذي سيسمح بتحقيق التنمية والاستقرار في البلد.

وبغية تحسين الأمن، لا بد من مواصلة جهود التدريب والتمرين والتزويد بالمعدات لتمكين قوات الأمن الأفغانية، المدنية والعسكرية على حد سواء، من العمل بكامل قدراتها. غير أن الحل للتحديات الجسيمة العديدة التي تواجه أفغانستان لا يمكن أن يكون عسكرياً فحسب. فالسلطات الأفغانية، شأنها شأن المجتمع الدولي، لا بد أن تبقى ملتزمة تماماً بإحراز تقدم في الميادين التالية: سرعة تحسين الأحوال المعيشية للأفغان، وخاصة خارج كابول؛ وبناء القدرات الأفغانية، الأمر الذي يتطلب اتخاذ مزيد من الإجراءات الصارمة ضد الفساد وتجارة المخدرات والميليشيات غير المشروعة؛ ومكافحة إنتاج المخدرات وتهريبها، وهو ما يقوض الأمن والتنمية؛ وتعزيز التنسيق بين أعضاء المجتمع الدولي في إطار المجلس المشترك للتنسيق والرصد.

والغرض من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان أن تقوم بدور رئيسي في كل هذه الميادين، لأن الأمم المتحدة تعتبر طرفاً فاعلاً مركزياً ومحايداً. وهي الوحيدة التي لديها الشرعية والخبرة اللازمتين لتنسيق جهود إعادة الإعمار ودعم توطيد عملية الانتقال الديمقراطي من خلال مؤازرة ما تتخذه السلطات الأفغانية من تدابير.

ولا بد من أن تتوفر السبل للبعثة كيما تضطلع بهذه المهمة بالكامل. ولذلك، نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولايتها لمدة عام، وكذلك الأولويات التي يقترحها بالنسبة لتلك الولاية: أي تعزيز تنسيق المساعدة على المستوى المحلي، لا سيما المساعدة الإنسانية؛ وتكثيف مهام المساعي الحميدة فيما يتعلق بمسائل التعاون الإقليمي؛ والنهوض بحقوق الإنسان وحماية المدنيين.

وفي هذا الصدد، ندعو الممثل الخاص إلى مواصلة النهوض بتنفيذ خطة العمل من أجل السلام والعدالة والمصالحة، وخاصة الجوانب المتعلقة بالعدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب. وهذا التزام هام اتخذته الحكومة الأفغانية في إطار الاتفاق الخاص بأفغانستان.

وعلاوة على ذلك، يبدو لنا من الضروري أن تولي البعثة اهتماماً أكبر لأثر المعارك على السكان المدنيين وعلى حرية التعبير عن الرأي في وسائط الإعلام. وبغية تحقيق

ذلك، من الأهمية بمكان أن تواصل البعثة توسيع تواجدها الجغرافي من خلال فتح مكاتب جديدة في المقاطعات التي تسمح حالة الأمن فيها بذلك. وفيما عدا ذلك، فإن المخاطر تبدو عالية بدرجة تستلزم أكثر من أي وقت مضى تنفيذ استراتيجية متكاملة تجمع بين أفغانستان وكل البلدان المهتمة باستقرار أوضاعها – على سبيل المثال، من خلال إنشاء فريق للاتصال.

وفي هذا السياق، أود في النهاية أن أؤكد على أهمية التعاون الإقليمي والدعم الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمه في إطار هذا التعاون. ولا بد من تشجيع باكستان وأفغانستان بصفة خاصة على تحسين المراقبة على حدودهما المشتركة وتطوير التعاون والاتصال فيما بينهما.

السيد بِل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أشكر السيد كونيغز، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، على تقريره والمعلومات الهامة للغاية التي وفرها لنا. كما أشكر السيد كوستا، من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. لقد قدما لنا إحاطتين إعلاميتين زاخرتين بالمعلومات وفي غاية الوضوح. وعلاوة على ذلك، أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2007/152)، الذي سلط الضوء لا على التقدم المحرز في أفغانستان فحسب، بل إنه أبرز العوائق المتبقية التي ينبغي تذليلها. وأرحب بحضور وزير خارجية إيطاليا في هذه الجلسة.

ووفدي يؤيد تماماً البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق من هذه الجلسة السفير ماتوسيك، الممثل الدائم لألمانيا، باسم الاتحاد الأوروبي.

مرة أخرى، تجد أفغانستان وشركاؤها أنفسهم في مفترق طرق في العملية الانتقالية في هذا البلد. وحتى تصبح أفغانستان بلداً آمناً ومزدهراً، لا بد من اتباع نهج شامل، كما أكدت وفود أخرى. والشق الأمني ضروري تماماً، إلا أنه لن يكون كافياً؛ ولا بد أن يكون مشفوعاً بالتقدم في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والنهوض بسيادة القانون والحكم الرشيد.

وهنا، أود أن أشدد على الحاجة إلى تعاون مكثف بين كل الأطراف الفاعلة في الميدان. وتلك الأطراف هي الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية والاتحاد الأوروبي. وسيكون ذلك التعاون مفتاح نجاح النهج الشامل، وفي إطار ذلك النهج تبرز الأنشطة التي تضطلع بها بلجيكا. فهي تسهم في جهود المجتمع الدولي. كما نشارك في القوة الدولية للمساعدة الأمنية منذ عام ٢٠٠٣، إذ نسهم بـ ٣٠٠ فرد، ونساعد أيضاً في تمويل برامج التنمية.

وتقرير الأمين العام (S/2007/152) يبرز عن حق تماماً أن النهوض بالتعاون الإقليمي يظل أولوية استراتيجية لأفغانستان. وقد أشار السيدان كونيغز وكوستا في إحاطتيهما الإعلاميتين إلى أهمية التعاون الإقليمي. ونحن نؤيد جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لدعم وتعزيز التعاون الإقليمي على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وفي هذا الصدد، فإن التعاون الوثيق بين أفغانستان وجيرانها، لا سيما باكستان، ضروري للغاية. ولذلك، تشجع بلجيكا الأطراف كافة على تكثيف تعاونها، سواء في مجال الأمن أو في ميادين التنمية والتجارة والاقتصاد.

لقد أكدت الإحاطتان الإعلاميتان للسيد كوستا والسيد كونيغز أن مشكلة المخدرات ما فتئت تمثل تهديداً خطيراً للتنمية في أفغانستان. والتوقعات بالنسبة لعام ٢٠٠٧ تبدو غير مشجعة، وينبغي أن تدفعنا إلى مواصلة جهودنا لاجتثاث تلك الآفة.

ومع ذلك، ليس كل شيء سلبيا، فلقد أشار السيد كوستا، في أحاطته الإعلامية، إلى حدوث تطورات ايجابية.

فالدراسة التي قام بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتي تطرق إليها السيد كوستا تبين إلى أن من الممكن أن يكون هناك هبوط في إنتاج المخدرات في المقاطعات حيثما سمحت الحالة الأمنية بتنفيذ برامج المحاصيل البديلة. وهذا شعاع من الأمل إذا ما ترسخ هذا التوجه.

إن الحكم الرشيد وسيادة القانون وحالة حقوق الإنسان وكذلك إصلاح وزارة الداخلية والجهود المبذولة لمكافحة الفساد والمخدرات هي أولويات ملحة. وبالتنفيذ الفعال لهذه الجهود، سوف تساعد الحكومة الأفغانية في زيادة تعزيز ثقة الشعب الأفغاني في مؤسسات البلاد. والمعايير المفصلة للاتفاق الخاص بأفغانستان هي بالتأكيد أفضل الوسائل لتحقيق ذلك.

وتولي بلجيكا أهمية خاصة للدور الحاسم الذي تقوم به الأمم المتحدة ولا سيما بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان. وترحب بإعادة التأكيد مؤخرا على دور المجلس المشترك للتنسيق والرصد بوصفه آلية رئيسية لتيسير التنسيق بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي.

وفضلا عن ذلك، نرحب بافتتاح مكاتب جديدة في المقاطعات لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان وكذلك نشر مكاتب اتصال عسكرية. وفي هذا الإطار، تؤيد بلجيكا تأييدا تاما توصية الأمين العام بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان مرة أخرى لمدة سنة.

وفي الختام، وبمناسبة السنة الأفغانية الجديدة التي أشار إليها السيد كوينغس، عيد النيروز، أود أن أختتم بياني بالإعراب عن تمنياتي بأن تواصل أفغانستان، خلال السنة الأفغانية ١٣٨٦، بالسير على الدرب الذي بدأته في بون وفي لندن. فالشعب الأفغاني يستحق هذا حقا.

السيد ماتولي (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): وأنا أيضا أود أن أشكر السيد كوينغس والسيد كوستا على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم وعلى عرضهما صورة جديدة ومستكملة للوضع الحالي في أفغانستان. واسمحوا لي أن أشارك المتكلمين السابقين الترحيب بنائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لايطاليا، السيد دآليما.

إن سلوفاكيا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي سيلقيه فيما بعد لاحقا الممثل الدائم لألمانيا بالنيابة عن المجتمع الأوروبي. ولذلك سوف أقتصر في بياني على بعض الملاحظات المحددة.

إن تنفيذ الاتفاق الخاص بأفغانستان، الذي انبثق عن مؤتمر لندن، جارٍ الآن بكل جدية، بالرغم من الظروف الصعبة في المقاطعات الجنوبية. وتوجد مؤشرات عديدة على النهضة الاجتماعية مثل إعادة البناء الجارية وبناء الهياكل الأساسية. ويجري تنفيذ مشاريع جديدة تتضمن أعمالا صغيرة للنساء ومحطات الكهرباء وخدمات الرعاية الصحية وبرامج مكافحة الأمية.

ويوجد دليل كبير على أن الأفغان يعيشون في ظروف غير آمنة أكثر مما كانت عليه قبل سنتين وأن حملات الثورة والحملات المضادة للثورة تنشر العنف أكثر مما قبل.

إن إصلاح قطاعي الأمن والعدالة والجهود المبذولة في ميادين مكافحة المخدرات والإفلات من العقاب والحقوق الجنسانية كلها لا ترقى بصورة كبيرة إلى توقعات المجتمع الدولي، وينبغي عمل المزيد لتحسين الوضع بصورة شاملة.

وما زالت هناك تحديات كبيرة تنبغي معالجتها، خاصة إصلاح قطاع الأمن بصورة شاملة. ويعمل الجيش الأفغاني في ظل ظروف صعبة جدا وبنصف القوة المخطط لها. وما زالت الشرطة الوطنية تفتقر إلى القوة المؤهلة والمحفزة في صفوفها الدنيا. وبالنظر إلى المستويات الحالية من الصراعات الداخلية وانعدام الأمن وتفشي الجريمة، فإن الشرطة الوطنية ليست لديها المقومات اللازمة لتوفير الأمن

العام الأساسي. وينبغي للمجتمع الدولي، بقيادة ألمانيا، أن يكثف دعمه كي يمكن الأفغانيين من الوصول إلى هدف إنشاء قوة شرطة محترفة ومدربة بحلول العام ٢٠١٠. وبيت القصيد هنا هو ما إذا كان ذلك سيكفي للرد على هجمات طالبان المتزايدة، التي تغذيها تجارة المخدرات.

لقد سبب الفساد المتفشي، لاسيما في صفوف الشرط والقضاء، مشاكل كبيرة. ومن شأن ذلك أن يقوض التنمية بتشويه سيادة القانون وإضعاف الأركان المؤسسية للبلاد وينال من ثقة الشعب الأفغاني في المؤسسات الحكومية. إن ثقافة الإفلات من العقاب السائدة عند بعض القادة وأمراء الحرب تسهم كذلك في عدم الاستقرار. وينبغي للحكومة الأفغانية أن تبذل جهودا قوية في هذه المجالات، لأن انتقال البلاد بنجاح إلى الديمقراطية غير مضمون.

و لم تتحقق توقعات الناس ولا تمت حتى معالجتها. فالشعب الأفغاني يتوقع حكما فعالا وخاضعا للمساءلة وشفافا، ولن يدعموا حكومة لا تهيئ الظروف اللازمة لتوطيد دعائم الأمن وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وتشجيع التنمية الاقتصادية.

و لم يحرز تقدم يذكر نحو تحقيق المساواة الجنسانية. ويوجد نقص واضح في قدرة النساء والفتيات الأفغانيات على التمتع التام بحقوقهن. ويترك استمرار الهجمات على المؤسسات التعليمية أثرا سلبيا على التحاق الفتيات بالمدارس، ولا يزال اشتراك النساء في مؤسسات الدولة متدنيا. وتشكل المداولات البرلمانية بشأن إلغاء عدد من الوزارات تهديدا متواصلا لوجود وزارة شؤون المرأة في المستقبل.

إن الحكومة الأفغانية لا تزال تواجه تحديات هائلة في تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية. فالصورة التي تم عرضها تظهر انعدام الأمن الغذائي بصورة مزمنة، وعدم التمكن من الوصول إلى المياه الكافية وانعدام خدمات الرعاية الصحية والمنشآت التعليمية والفرص الاقتصادية للأفغان. وعلى النقيض من ذلك، تشكل صناعة المخدرات المزدهرة ربما أكثر من نصف مجموع الناتج المحلي الإجمالي.

وينبغي للنهج الشامل الذي اتخذته الإدارة الأفغانية، سويا مع بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان ومجتمع المانحين الدوليين أن يؤكد على العلاقة المتداخلة بين الأمن والانتعاش والتنمية الاقتصادية المحلية. وينبغي أن تكون المقاطعات مسؤولة بصورة مباشرة عن تقدمها نحو تحقيق الاستراتيجية الأفغانية للتنمية الوطنية، وأن المكافآت التي يمنحها الصندوق المخصص للأداء الجيد خطوات في الاتجاه الصحيح.

ويقوم جيران أفغانستان بدور هام. فالمشاركة والتعاون الإقليميين الرفيعي المستوى هامان في مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والتأكيد على مسائل اللاجئين. ويجب على شركاء أفغانستان الإقليميين زيادة جهودهم وتحمل المسؤولية عن حركة الثوار عبر الحدود كي تتسنى مكافحة تجارة المخدرات المنتعشة والتوصل إلى حلول للاجئين الأفغان الذين يعيشون داخل حدودهم.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر أنه أُعلن عن مبادرات جديدة للتعاون بين أفغانستان وباكستان، نؤيدها، لكونها خطوات واعدة نحو شراكة إقليمية وثيقة في مكافحة الإرهاب. إن اللجنة الأفغانية الباكستانية الثلاثية نموذج يحتذى به للتعاون الإقليمي.

ومع ذلك، يؤكد التقرير أن عناصر طالبان لا يزالون يتمتعون بميزة الملاذ على الجانب الباكستاني من الحدود، مشكلين بذلك خطرا داهما ومتواصلا لجهود بناء الدولة التي تبذلها الإدارة الأفغانية ومواطنوها.

وبالرغم من الوضع الصعب في البلد، تدعم سلوفاكيا بقوة تحول أفغانستان السياسي والاقتصادي.

وسوف نواصل إسهامنا في عملية التحول والاستقرار عن طريق الإبقاء على حفظة السلام من أبناء وطننا في البلد وتقديم المساعدة العينية للشرطة والجيش الأفغاني.

السيد سوسيكوم (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر السيد كوينغس، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، والسيد أنطونيو كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على العمل الذي يقومان به في أفغانستان في ظل هذه الظروف الصعبة. ونثني كذلك على جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان.

إن المعلومات التي قدمها لنا السيد توم كوينغس والسيد أنطونيو كوستا في تقريريهما تبعث على مزيد من التشجيع في مجالات معينة عما كانت عليه في الماضي. ونود أن نعرب عن تفاؤلنا الحذر في هذا الصدد.

مع ذلك، لا يعني انخفاض العنف إلحاق الهزيمة بالتمرد. لقد قيل لنا إن الطالبان يستعدون لشن هجمات جديدة معززة ضد القوات الوطنية والقوات الأمنية الدولية. ويسعدنا ما سمعناه هنا من معلومات عن التهيؤ لشن هجوم على المتمردين سيبدأ بالتأكيد بحلول الربيع. ونشعر بالامتنان للحكومات التي أرسلت أو تعهدت بإرسال تعزيزات إلى المنطقة الجنوبية من البلد، حيث ينتشر العنف أكثر. إن عملية التعمير في الجنوب لا يمكن أن تبدأ بجدية إلا بعد أن يشيع السلام والاستقرار في المحافظات الجنوبية.

المشكلة الأخطر التي تواجه أفغانستان حكومة وشعبا هي العنف الناجم عن أعمال التمرد التي تضطلع بها جماعة الطالبان والجماعات المسلحة غير الشرعية الأخرى. إننا ندعم المبادرات الرامية إلى القضاء على المشكلة. وتلك المبادرات يجب أن تكون إستراتيجية ومستقبلية التطلع، ويجب أن لا تقتصر على إصلاح الأوضاع على الأمد القصير. وإن تشكيل فريق رسم السياسة كان مبادرة ممتازة لمواجهة أزمة العنف.

مع ذلك، فإننا نرحب، مع تحفظات معينة، ببعض البرامج التي ينفذها الفريق - لا سيما برنامج الشرطة الأفغانية الوطنية المساعدة. ويساورنا القلق حول قدرة قوة شرطة لم يحصل أفرادها سوى على ١٠ أيام من التدريب. ومما يكتسي أهمية كبرى أيضا عملية فحص المجندين الجدد من الشرطة، التي يجب أن تكون دقيقة لكفالة أن لا يحدث أن حكومة أفغانستان تقوم بتدريب المليشيات المحلية. أخيرا نحث فريق عمل رسم السياسة على إدماج قوة الشرطة المساعدة في قوة الشرطة الأفغانية الاعتيادية في أسرع وقت ممكن.

وفي سياق السنة الماضية لمسنا بنفسنا الصلة بين محصول الحشيش الذي بلغ أرقاما قياسية وبين العنف في جنوب البلد، حيث توجد أكبر الحقول. وإن التقرير الجديد لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يثير شديد القلق لدينا. فهو يبين أن إنتاج الأفيون في أفغانستان في عام ٢٠٠٧ يمكن أن يرتفع بنسبة ٦٠ في المائة عن إنتاج السنة الماضية. واستنادا إلى ما جاء في التقرير، أصبحت الحلقة المفرغة، المؤلفة من بيع المخدرات وتمويل التمرد والإرهاب ودعم الاتجار بالمخدرات، أقوى من أي وقت مضى. وإن البرامج الرامية إلى الترويج لبدائل مجدية للأفيون يجب تقويتها وزيادة تمويلها وتنسيقها. وفي الوقت ذاته، ينبغي لمنتجات البرامج تلك أن تحظى بنفاذ أيسر إلى الأسواق، بغية خلق حلقة طيبة مؤلفة من العمليات الإنتاجية والأسواق ورأس المال الكافي لإعادة الاستثمار في الانتاج.

الدعم الأجنبي لجماعة الطالبان يمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام عملية التعمير وأمام أفغانستان مستقرة، وهو ما يجب أن يكون هدف الجميع في المنطقة، ولكن بصورة

خاصة البلدان المجاورة. ونرحب بالاجتماعات التي عقدتها اللجنة الثلاثية. فأي تحسن في المساعدة والتعاون والتنسيق بالنسبة إلى العمليات في الميدان يشكل خطوة كبيرة إلى الأمام.

ونحث حكومة باكستان على مضاعفة جهودها، باتساق ثابت مع القانون الدولي وحقوق الإنسان، لحرمان الذين يدبرون وينفذون هجمات على قوات الأمن في أفغانستان من دخول الأراضي الباكستانية. وإضافة إلى ذلك نحث حكومة أفغانستان على اتخاذ خطوات بناءة فيما يتعلق بتراعها الحدودي مع باكستان، فضلا عن استئناف الحوار مع جارتها بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الحدود. أما المجتمع الدولي فينبغي أن يكون أشد يقظة في كفالة حرمان المتمردين والقوات المزعزعة للاستقرار من الحصول على التمويل أو الأسلحة أو العوامل الأخرى التي تغذي العنف.

إن المجلس المشترك للتنسيق والرصد هو الآلية الرئيسية لتنسيق جهود المجتمع الدولي والمؤسسات الأفغانية. وذلك التنسيق أساسي لنجاح وازدهار روح الاتفاق مع أفغانستان. مع ذلك، نؤمن بأن الاتفاق، رغم أهدافه المخلصة الحميدة، لم يضع أولويات واضحة. وذلك أدى إلى قلة الجهود وإلى صرف للأموال يفتقر إلى الكفاءة. أخيرا، نشجع المجلس المشترك للتنسيق والرصد على وضع إطار من الأولويات لشتى أهداف الاتفاق والمواعيد الزمنية التي ينص عليها، بغية جعله أداة أكفأ، والتسريع في تحقيق أهدافه.

إضافة إلى ذلك، يساورنا القلق حول التصور بأن شتى مؤسسات الدولة الأفغانية، مثل الجمعية الوطنية، جرى تهميشها في عملية التخطيط والتنفيذ لبعض من أهداف الاتفاق. ونؤمن بأن من الضروري للمجلس المشترك أن يقوي روابطه مع شتى المؤسسات، بقصد النهوض بإحساس بالملكية حول الاتفاق.

أخيرا، نود مرة أخرى أن نعرب عن امتناننا للإنجازات الكبيرة التي حققها موظفو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لا سيما الممثل الخاص للأمين العام لشؤون أفغانستان وأسلافه. وعندما نناقش تمديد ولاية البعثة، فإن وفد بنما سيؤيد تمديدها لفترة ١٢ شهرا. ونود أن نرى، في السنة المقبلة، بذل جهود أعظم لمكافحة الفساد المستشري، بغية تعزيز ثقة الشعب الأفغاني بمؤسساته، وتبديد كل ما من شأنه أن يدفع بالناس إلى أحضان التمرد. كما نود أن نرى الجهود تضاعف لتحسين ظروف النساء والأطفال، وكذلك الحالة الإنسانية في مجملها. ويتعين علينا أن نعزز الحماية لأفراد البعثة.

إننا نؤيد النداء الذي وجهه إلى المجتمع الدولي اليوم السيد كنيغس بزيادة الالتزام تجاه أفغانستان. وإن النوايا الحسنة للعالم كله لن تكفي وحدها لدفع رواتب الأساتذة وتدفئة المنازل وتدريب الشرطة. وتلك العناصر كلها جزء من الحياة اليومية للشعب الأفغاني، الذي لم يتسن له بعد أن يتمتع ولا حتى بما يشبه حياة مستقرة عادية. واستمرار تمويل المجتمع الدولي أمر أساسي من أجل إقامة أفغانستان مستقرة ومزدهرة، تتمتع بالحكم الرشيد الذي يحمي حقوق الإنسان لجميع المواطنين في ظل النظام والقانون.

نانا إفاه – أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعبر عن تقدير وفد بلدي لبياني الممثل الخاص، السيد توم كونيغز، والسيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اللذين نشاطرهما مشاطرة تامة تقييمهما للحالة في أفغانستان.

إن للمجتمع الدولي مصلحة مشتركة في تحول أفغانستان إلى ديمقراطية سلمية مستقرة. لذلك يتحتم أن يرتكز نهجنا تجاه الأزمة الحالية على الوضوح الأخلاقي

والالتـزام الـصامد بقـيم الانفتـاح والتـسامح والمـشاركة الاجتماعية الشاملة. وبالتالي فإن الاغتيال الوحشي لرئيسة إدارة شؤون المرأة بقندهار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وجميع الأعمال الأخرى المحسوبة بدقة لعرقلة تقدم أفغانستان يجب إدانتها بدون تحفظ ورفضها رفضا باتا لحقيقة ما تمثله في عالم اليوم.

ومن خلال إطلاق خطة العمل من أجل السلام والعدالة والمصالحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، خطا الرئيس كرزاي خطوة جريئة إلى الأمام، وهو يستحق عليها كل التشجيع والدعم، بغية تنفيذ خطته بفعالية.

ونحن إذ نشجب إزهاق الأرواح الناجم عن أعمال العنف المستمرة، فإننا نرحب ترحيبا حارا بالتقدم المستمر في إرساء أسس الدولة المتحدة العصرية والمزدهرة والتي تعيش بسلام مع ذاتها ومع جيرانها. وفي هذا الصدد، نشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وكذلك بالمنظمات غير الحكومية العديدة التي تقدم الدعم القيم لحكومة وشعب أفغانستان.

وفي الوقت ذاته، نسلم بأن الشعب الأفغاني في نهاية المطاف هو الذي يجب أن يكون سيد مصيره. ولهذا السبب لا يمكن المغالاة في وصف خطورة مسائل الحكم التي أثارها تقرير الأمين العام. وإننا نحث السلطات الأفغانية وشركاءها الدوليين على التصدي لتلك المسائل على أقصى درجة من العجالة. ولا يمكن إلا لسلطة مركزية قوية تحظى بثقة الشعب أن توفق بين أبناء الأمة وأن تنفذ بفعالية الأهداف الواردة في العهد الدولي لأفغانستان المدعوم دوليا ومبادرات الحلفاء مثل الاستراتيجية الأفغانية الإنمائية المؤقتة والاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات.

لقد بات واضحا أن الفشل في السيطرة على الاتجار غير الشرعي بالعقاقير المخدرة والسلاح، وفي قهر الإرهابيين والمتطرفين المصممين على زعزعة استقرار أفغانستان، سيترك أثرا سلبيا على السلم والأمن العالميين. وبالتالي، فإنه مما يثلج صدورنا أن نسمع عن المبادرات الجريئة التي تقوم بها شتى المجتمعات المحلية في أشد المناطق تفجرا في البلد لاحتواء التمرد ولتحسين ظروفها. وتستحق تلك المجتمعات كل دعم ممكن في مساعيها لتهيئ لنفسها بيئة من الأمن والسلام. وبديهي أن السكان يدركون تماما أنه بدون أمن لا يمكن أن تكون هناك تنمية مجدية، والعكس صحيح. ولذا يتمثل التحدي في منع تطور الحالة الراهنة من الانتكاس إلى حلقة مفرغة مستعصية تؤدي إلى استفحال الفقر والحرمان بما يساهم في تغذية التمرد.

وتؤيد غانا أيضا المبادرات الإقليمية الرامية إلى تحسين العلاقات بين أفغانستان وجيرانها في إطار إعلان كابل لعام ٢٠٠٢ وإعلان نيودلهي لعام ٢٠٠٦. ومن الأهمية بمكان أن يتم عقد مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الثالث بشأن أفغانستان في باكستان، حيث أن الاجتماع سيوفر فرصة للبلدين لتحسين التعاون في مجال مكافحة التمرد، والأهم، لإعطاء دفعة قوية ضرورية لتعزيز الأمن والحكم والتعاون الإنمائي على صعيد المنطقة بأسرها.

إننا لعلى ثقة تامة بأن تشكيل مجلس التنسيق والرصد المشترك، وإنشاء فريق العمل المعني بالسياسات العامة، سيوفران دفعة قوية إلى الأمام نحو التقدم المستدام في أفغانستان. وعلى هذه الأرضية، يتطلع وفد بلدي إلى الاعتماد في وقت مبكر لقرار بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تماشيا مع توصية الأمين العام بهذا الشأن.

وأخيرا، يعرب وفد بلدي عن تقديره لحضور نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية إيطاليا معنا اليوم.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسعدنا أن نرحب بحضور وزير خارجية إيطاليا، السيد ماسيمو داليما. ونشكر الممثل الخاص كونيغز على إحاطته الإعلامية التفصيلية عن الحالة في أفغانستان وعلى عرضه للتقرير الجديد للأمين العام.

ونعرب عن امتناننا أيضا لوكيل الأمين العام كوستا على إحاطته الإعلامية حول الحالة المتعلقة بمكافحة تهديد المخدرات في أفغانستان.

وإننا نؤيد البيان الذي سيدلي به اليوم ممثل بيلاروس نيابة عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

إننا نشارك في القلق المتعلق بالحالة الأمنية المعقدة السائدة في أفغانستان والمتصلة بتصاعد العنف المنتشر عمليا في كل أنحاء البلد. وتثير جزعنا على نحو خاص حقيقة أن متطرفي طالبان والقاعدة تمكنوا من استعادة سيطرتهم على مناطق كاملة في البلد، كما شهدنا على وجه الخصوص في الوضع في موسى قالا. وهناك حاجة الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى اتخاذ خطوات معززة لكبح ذلك الاتجاه السلبي ولمنع المتطرفين الذين يحلمون بالثأر من تنفيذ مخططاتهم الخطيرة.

وفي هذا الشأن، فإن أحد الأهداف التي ما زالت ملحة هو بناء إمكانيات أفغانستان الدفاعية وهياكلها الأمنية التي بدونها، كما علمتنا التجارب، لا يمكن تحقيق تقدم مجد في تقويم الوضع الأمني. وقد قدمت روسيا حتى الآن مساعدات كبيرة في تشكيل الجيش الأفغاني. ونحن على استعداد لتقديم مساعدة إضافية في هذا المجال وفي تشكيل جميع الهياكل اللازمة لأفغانستان المستقلة.

ونظرا لتزايد تهديدات طالبان والقاعدة، فإن أحد الأمور ذات الأهمية المتزايدة هو الامتثال الصارم لنظام الجزاءات المفروض من جانب مجلس الأمن. ونحن نولي أهمية كبيرة لتنفيذ برنامج المصالحة الوطنية في سياق تحقيق الاستقرار في البلد على المدى الطويل. وفي الوقت ذاته، ينبغي ألا تتعارض هذه العملية مع متطلبات بناء مصفوفة جزاءات مجلس الأمن من أجل التصدي الفعال للتهديد الإرهابي.

والمهمة الأساسية، سواء لتحقيق استقرار الحالة في أفغانستان أو لمكافحة الإرهاب، هي منع إنتاج ونشر العقاقير المخدرة. وتثير القلق على نحو خاص العلاقة الخاصة بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتمويل الأنشطة الإرهابية لطالبان والقاعدة، كما أشارت إلى ذلك أيضا نتائج بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان.

ومن أجل مكافحة تهديد العقاقير المخدرة الأفغانية، فإن الإتحاد الروسي، بوصفه رئيسا لمجموعة الثماني، ومع المساعدة الفعالة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، استضاف في موسكو في العام الماضي المؤتمر الوزاري الثاني بشأن طرق مرور الاتجار بالمخدرات من أفغانستان، والذي أعطى زخما قويا لتطوير عملية باريس – موسكو للمساعدة الدولية فيما يتعلق، ليس بكبح الإنتاج والاتجار غير المشروعين بالمخدرات وتهريب سلائفها عبر جارات أفغانستان فحسب، بل أيضا في مجالات الرعاية الصحية وحل المشاكل الاجتماعية. وقد أرسى إعلان موسكو وكذلك نتائج المؤتمر أساسا ثابتا لاستمرار الجهود الدولية لمكافحة خطر العقاقير المخدرة الأفغانية، التي تتطلب مكافحتها جهودا مشتركة وعملا متضافرا في جميع المجالات.

ونحن نؤمن بأن توفير مساعدات دولية واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب، ولا سيما من خلال استغلال إمكانيات منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، سيمكننا من تحقيق تقدم أكبر في هذا المجال.

وبديهي أن الأساليب العسكرية والأمنية الاستثنائية لن تؤدي إلى تحسين الحالة الأمنية. ويتعين علينا أن نبذل جهودا منسقة على نطاق واسع من أجل الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي لأفغانستان إلى جانب المحافظة على المشاركة النشطة للمجتمع العالمي. ومن الأهمية بمكان، خلال تلك العملية، أن نضمن التنفيذ التام والكامل للمهمات التي كرسها اتفاق لندن.

إن المحافظة على التوازن العرقي القائم في تشكيل هياكل الحكومة الأفغانية ما زالت له صلة وثيقة بتوطيد دعائم السلم الداخلي في أفغانستان. وهناك أهمية خاصة للبعد الإقليمي أيضا في هذا المجال. من المهم مواصلة المساعدة في عمليات الدمج والتعاون الإقليميين. ونعيد التأكيد على دعمنا للدور الريادي للأمم المتحدة في المساعدة على توطيد دعائم السلام وإصلاح أفغانستان. ونلاحظ الدور المثبت الهام لبعثة الأمم المتحدة ومهامها التنسيقية المفيدة في مجال الإنعاش، بما في ذلك المجلس المشترك للمراقبة والرصد. وندعم تمديد ولاية البعثة.

وستواصل روسيا تقديم المساعدة في مختلف المجالات للشعب الأفغاني. وأعاد التأكيد على ذلك وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرجي لافروف، خلال زيارة العمل التي قام بها لأفغانستان. ونحن موقنون من أنه لن نتمكن من تقديم المساعدة حقا في تحويل أفغانستان إلى دولة مزدهرة ومستقلة وخالية من عنف طالبان ومن الإرهاب والمخدرات إلا ببذل الجهود الدولية المشتركة مع جهود الأفغان أنفسهم.

السيدة وولكوت ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): تود الولايات المتحدة أن تشكر الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجرائم على تقريريهما عن الحالة في أفغانستان. ونشاطر هذه التقييمات للتحديات الكثيرة التي تواجه الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، وأيضا الإقرار بأننا نواصل تحقيق التقدم في المجالات الأساسية.

وأود أيضا أن أرحب بحرارة بوزير الخارجية داليما في نيويورك وأن أشكره على دور إيطاليا الريادي بشأن هذه المسألة الهامة.

وتعيد الولايات المتحدة التأكيد على التزامها الطويل الأمد حيال أفغانستان. والولايات المتحدة هي الدولة المانحة الرئيسية. لقد قدمنا أكثر من ١٤,٢ مليار دولار على شكل المساعدة في التعمير والأمن منذ ٢٠٠١ ونحن الدولة المساهمة الرئيسية بقوات للبلد. ومؤخرا طلب الرئيس أن يقدم الكونغرس مبلغا إضافيا يبلغ ١١,٨ مليار دولار على شكل مساعدة لما تبقى من سنة ٢٠٠٧ وللسنة المالية ٢٠٠٨ لأفغانستان. وتلك زيادة كبيرة في الموارد بالمقارنة بسنوات سابقة.

وأفغانستان، إذ تواجه عدوا قاسيا، تواجه منعطفا هذه السنة. وعلى الرغم من وجوب القيام بالأعمال العسكرية النشيطة والمصممة أينما نشأت الحاجة إلى ذلك، فإن التمرد لن يهزم بقوة السلاح فقط. من الأساسي أن يقوم المجتمع الدولي، وهو يصعد جهوده لمساعدة السلطات الأفغانية، بتنفيذ استراتيجية أمنية وسياسية واقتصادية شاملة. وإذ أوضح الاستراتيجية فإن التمويل الجديد المقدم من الولايات المتحدة من المتوقع أن ينفق، إذا أقر، على مشاريع الأمن والبنية الأساسية والإدارة ومكافحة المخدرات والتنمية الريفية.

وترحب الولايات المتحدة بالجهود الرامية إلى زيادة الضغط على طالبان. ونؤيد إطار المصالحة القائم بقيادة أفغانستان ونشاطر رأي بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان في أن القائمة الموضوعة بمقتضى القرار

١٢٦٧ (١٩٩٩) الذي اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وغيره من القرارات ذات الصلة يجب استكمالها، تحديدا بقوائم جديدة والحذف من القوائم. ونؤكد على أهمية العلاقة الأفغانية – الباكستانية المعززة في كل الميادين، بما في ذلك الأمن.

وتنتهز الولايات المتحدة هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها للدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة في أفغانستان. ونشيد بالعمل المتحدي الذي شاهدناه مباشرة خلال بعثة مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر، في ذلك الوقت من جانب الممثل الخاص كونيغز وأعضاء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة. ونشكر بعثة الأمم المتحدة على جهودها حتى اليوم لتوسيع حضورها في كل أرجاء البلد ونشجع مزيدا من التوسيع حينما تسمح الظروف الأمنية بذلك.

وتعتقد الولايات المتحدة بأن الأمم المتحدة ينبغي لها أن تواصل تشجيع المشاركة الدولية المستمرة في أفغانستان عن طريق الرئاسة المشتركة للمجلس المشترك للرقابة والرصد وعن طريق الاتصال بالأعضاء الرئيسيين في المجتمع الدولي. ونشجع أيضا القيام بمتابعة وافية بغرض عمليات بعثة الأمم المتحدة في نيويورك بعقد جلسات منتظمة للمجموعة الأساسية المعنية بأفغانستان.

والمجلس والمجتمع الدولي بحاجة إلى مواصلة العمل صوب نشوء أفغانستان آمنة ومستقرة وأكثر ازدهارا تقوم على أساس سيادة القانون وحقوق الإنسان حتى لا يقع البلد مرة أخرى أبدا فريسة للمتطرفين والإرهابيين. وستواصل الولايات المتحدة دعمها لجهود الأمم المتحدة صوب ذلك الهدف.

السيد النصر (قطر): أود بداية أن أرحب بالسيد توم كونيغز، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، وأشكره على حضوره لتقديم هذه الإحاطة للمجلس، وعلى الجهود التي يبذلها وأعضاء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان لأداء المهام الموكلة إليه، وكذلك الشكر موصول للسيد أنطونيو ماريا كوستا، الأمين التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجرائم.

بعد مضي قرابة الستة أعوام على تغيير نظام الحكم السابق في أفغانستان قطعت البلاد شوطا كبيرا في سبيل تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية واتخاذ مكانتها بين الأمم. وقد تم تجاوز نقاط هامة في تلك المسيرة حيث اختتمت عملية بون بنجاح، وتم الانتقال إلى الخطوة التالية باعتماد الاتفاق من أجل أفغانستان في كانون الثاني/يناير من العام الماضي في لندن. ولا شك أن دور الأمم المتحدة كان أساسيا في هذه الجهود، وكذلك كان الدور الذي قامت به بقية أطراف المجتمع الدولي وبخاصة الجهات المانحة.

والآن وعلى الرغم من كل هذه الجهود، فإننا نجد أنفسنا في وضع تتوالى فيه الأنباء عن تدهور الحالة في أفغانستان. فمن ناحية، نسمع أن توقعات إنتاج الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠٠٧ تفوق الطلب العالمي.

أما الحالة الأمنية، فهي تعاني أسوأ الأوضاع منذ سنين طويلة ولا تشير التوقعات للفترة القادمة بتحسن في تلك الحالة. وقد عادت حركة طالبان إلى الساحة بقوة في بعض الأقاليم، لا سيما هلمند، مما يشكل تحديا لسلطة الحكومة. وحتى العاصمة كابول، فإنها لا تسلم من التفجيرات الإرهابية على نحو متواتر، في ظل توقعات بازدياد الهجمات الإرهابية.

وفي مواجهة هذه الأحوال، فإنه يجب التصدي للتدهور في الحالة الأمنية على سبيل الأولوية لضمان ألا يرجع ذلك البلد مجددا فريسة لانعدام الاستقرار. وقد

استجابت القوات المتعددة الجنسيات لهذا التهديد بإطلاق عمليات كبرى لم تشهدها البلاد منذ عام ٢٠٠١، ولكن هذا لا يكفي للتصدي للحالة المتدهورة في البلاد، بل يجب تضافر الاستراتيجيات العسكرية مع خطط التنمية والمصالحة الوطنية. وفي هذا السياق فإننا نرحب بقرار الاتحاد الأوروبي تأسيس بعثة في مجال الشرطة لدعم سيادة القانون.

ولترسيخ الأمن المستدام لا بد من إيلاء المصالحة الوطنية الاهتمام اللازم من قبل الحكومة، ولكن في هذا المضمار، نود أن ننبه على ضرورة تحقيق توازن دقيق في المصالحة الوطنية وما تقتضيه من تسامح، ولهذا الغرض فقد أقرت حكومة أفغانستان مؤخرا خطة العمل للسلام والعدالة والمصالحة.

بعد الجهود التي تم بذلها والتقدم الذي تم إحرازه، فإننا أمام وضع يستدعي أن يستمر المجتمع الدولي في جعل الحالة في أفغانستان موضع أولوية بهدف توطيد ما تم تحقيقه من تقدم، فقد آن الأوان لأن يتحقق لشعب أفغانستان الازدهار المنشود، ولأن يتم ترسيخ ما تم التوصل إليه من تحول ديمقراطي وتقدم في مجال العدالة وسيادة القانون.

وفي إطار الجهود الدولية لدعم تنمية أفغانستان، فقد أتى المؤتمر الرفيع المستوى للمجلس المشترك للمراقبة والتنسيق الذي انعقد في برلين منذ شهرين والذي أتى في إطار متابعة مؤتمر لندن كخطوة مباركة تستحق الترحيب، كما تستحق المبادرات الجديدة التي تهدف إلى معالجة التحديات في مجال الأمن والتصدي للفقر وحماية حقوق الإنسان وتحسين البيئة السياسية في أفغانستان الترحيب كذلك.

وللتنسيق الإقليمي دور حيوي في السياسة الأمنية الناجحة في أفغانستان. ولا بد من استمرار تنسيق الجهود بين حكومتي أفغانستان وباكستان، وأخذ مصالح البلدين في الحسبان. وفي مجال التعاون الإقليمي، تم عقد مؤتمرين للتعاون الاقتصادي الإقليمي في كابل ونيودلهي. وينبغي في المرحلة القادمة ضمان الالتزام والدعم من المنطقة الإقليمية والمجتمع الدولي للأطر المؤسسية التي تم تأسيسها في هذين المؤتمرين.

لقد كان لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان دور لا غنى عنه في الإسهام في توفير جو مؤات لتحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي والتنمية. وفي هذه المرحلة، تستمر البعثة في القيام بدور مركزي في تشجيع الالتزام الدولي لدعم الاتفاق الخاص بأفغانستان، وتنسيق المساعدة الإنسانية، والمساهمة في حماية حقوق الإنسان، ودعم التعاون الإقليمي. ونود هنا أن نشجع البعثة على تعزيز تواجدها في المقاطعات وتقوية شراكتها مع الشعب الأفغاني.

وعليه، فإننا نؤيد مقترح الأمين العام الوارد في تقريره (S/2007/152) لتمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، يود وفد الصين أن يشكركم على عقد هذه الجلسة. كما يود وفد الصين أن يشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كونيغز، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد كوستا على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونود أيضا أن نشكر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في إيطاليا، السيد ماسيمو داليما، على حضوره في هذه الجلسة.

وقدم لنا التقرير الأخير للأمين العام عن الحالة في أفغانستان صورة مختلطة. فمن ناحية، أحرزت حكومة أفغانستان بقيادة الرئيس كرزاي وبدعم من المجتمع الدولي، قدرا من التقدم في المحافظة على الاستقرار، وتحسين الحكم والأحوال المعيشية للسكان، وإرساء دعائم القانون والنظام، وحماية حقوق الإنسان.

ومن ناحية أخرى، ما زال التقدم المحرز حتى الآن هشا للغاية، وما زالت أفغانستان تواجه مجموعة من التحديات الجسيمة، مثل تزايد حالات التمرد المسلح التي تسببت في رقم قياسي من الخسائر بين المدنيين، والتقدم البطيء في الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، وعدم حدوث تحسن مستدام في الأوضاع الإنسانية، فضلا عن الاتجاه إلى زراعة الخشخاش على نطاق واسع، وإنتاج المخدرات والاتجار بها. و لم تتخذ حكومة أفغانستان بعد، تدابير حازمة وحاسمة بشأن هذه المسائل.

وعلاوة على ذلك، لم تبسط الحكومة الأفغانية بعد سلطتها وسيطرتها بصورة فعالة في كل أنحاء البلد. وما زال يتعين تعزيز نظامها العسكري ونظاميها للشرطة والعدل. وينبغي أن يولي مجلس الأمن أهمية كبيرة لهذه المسائل جميعها.

وتواجه أفغانستان الآن تحديات معقدة ومشاكل يصعب حلها. ولا يمكن أن تحل العمليات العسكرية محل الوسائل الأخرى، ولا يمكنها أيضا، على الأجل الطويل، أن تعالج الأسباب الجذرية لجميع هذه المشاكل. ويبزغ الآن فيما بين المجتمع الدولي توافق في الآراء بشأن اعتماد استراتيجية شاملة للتصدي لجميع التحديات التي تواجه أفغانستان في الوقت الحاضر.

وإلى جانب المكافحة القوية للإرهابيين والمتطرفين، لا بد من تكثيف الجهود لتعزيز الوحدة الوطنية في أفغانستان من أجل تحقيق السلم والتنمية اللذين تتوفر لهما مقومات الاستمرار الذاتي في البلد.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، يجب مواصلة التنفيذ الشامل للاتفاق الخاص بأفغانستان. فقد انقضى عام منذ اعتماد ذلك الاتفاق. ومن الضروري الآن استعراض وتلخيص التقدم المحرز في التنفيذ واعتماد المزيد من تدابير التنفيذ حتى يؤدي ذلك الاتفاق إلى أثر ملموس وبنّاء يفيد السكان عامة في أفغانستان في وقت مبكر. وينبغي أيضا أن تنفذ الشراكة الدولية التزاماتها بموجب الاتفاق على نحو فعال. وذلك أيضا عامل حاسم الأهمية.

ثانيا، لا بد من مواصلة دعم حكومة أفغانستان. فالرئيس كرزاي وحكومة أفغانستان عاقدا العزم على إعادة الحياة الطبيعية في البلد وإدماجه في المجتمع الدولي. وذلك تطور مشجع. ونرحب بكل السياسات التي ستعتمدها الحكومة وتؤدي إلى سلام واستقرار دائمين في البلد. ونؤيد جهودها في سبيل الحوار الوطني والوحدة الوطنية. وينبغي أن يوفر المجتمع الدولي المزيد من الدعم المباشر لحكومة أفغانستان، وأن يحترم تماما ملكيتها في مجالي الشؤون الداخلية والخارجية.

ثالثا، يجب مواصلة دعم الدور الفريد الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونرحب بالجهود التي تبذلها البعثة، عندما تسمح الحالة الأمنية بذلك، لمد نطاق الأنشطة إلى المزيد من المقاطعات، حتى يعلم عدد أكبر من الأفغان أنهم لم يسقطوا في دائرة النسيان. ونود أيضا أن نشجع البعثة على زيادة تكثيف جهودها لتعبئة مشاركة المجتمع الدولي في جهود إعادة الإعمار في أفغانستان ودعم تلك الجهود.

وستكون سنة ٢٠٠٧ حاسمة الأهمية للاستقرار والتنمية في البلد. ونؤيد تمام التأييد التحليل الذي قدمه الأمين العام في تقريره والذي يذكر فيه أن ”أفغانستان وشركاءها الدوليين يجدان أنفسهم مرة أخرى في منعطف حرج من المرحلة الانتقالية للبلد“ (S/2007/152، الفقرة ٨٥). ومن المهم جدا، في ظل هذه الظروف، أن يواصل المجتمع الدولي بذل جهود موحدة لا تكل في سبيل السلام والاستقرار

والتنمية في أفغانستان. وستواصل الصين تقديم المساعدة إلى أفغانستان قدر استطاعتها.

السيد فوتو – برنالس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نود أن نشكر السيد توم كونيغز، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، والسيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونود أيضا أن نرحب بحضور السيد ماسيمو داليما، وزير خارجية إيطاليا، في هذه الجلسة.

وتود بيرو أن تشدد على رغبة شعب وحكومة أفغانستان في التوصل إلى سبيل يؤدي إلى السلام والمصالحة الوطنية ويمكنهما من تحقيق الاستقرار للنظام المؤسسي. وبهذه الطريقة، تستطيع الحكومة أن تحسن الأحوال الأمنية وأن تؤكد سلطتها من جديد، وأن تحمي حقوق الإنسان، وأن تعزز الجهود الرامية إلى التخفيض التدريجي للمحاصيل غير المشروعة التي تشكل مصدرا للعنف، والفساد، وعدم الاستقرار. وتؤيد بيرو مقترحات الحكومة الأفغانية، وترحب بإرادة المجتمع الدولي التي أُعيد تأكيدها للتعاون في هذه المهام، وتحقيق الأهداف المحددة في الاتفاق الخاص بأفغانستان.

ويبين لنا تقرير الأمين العام حدوث قدر من التقدم في مجالات عمل النظام الديمقراطي، والأمن، وتنسيق التعاون الإقليمي والدولي. ويصف التقرير الطابع الهش لهذه العملية. ويبين لنا الواقع العملي أن النظام السياسي والاجتماعي ما زال يواجه تهديدات خطيرة تعرض المنجزات التي تحققت حتى الآن للخطر. وقد ينظر إلى بعضها على أنها تحديات لعملية ملكية الخطط الإنمائية في أفغانستان.

ويمكننا أن نحدد عددا من التحديات الكامنة في مختلف المجالات الحاسمة الأهمية في أفغانستان. وعلى سبيل المثال، ثمة مشاكل ترجع إلى عدم توفر القدرة الفنية أو الاستعداد لدى الموظفين، ووجود مشاكل فيما يتصل بدفع المرتبات، والفساد، ووجود مشاكل في جهود التنسيق بين الحكومة المركزية والمقاطعات، وبين المؤسسات المتعاونة. علاوة على ذلك، وعلى ضوء الممارسات القديمة العهد، المتولدة عن الصراع وفساد الحكم، تقوم الحاجة إلى تطبيق احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، والتحلي بالروح المهنية والنزاهة في أنشطة الدولة.

ثمة إدراك عام لحقيقة أن مشاكل الأمن التي تتسبب فيها الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة الأخرى تثير أقصى قدر من القلق. لذلك نحتاج إلى إستراتيجية تناهض بقوة تلك الجماعات وتعمل في الوقت نفسه على إضعاف النسيج الاجتماعي الذي يحميها ويديمها. إن الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها هذا الصباح تؤكد حقيقة أن وراء هذه المشاكل يكمن الاتجار بالمخدرات وآثاره السلبية: ارتفاع مستوى الفساد والجريمة بصورة عامة. وبالتالي تصبح الحاجة إلى استئصال محاصيل المخدرات ودعم التنمية الريفية ماسة أكثر من أي وقت مضى لوقف تلك التوجهات وعكس مسارها.

وتؤمن بيرو بأن دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة جوهري إذا أردنا أن نتصدى بطريقة شاملة للمشاكل الخطيرة للمخدرات على أساس تشاطر المسؤولية، تحت قيادة حكومة أفغانستان، وبتعاون المجتمع الدولي.

الأمن في أفغانستان يجب النظر إليه في المقام الأول كمسؤولية للمواطنين أنفسهم. إن حماية المدنيين وحقوق الإنسان الخاصة بهم يجب أن تكون في صميم العمليات الأمنية. إن تملك العملية يعود إلى أبناء الشعب الأفغاني؛ فهم يجب أن يعتمدوا سياسات تحمي الحقوق السياسية والمدنية

والاجتماعية والاقتصادية. والأفغان أنفسهم يجب أن يعطوا الأولوية لكفالة أن الإجراءات التشريعية والحكومية تضمن المساواة في الحقوق والفرص من دون أي تمييز. ولا يجوز التسامح مع الإفلات من العقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك، على وجه التحديد، الانتهاكات التي تترك تأثيرا سلبيا على اندماج النساء في المجتمع أو تهدد مشاركتهن في المجتمع الأفغاني وتمتعهن بحقوقهن وفرصهن كمواطنات.

أخيرا، نؤيد عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتمديد ولايتها، وننضم إلى النداء الموجه إلى المجتمع الدولي لمضاعفة جهوده حتى يدعم بطريقة منسقة على نحو ملائم، كل الأنشطة الرامية إلى كفالة الاستقرار في أفغانستان، وتحسين الأحوال الأمنية، وتقوية النسيج المؤسساتي ووضع الأسس اللازمة لنمو اقتصادي مستدام في الأنشطة الإنتاجية والحيوية.

السيد غياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة للاستماع إلى إحاطات إعلامية هامة عن أفغانستان، مما يتيح لمجلس الأمن فرصة لاستعراض آخر التطورات في البلد.

وفي هذا الصدد، نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد توم كنيغس، على إحاطته الإعلامية المفصلة، وكذلك السيد أنطونيو كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطته الإعلامية.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للترحيب في مجلس الأمن بحضور معالي السيد مسيمو دليمو، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية إيطاليا، وأن نشاطره شعوره بالارتياح بمناسبة الإفراج عن الصحفي السيد دانيلو مستروجياكومو. فتلك الحلقة الدرامية إنما تحفز وفدي على المطالبة بالامتثال للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المدنيين في الصراع. وإننا ندين بحزم الممارسة التي تلجأ إليها جماعة الطالبان والإرهابيون الآخرون باستخدام المدنيين الأبرياء دروعا بشرية أو بيادق للمقايضة، مثلما ندين كل الممارسات المحظورة الأخرى.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب أيضا عن حزننا للخسائر في الأرواح بين صفوف المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والقوات الدولية والجيش الأفغاني والشرطة الأفغانية. ونشيد بشجاعة أولئك الرجال والنساء والأطفال. إن تضحياتهم تبرهن على صعوبة إشاعة الاستقرار، حتى بدرجة محدودة، في حالة يخيم عليها شبح الفوضى.

لكن المجتمع الدولي إذا أراد أن لا تذهب الجهود التي بذلت حتى الآن سدى، فيجب عليه أن يساهم أكثر من أي وقت مضى في بناء أمة في أفغانستان تنعم بالديمقراطية والرخاء. ومن الواضح أننا سنحتاج لمدة طويلة جدا إلى تجنب سوء التقدير بالتقليل من قدرة عدو يبدو قادرا دائما – مثل الحية الأسطورية ذات الرؤوس السبعة – على العودة إلى الحياة رغم كل الضربات المسددة إليه. وكبادرة مستهجنة، احتفل ذلك العدو مؤخرا بعيد الميلاد الخمسيني لزعيمه، مواصلا في الوقت ذاته بث الرعب ونشر الفوضى عن طريق أعمال الاختطاف والقتل وأعمال العنف الأخرى.

وفي ضوء تلك التطورات يؤمن وفدي بأننا – من دون التخلي عن الخيار العسكري أو التدابير اللازمة لتقوية الأمن، التي برهنت على قيمتها – يجب أن نُظهِر سعة تصور أعظم بأن نبذل كل جهد لتحقيق سلام دائم بكل الوسائل الممكنة، لا سيما باعتماد استراتيجيات جديدة قائمة على الحوار والتعاون بين العناصر الفاعلة داخل البلد، وكذلك العناصر الموجودة في الخارج – على الأقل على الصعيد الإقليمي.

لذلك نشجع أعمال المجلس المشترك للتنسيق والمراقبة الذي أسسته الحكومة الأفغانية والممثل الخاص للأمين العام.

ونرحب أيضا بالشراكة المنشأة بين القوة الدولية للمساعدة الأمنية والحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي في التزام راسخ بالدفاع عن أفغانستان وكفالة استقرارها على الأمد البعيد.

لقد ثبتت فائدة ذلك التحالف مؤخرا في الميدان عندما تجلت في نجاح عملية أكيلس "Operation Achilles" وفي الحضور المتزايد الفعال للجيش الوطني الأفغاني. وفي هذا السياق كان استيلاء الشرطة الأفغانية مؤخرا على شحنة ضخمة من المخدرات علامة واضحة على أن أنشطة الشرطة الوطنية بدأت تؤتي أكلها في هذا المجال. لقد شدد المجتمع الدولي دائما على الأهمية الحاسمة لهذه المسألة في التعبير عن عزيمته على الصمود في المسيرة والمثابرة في العمل لبناء القدرة المؤسسية للبلد.

إن استئصال بلاء إنتاج المخدرات يظل تحديا رئيسيا. وإننا نؤمن بأن الحكومة الأفغانية، بدورها، يقع على عاتقها واجب مواصلة البرهان، في دعمها لجهود شركائها الدوليين وتعزيزها الآمال في السلام، على حسن نيتها فيما يتصل، على سبيل المثال، باستعادة مناخ الثقة والتعاون في المنطقة. وفي هذا الصدد نشجع على الانعقاد الفعلي للاجتماعات الفصلية، حسب الاتفاق بين وزيري خارجية أفغانستان وباكستان، بقصد تعزيز التعاون بين هذين البلدين في مجال الأمن. وهذا النهج، القائم على رصد الحالة الأمنية من قبل الأفغان أنفسهم، سييسر بسط سيطرة الدولة على كل محافظات البلد حتى يتسنى للإستراتيجية العسكرية أن تفسح المجال تدريجيا أمام أهداف الاتفاق مع أفغانستان. وهذا بدوره سيشجع على مشاركة كل الأفغان في العملية ويدفع ببلدهم صوب الاستقرار والسلام والديمقراطية والتقدم.

وفي الختام، يشكر وفد بلدي وفد إيطاليا على إعداده لمشروع القرار المتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفقا لتوصيات الأمين العام، التي نؤيدها – لا سيما التوصية المتعلقة بولاية البعثة.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): في المستهل، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تقدير وفد بلدي على تنظيم هذه المناقشة بشأن الحالة في أفغانستان. وأود أن أرحب أيضا بحضور السيد ماسيمو داليما، وزير خارجية إيطاليا بين ظهرانينا.

ونشكر السيد توم كونيغز، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما نقدر مشاركة السيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في هذه المناقشة، ونحن ممتنون له على العرض الهام الذي قدمه.

تمر أفغانستان بعملية تحول مطرد منذ أن خرجت من الصراع المسلح. وقد أُحرز تقدم ملموس في المجالين الاقتصادي والسياسي. وشكل بدء العمل باتفاق أفغانستان وتنظيم انتخابات رئاسية ناجحة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ إنجازين كبيرين في البلد.

غير أنه، في هذه اللحظة، يبدو أن الأمل في إحلال السلام وتحقيق التنمية الاقتصادية في أفغانستان يواجه تحديا خطيرا جراء زيادة أنشطة القوات المتمردة في بعض أرجاء البلد. ويساور وفدي قلق إزاء الآثار السلبية لتلك الأنشطة على قدرة الحكومة على توفير الأمن والخدمات الأساسية للشعب الأفغاني وكفالة تمتعه بحرياته وحقوقه الأساسية.

وفي ذلك الصدد، نشيد بمختلف المبادرات التي اقترحتها الحكومة الأفغانية بغية تعزيز الأمن في البلد. غير أننا نؤمن بأنه يجب على كل الأطراف – بما فيها القوة الدولية للمساعدة الأمنية – الاستمرار في اتخاذ جميع التدابير الضرورية للحيلولة دون وقوع ضحايا من المدنيين خلال عملياتها.

وبالنظر إلى الحقيقة المتمثلة، على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام (S/2007/152)، في أن تنشيط التمرد نجم أيضا عن عوامل اجتماعية و سياسية سلبية مثل الاستياء الشعبي، واحتكار السلطة، وإقصاء من لا ينتمي للجماعات الاجتماعية والسياسية المهيمنة، فإننا نرى أنه من الأهمية بمكان أيضا اتخاذ تدابير مدنية تشمل تحقيق المصالحة، والمشاركة في اتخاذ القرار، وعمليات سياسية تتسم بالشمولية بغية تحقيق السلام المستدام في البلد.

ويولي وفد بلدي أيضا أهمية كبيرة للبرامج المتعلقة بالوحدة الوطنية — بما في ذلك على مستوى القرى- التي تقوم الحكومة الأفغانية حاليا بتشجيعها. ونأمل أن تمكن تلك البرامج من تعزيز الملكية الوطنية من خلال الإسهامات القائمة على المشاركة، والاشتراك التام لجميع قطاعات المجتمع الأفغاني.

ويرحب وفد بلدي بالتطورات الإيجابية التي حققها البلد في قطاعه الاقتصادي. ونأمل أن يؤدي انخفاض معدل التضخم وزيادة النفقات الإنمائية إلى مزيد من التقدم الاقتصادي. والمبادلات التجارية لأفغانستان مع البلدان الرئيسية في المنطقة، التي بلغ حجمها أكثر من ٢,٥ بليون دولار عام ٢٠٠٦، تشكل أيضا إنجازا مشجعا. ونشيد بتعزيز التعاون الاقتصادي لأفغانستان مع الشركاء الإقليميين، ونؤمن بأن تحسينه سيمكن من اندماج البلاد في الديناميات الإقليمية والاقتصاد العالمي.

ويشدد وفدي أيضا على أهمية المبادرات الإقليمية في الميدانين السياسي والأمني التي تشمل أفغانستان. ويكتسي التعاون الوثيق مع باكستان أهمية خاصة بالنظر إلى وجود عناصر عابرة للحدود فيما يتعلق بأمن البلدين.

أما فيما يتعلق بالتعاون الحدودي بين أفغانستان وباكستان، فإن وفد بلدي يرى أن هناك فرصا سانحة للبلدين بغية وضع برامج مشتركة على طول الحدود. وعلى أساس تجربتنا في تنفيذ الدبلوماسية الحدودية مع البلدان المجاورة، فقد ثبتت جدوى إنشاء مناطق اقتصادية بإدارة مشتركة والتطوير المشترك للأنشطة التجارية التقليدية بمشاركة التجار المحليين على الحدود.

ويرحب وفد بلدي بتشكيل اللجنة الثلاثية، التي تتضمن عنصرا عسكريا من أفغانستان وباكستان، بالإضافة إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ونرى أنه ينبغي النظر في إمكانية وضع آليات مماثلة لتعزيز الحوار السياسي.

ويساور وفد بلدي قلق أيضا إزاء العبء الذي أصبح يشكله اقتصاد المخدرات على جهود شعب وحكومة أفغانستان لإعادة إعمار بلادهما. وتتوقع الدراسة الاستقصائية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام ٢٠٠٧ بأن حدوث زيادة في المناطق الرئيسية لزراعة خشخاش الأفيون في المحافظات الجنوبية قد يؤدي إلى زيادة في زراعة خشخاش الأفيون بشكل عام سنة ٢٠٠٧.

ونشاطر تماما الممثل الخاص للأمين العام والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة آراءهما بشأن أهمية إدخال سبل بديلة ومستدامة لكسب الرزق في المجتمع المحلي في إطار الجهود العامة لتقليص زراعة الأفيون وقصة نجاح المثلث الذهبي في جنوب شرق آسيا يمكن اعتبارها درسا من الدروس المستفادة.

وأما فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم للمساعدة في أفغانستان، فإن وفد بلدي يحيي الدور الذي اضطلعت به البعثة في إعادة إعمار أفغانستان. ونرحب بعزم البعثة زيادة عدد مكاتبها في المحافظات. وستمكن هذه الخطوة، في رأينا، من بناء قدرات الحكومات المحلية على تقديم الخدمات الأساسية وتعزيز الحكم السليم.

وسيظل إسهام البعثة في إعادة بناء أفغانستان يكتسي أهمية أساسية في المستقبل. وبالنظر إلى جسامة التحديات

القائمة التي ما زالت أفغانستان تواجهها، فإن وفد بلدي يؤيد مواصلة البعثة الاضطلاع بدورها المتمثل في تقديم المساعدة إلى شعب أفغانستان وحكومتها بغية تحقيق أهدافهما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

إننا نود، أيضا، أن نشكر السيد كونيغز، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما نرحب بحضور السيد ماسيمو داليما، وزير خارجية إيطاليا، بين ظهرانينا اليوم.

يصف تقرير الأمين العام (S/2007/152) الحالة الراهنة بكل ما تتسم به من تعقيد. فمن جهة، يعرض التقرير ما تحرزه حكومة أفغانستان من تقدم جدير بالإشادة في العديد من المجالات الأساسية، مثل إعادة الإعمار، والتنمية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. ومن جهة أخرى، يصف التقرير التحديات الكبيرة، بما فيها زيادة أنشطة التمرد، وتزايد زراعة خشخاش الأفيون، وبطء وتيرة التقدم المحرز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي الفساد.

وتحتل مشكلة الأمن مركز الصدارة في ما تواجهه أفغانستان من تحديات، وتشكل تهديدا خطيرا لبناء الدولة. وتؤيد جنوب أفريقيا الحوار السياسي، وتشجع التوصل إلى حلول سياسية، وجميع الجهود الرامية إلى تعزيز الحالة الأمنية في أفغانستان. كما نؤيد جهود قوات الأمن الأفغانية، بالتعاون مع القوة الدولية للمساعدة الأمينة، الرامية إلى صون الأمن في أفغانستان. غير أننا ندعو تلك القوات إلى التزام الحيطة وتفادي التسبب في وقوع ضحايا من المدنيين لدى تنفيذ عملياتها.

أما فيما يتعلق بمسألة المخدرات، فتقرير الأمين العام يرسم صورة سوداء عن الحالة في أفغانستان. إذ يوضح التقرير بأنه، على الرغم مما اتخذته الحكومة من تدابير لمكافحة المخدرات، ما زالت زراعة خشخاش الأفيون واقتصاد المخدرات في ازدياد. ويساور وفدي قلق إزاء ازدياد إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها المرتبطين بزراعة خشخاش الأفيون والتهديد الذي تشكله على استقرار أفغانستان. ونشجع حكومة أفغانستان على تحسين قدراتها المؤسسية على تقديم الخدمات وتحقيق التنمية دعما لإيجاد بدائل قابلة للاستمرار لزراعة خشخاش الأفيون.

وفيما يتصل بالمجلس المشترك للتنسيق والرصد، تثني جنوب أفريقيا على التقدم المحرز في إطار تلك الآلية، باعتبارها تشكل إطارا لتسهيل التعاون بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، ندعم التنفيذ الكامل للاتفاق الخاص بأفغانستان، مع الملكية الكاملة لحكومة أفغانستان، ونشجع الحكومة على ترجمة تلك الملكية إلى المزيد من الإجراءات العملية.

ونود تأكيد أهمية التعاون الإقليمي في تحقيق النجاح في أفغانستان. وقد أثلج صدرنا تحسن العلاقات بين أفغانستان والبلدان المجاورة لها، كما ورد في التقرير. وقد ذكر تقرير الأمين العام زيادة في التجارة بين أفغانستان وشركائها الاقتصاديين الرئيسيين. وبالإضافة إلى ذلك، يوضح التقرير أن البلدان المجاورة لأفغانستان أسهمت بمقدار كبير من المساعدة المالية والتقنية لبنيتها التحتية.

وإننا نشيد بالتعاون، باعتباره عنصرا أساسيا لتدعيم الثقة المطلوبة لتحقيق السلام والأمن والتنمية في المنطقة، بما في ذلك التعاون المتواصل بين أفغانستان وباكستان لتحسين الأمن في المناطق الحدودية.

وأخيرا، نعتقد أن أفضل سبيل لكسر حلقة التحديات في أفغانستان، هو مواصلة ما تقوم به هناك حكومتها، والمجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ووفد بلدي يدعم أنشطة البعثة ويعرب عن استعداده لمساعدة أفغانستان في مسيرتها نحو مستقبل مستقر ومزدهر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بتهنئتكم بتوليكم رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس، وبالإعراب عن تقدير وفد بلدي لكم على عقدكم جلسة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان.

كما يود وفد بلدي أن يشكر السيد توم كونيغز، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، والسيد أنطونيو مارسيا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين. ويسرنا أن يكون بيننا في مناقشة اليوم السيد ماسيمو داليما، وزير خارجية إيطاليا.

ووفد بلدي ممتن للأمين العام على تقريره الشامل بشأن الحالة في أفغانستان. إن تقريره يقدم استعراضا عاما للحالة الراهنة وللمخاطر المتعددة التي لا نزال نواجهها إلى جانب شركائنا الدوليين.

ولتقييم الحالة الراهنة في أفغانستان، يجب أن ننظر إلى الماضي، وكيف كانت أفغانستان منذ خمس سنوات ونصف. إننا جميعا ندرك الإنجازات العديدة التي حدثت منذ عام ٢٠٠١، والتي أشرنا إليها في مناسبات عديدة في بيانات أمام المجلس. لذا، فإنني سأقصر ملاحظاتي على بعض التحديات الملحة، التي تواجه أفغانستان والمجتمع الدولي في جهدنا المشترك نحو تحقيق السلام الدائم والاستقرار والازدهار في بلدي.

فالإرهاب، والمخدرات، والمؤسسات الحكومية الضعيفة ووتيرة التعمير البطيئة هي من بين تحدياتنا الرئيسية. وبذلك، يصح القول إننا جميعا لم نحسن تقدير حجم التحديات التي تواجه أفغانستان. لذا، بات أكثر وضوحا أن المطلوب التزام من المجتمع الدولي لمعالجة العقبات الباقية وتعزيز المكاسب المحرزة في السنوات الماضية.

ويبقى الوضع الأمني السائد في طليعة تحدياتنا. ومن المؤسف أننا شهدنا عام ٢٠٠٦ تصعيدا ملحوظا في الأنشطة المتصلة بالإرهاب، تقع بشكل أساسي في الأجزاء الجنوبية من البلد. وتلك الأنشطة لم تضر بالحياة اليومية للشعب الأفغاني فحسب، ولكنها تركت أثرا سلبيا أيضا على مختلف القطاعات، بما فيها قطاعا الصحة والتعليم، فضلا عن مشاريع التنمية والتعمير التي يجري تنفيذها بدعم شركائنا الدوليين.

وتحسين الوضع الأمني في أفغانستان سيتطلب نهجا شاملا ومتعدد الوجوه - نهجا يعالج الأبعاد الداخلية والإقليمية للمشكلة معا. فعلى الصعيد الداخلي، إن جيشنا الوطني وشرطتنا يفتقران إلى العدد الكافي من الأفراد اللازمين لمكافحة القوى المتمردة المعادية مكافحة فعالة. ولهذا، فإن تسريع التجنيد والتدريب لقواتنا الأمنية سيكون أساسيا في تحقيق هدفنا المنشود المتمثل في جيش يبلغ تعداده ٠٠٠ ٦٨ جندي، وبقوة شرطة قوامها ٠٠٠ ٨٢ شرطي، مع نهاية عام ٢٠٠٨. ونجاح مؤسساتنا الأمنية في المواجهة الفعالة لقوة معادية جيدة الإعداد والتجهيز، سيعتمد إلى حد كبير على مستوى المساعدة الدولية من حيث الدعم المالي واللوجستي والتقني.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالقرار الأخير المتخذ من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، والحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" وغيرهم من الشركاء الدوليين لرفع مستوى المساعدات المالية والعسكرية المقدمة إلى قواتنا الأمنية.

والبعد الإقليمي يتصل اتصالا مباشرا بوجود ملاذات أجنبية لتدريب وتجهيز وتجنيد وتلقين المقاتلين المتطرفين الذين يشنون الهجمات في أفغانستان. وكما تشير الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام:

"يبدو أن العديد من الهجمات تمول من الخارج، وطبقا لمصادر أمنية وطنية ودولية توجد معسكرات التدريب على شن هذه الهجمات خارج أفغانستان" (S/2007/152)

وقد بات واضحا الآن أنه ما لم تتم معالجة شاملة وحاسمة للمصادر الخارجية لزعزعة الأمن، فإن جهودنا لتحقيق الاستقرار والازدهار لأفغانستان ستذهب سدى. فالخطر الذي تشكله طالبان والقاعدة وغيرهما من المتطرفين لا يقتصر على أفغانستان وحدها، ولكنه يعرِّض للخطر استقرار المنطقة كلها ومناطق أبعد منها. ويسرنا أن نذكر أن نطاقا أوسع من المجتمع الدولي أدرك أخيرا تلك الحقيقة.

وتولي جمهورية أفغانستان الإسلامية أهمية كبرى لدور التعاون الإقليمي في مكافحة الإرهاب. وفيما نشيد بالدور الأساسي للمجتمع الدولي في بسط الأمن، لا نزال مقتنعين اقتناعا راسخا بأنه لا غنى عن التعاون الإقليمي لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في أفغانستان مستقرة ومزدهرة. وفي هذا الصدد، نرحب بما حدث مؤخرا من اعتقال وزير الدفاع السابق لطالبان على أيدي السلطات في حكومة باكستان. ونأمل أن تتواصل تلك التدابير بصورة مستدامة.

وتواصل أفغانستان إجراء اتصالات رفيعة المستوى وبنّاءة مع حكومة باكستان، بغية تحسين الوضع الأمني على امتداد المنطقة الحدودية. وتجري هذه التفاعلات في إطار اللجنة الثلاثية وعلى أساس ثنائي معا. والجهود جارية الآن لعقد اجتماع للقبائل بشأن عبور الحدود، يضم الزعماء القبليين ذوي النفوذ من جانبي الحدود. وفي ذلك الصدد، يسرنا إبلاغ المجلس بأن الاجتماع التحضيري الأول للجنة القبائل عقد في ١٣ آذار/مارس، وأن من المقرر عقد الاجتماع المقبل في كابل في الشهر المقبل.

وإننا نتطلع إلى مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الثالث المقبل بشأن أفغانستان، المقرر عقده في إسلام أباد في أواخر عام ٢٠٠٧. وسيتيح هذا المؤتمر فرصة أخرى لزيادة تعزيز التعاون الإقليمي، تحقيقا للأمن والتنمية في أفغانستان.

وإلى جانب الأمن، من المجالات الأخرى التي تتطلب الاهتمام المناسب تنمية البلد الاجتماعية والاقتصادية. وتقتضي الصلة التي لا تنفصم بين التنمية والأمن تركيزا كبيرا على التعجيل بسرعة تنفيذ المشاريع الإنمائية ومشاريع إعادة الإعمار في جميع أنحاء البلد. وسيكون لذلك بدوره أثر إيجابي على إيجاد فرص العمل وتوفير الخدمات الأساسية من أجل تحقيق قدر هام ومستدام من التقدم في النهوض بسبل المعيشة اليومية للشعب. وفي هذا الصدد، ينبغي توجيه اهتمام خاص للمناطق التي تتضرر من جراء الصراع.

وقد برهن المجلس المشترك للتنسيق والرصد على أهميته بصفته الآلية الرئيسية المنوط بها تنسيق جهود كل من أفغانستان والمجتمع الدولي في تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية المؤقتة والاتفاق الخاص بأفغانستان. ولذلك يشدد وفدي على ضرورة مواصلة تعزيز دور المجلس، بهدف تحسين فعالية المعونة الدولية وتشجيع المزيد من المشاركة على الصعيد الدولي.

ومهما بلغت جهودنا من الكثافة أو المهارة فلن تكفي وحدها لتعزيز قدرة مؤسسات دولتنا على تلبية احتياجات الشعب. وبينما نعرب عن تقديرنا الصادق للدعم المقدم من المجتمع الدولي على مدى السنوات الخمس والنصف الماضية، من الجدير بالذكر أن المساعدات التي تلقتها أفغانستان من الدوائر المانحة أقل كثيرا مقارنة بالبلدان الأخرى الخارجة من الصراع. ولذلك فنحن نؤكد مجددا ضرورة زيادة المساعدة واستمرارها للوفاء بمعايير استراتيجيتنا الوطنية للتنمية والاتفاق الخاص بأفغانستان. وفي هذا السياق، نرى أن تحسين تنسيق المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة سيكون مفيدا في تحقيق مزيد من الشفافية والنتائج الملموسة.

ولا تزال الحرب على المخدرات من الأولويات العليا لأفغانستان، لأنها تشكِّل تهديدا لاستقرار أفغانستان والمنطقة وأمنهما، وذلك بالنظر إلى ارتباطها الوثيق بالإرهاب. وسوف يستدعي استئصال هذا الخطر من المنطقة جهدا متضافرا من المجتمع الدولي. وقد بدأنا من جانبنا في اتخاذ مجموعة من التدابير الهامة تحقيقا لتلك الغاية. وتشكِّل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات أساسا لجهودنا في مكافحتها. وينبغي ملاحظة أن النجاح في تنفيذ الاستراتيجية لن يتحقق ما لم تكن لدينا القدرة على توفير أشكال أخرى للنشاط الاقتصادي القانوني. وسيكون التعاون الإقليمي عاملا رئيسيا في التغلب على هذا الخطر المشترك. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة بذل جهد مساو من جانب بلدان العبور وبلدان الاستهلاك، وفقا لمبدأ تقاسم المسؤولية.

ونعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة لدورها المحوري في تصدر الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لتنفيذ الاتفاق الخاص بأفغانستان. وفي هذا السياق، نرحب باعتزام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان توسيع نطاق وجودها ليشمل مقاطعات إضافية من أفغانستان، بوصفه خطوة هامة نحو المزيد من تعزيز أنشطة الأمم المتحدة فيها.

وبما أننا دخلنا الآن مرحلة حرجة في بناء الدولة، تتزايد بشكل مستمر حتمية محافظتنا على المستوى الحالي لتوافق الآراء الدولي بشأن أفغانستان وتكثيف جهودنا للتغلب على التحديات المتبقية. ونتطلع إلى مواصلة العمل بالتعاون مع شركائنا الدوليين من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة. ولدينا اهتمام أكثر من أي وقت مضى بتحقيق الرؤية التي يتضمنها الاتفاق المتعلق بأفغانستان.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للدعم المستمر المقدم من المجتمع الدولي لجهودنا الرامية إلى تحقيق الاستقرار والرخاء في أفغانستان.

وفي الختام، نود أن نتوجه بالشكر للسيد توم كونيغز، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، ولأعضاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لأفغانستان على جهودهم التي لا تعرف الكلل في الاضطلاع بولايتهم الهامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الاغتباط أن نرى ممثل جنوب أفريقيا، وهو زميل عظيم القدر، على رأس مجلس الأمن خلال هذا الشهر الذي يبشر بأن يكون حافلا وهاما. كما أود أن أعرب عن تقديرنا الكبير لرئاسة سلوفاكيا النشطة في شهر شباط/فبراير. وأود أن أرحب أيضا بمشاركة دولة السيد ماسيمو داليما، وزير خارجية إيطاليا في جلسة اليوم.

وقد أصغينا بإمعان للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدّمهما السيد توم كونيغز، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، والسيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي

لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما درسنا التقرير الأخير (S/2007/152) للأمين العام عن أفغانستان.

وكما تشير الإحاطتان والتقرير، ثمة تحديات متعددة تقف في وجه استعادة السلام والأمن والتنمية في أفغانستان، وهي تتمثل على وجه التحديد في الإرهاب وطالبان والتطرف والمخدرات والمجرمين وأمراء الحرب والاحتكاك الطائفي والافتقار إلى جودة الأمن والإدارة، فضلا عن صغر حجم التواجد الدولي نسبيا.

وهذه فرصة مناسبة لإجراء تقييم موضوعي وصائب للأجواء في أفغانستان ولصياغة استراتيجية للنجاح تتجاوب مع هذه الأجواء. ويجب أن تجمع هذه الاستراتيجية بين الاحتواء العسكري وبين المصالحة السياسية والمراقبة الإدارية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية السريعة. ويجب أن تبني السلام في أفغانستان من القاعدة إلى القمة قرية قرية وإقليما إقليما، مع تقديم الحوافز والمثبطات للفوز بتعاون السكان المحليين ودعمهم في الجزء الجنوبي والجنوبي الشرقي من البلاد. ومن الأهمية بمكان كسب قلوب الناس وعقولهم، فهو أهم من قتل المتمردين أو القبض عليهم. ومن الضروري اعتماد تكتيكات عسكرية لا تخلق مزيدا من النفور والمعارضة والأعداء. وأهم من هذا كله، يجب أن تعجل استراتيجيتنا من أجل النجاح بعملية إعادة الإعمار والتنمية. ويجب أن تمنح الناس الأمل، الأمل في السلام وفي الوظائف وفي حياة أفضل لهم ولأطفالهم. ويمكن تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال الهياكل والممارسات التقليدية، كعقد الجيرغا القبلية في مناطق أفغانستان المضطربة.

وقد تأثرت مناطق باكستان الحدودية تأثرا عميقا من جراء ثلاثة عقود من الحرب والصراع في أفغانستان. فبعد تدخل الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١، عبر كثير من عناصر القاعدة وطالبان الحدود إلى باكستان. ونُكب شعب هذه المنطقة، الذي يمثل ١ في المائة من مجموع سكاننا بالفعل بظهور التطرف والإرهاب. وفي نطاق برنامجنا للتحديث والإسراع بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية، من مصلحة باكستان الحيوية أن تستأصل إرهابيي القاعدة ومقاتلي طالبان والاقتداء بالطالبان على مناطق الحدود الباكستانية.

وسوف يسهم نجاح عملية تثبيت الاستقرار والمصالحة والتنمية بأفغانستان في حملة مكافحة التطرف والإرهاب في مناطقنا الحدودية. وبالمثل سوف يسهم نجاحنا في مكافحة القاعدة ومقاتلي الطالبان والاقتداء بالطالبان في تحقيق السلام والأمن في أفغانستان. وسوف يمكِّن السلام في أفغانستان باكستان من تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في أن تكون، بالاشتراك مع أفغانستان، محورا للتجارة والتعاون الاقتصادي بين المناطق المتاخمة من جنوب آسيا وغرب آسيا وآسيا الوسطى. ولدينا التزام تام لا يتحول ولا سبيل إلى الشك فيه بتعزيز السلام والأمن والتقدم في أفغانستان.

وبالرغم من التقارير الصادرة عن وسائط الإعلام والبيانات العامة التي تدعو إلى الأسف، فإن العلاقة بين باكستان وأفغانستان علاقة وثيقة وتعاونية وقوية. ويتبادل قادتنا زيارات متواترة. ونوفر العبور للتجارة الخارجية لأفغانستان. وزادت تجارتنا الثنائية لتصل إلى ١,٢ بليون دولار وتزداد بشكل سريع. وخصصت باكستان مبلغ ٣٠٠ مليون دولار للتنمية في أفغانستان. ويعمل ستون ألف مواطن باكستاني في أفغانستان. وسيعقد مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الثاني المعني بأفغانستان في إسلام أباد في وقت لاحق هذا العام.

كما تشارك باكستان بفعالية في الجهود المشتركة للتحالف الدولي والحكومة الأفغانية بغية تعزيز الأمن في

أفغانستان، وخاصة في المناطق الحدودية. والتعاون في اللجنة الثلاثية العسكرية معمول به ومستمر. ولدى اللجنة الآن مركز مشترك للعمليات الاستخبارية في كابول. كما أنها أنشأت فريقا عاملا لتنسيق العمليات.

إن هذه مناسبة لائقة لتوضيح التدابير التي تتخذها باكستان أو تعتزم اتخاذها للإسهام في نجاح حملة تحقيق السلام والاستقرار والتقدم في أفغانستان وفي منطقتنا الحدودية.

أولا، بالنسبة لحملتنا لمكافحة القاعدة، يضطلع الجيش الباكستاني والمخابرات بدور رائد في الكثير من النجاح الذي أحرز في مكافحة القاعدة. وقد أسرنا أكثر من ٧٠٠ من الإرهابيين التابعين للقاعدة. ومعظم هيكل القاعدة للقيادة والتحكم تم تدميره بدعم من باكستان. وقمنا بأكثر من ٩٠ عملية عسكرية في بعض أكثر الأراضي وعورة بغية القضاء على وجود الإرهابيين، وخاصة المقاتلين الأجانب. ومؤخرا قال نائب رئيس الولايات المتحدة شيني "كثيرا ما قلت من قبل وأعتقد أنه ما زال صحيحا إننا أسرنا وقتلنا من أعضاء القاعدة في باكستان أكثر من أي مكان آخر". وفقدت باكستان أكثر من ٧٠٠ جندي في تلك العمليات. وردا على ذلك، قام الإرهابيون بشن العديد من الهجمات الانتحارية على قادتنا، وعلى قواتنا الأمنية وعلى الأهداف المدنية، ولكن ذلك لم يثننا. وسنواصل اتخاذ إجراءات قوية ضد أي نشاط إرهابي مشبوه في أي مكان على أرضنا. ومن المؤكد أننا لن نسمح للقاعدة بإعادة تجميع صفوفها في أرضنا.

ثانيا، أما بالنسبة لإجراءاتنا المتخذة لمكافحة القاعدة، فخلال الأعوام الثلاثة الماضية قمنا بأسر أكثر من ٥٠٠ ١ من مقاتلي طالبان وبتسليمهم لأفغانستان، بما في ذلك عدد كبير من القادة. وخلال العام الماضي وحده، قمنا بتسليم أكثر من ٣٠٠ من أعضاء طالبان الأسرى لدى أفغانستان. ولكن، وكما ذكرت التقارير الحالية والماضية للأمم المتحدة، فإن معظم نشاط طالبان يجري داخل أفغانستان، مثله مثل هياكلها الخمسة للقيادة. وينبغي عدم تشويه ذلك. وبالمثل، وفيما يتعلق بتمويل طالبان من الخارج، فإن المصدر الرئيسي للتمويل - وهو إنتاج المخدرات والتجارة بالمخدرات - موجود داخل أفغانستان.

ثالثا، لقد اتخذت باكستان تدابير هامة لمراقبة الحدود الوعرة التي تبلغ ٢٥٠٠ كيلومتر مع أفغانستان. وقامت باكستان، للمرة الأولى في التاريخ الحديث، بإدخال قواتها المسلحة في مناطق القبائل. وينتشر الآن ثمانون ألف جندي باكستاني في مناطق القبائل الخاضعة للإدارة الاتحادية وعلى طول الحدود مع أفغانستان. وذلك العدد أكبر من عدد القوات المشتركة للتحالف الدولي والجيش الوطني الأفغاني. وأنشأنا ٠٠٠ ١ مركز حدودي. وهناك ٣٠٠ مركز على الجانب الآخر من الحدود. ونعتزم تسييج حوالي ٣٥ كيلومترا من الحدود في أكثر الأرض وعورة حيث تجري عمليات العبور السرية. واستجابة لشواغل بعض أصدقائنا، نقوم باستعراض خطة تلغيم أجزاء من الحدود. كما أن باكستان تقوم بإدخال تدابير أكثر صرامة لتحسين تنظيم الحركة القانونية لعبور الحدود. وخلال معبر حدودي واحد فقط - في شامان، بلوخستان - يعبر الحدود كل يوم حوالي ٠٠٠ ٤٠ شخص و٤٠٠ ١ مركبة في الاتجاهين. ويقدر أن ٠٠٠ ٣٠٠ شخص يعبرون الحدود بين أفغانستان وباكستان بصورة قانونية كل يوم. وبغية تحسين عمليات مراجعة الهوية، نقوم بإدخال بطاقات التعرف على الهوية بواسطة السمات البيولوجية. وليس أمرا مفيدا حينما يقوم حرس الحدود على الجانب الآخر بتمزيق تلك البطاقات ورميها بعيدا.

كما أود أن أؤكد على أن مراقبة الحدود مسؤولية مشتركة بين باكستان وأفغانستان وقوات التحالف الدولي. ولا يمكن لباكستان أن تقبل كامل عبء مراقبة الحدود. وأشار السيد كوينغز إلى عبور المهاجمين الانتحاريين، والميسرين وقادة طالبان للحدود من باكستان. وأود أن أقول إن عبور الحدود يجري من الجانبين، ويحدوني الأمل في أن نتفق على أنه يجري في الاتجاهين، وبالتالي لا بد من مراقبة طالبان على جانبي الحدود. كما أنه ينبغي أن يتم تزويد باكستان بالمعلومات الاستخبارية الآنية فضلا عن المعدات الالكترونية وغيرها من المعدات التي طلبناها بغية تعزيز قدرتنا على مراقبة الحدود الطويلة والوعرة.

رابعا، إن باكستان ستعمل عما قريب على إزالة الاتهامات الفظيعة بشأن ما يسمى بتوفير المأوي والملاذ الآمن لطالبان في مخيمات لتدريب الإرهابيين. وتلك المعلومات لا أساس لها من الصحة وينبغي عدم تداولها. وما حصل هو أن مقاتلي طالبان يسعون في معظم الأحيان إلى الاندماج في مخيمات اللاجئين الموجودة بالقرب من الحدود. ومن الواضح أن من العسير، في مخيم يوجد به حوالي ٨٠ ٠٠٠ أفغاني، التعرف على هوية مقاتلي طالبان. وبالتالي توصلنا إلى اتفاق مع الحكومة الأفغانية لنقل أربعة مخيمات كبيرة – هي بير أليزاي وغدري جنغل في بلوخستان، وجالوزاي وكاشي غدري في المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية – إلى مواقع آمنة داخل أفغانستان. ونلتمس تعاون المجتمع الدولي لإنشاء مرافق على الجانب الأفغاني لاستقبال هؤلاء اللاجئين. وبالتالي، سننهي قصة توفير المأوي هذه.

كما أن باكستان بدأت برنامجا لإعادة جميع اللاجئين الأفغان المتبقين الذين يبلغ عددهم ٣ ملايين إلى وطنهم في ظرف الأعوام الثلاثة المقبلة. وقد قمنا باستضافتهم لفترة ٣ أعوام بدون تقديم أي مساعدة دولية مقدرة. وألقى ذلك بعبء غير معقول على خزانتنا الوطنية واقتصادنا وبيئتنا ومجتمعنا. ونأمل أن تتم تهيئة الظروف في أفغانستان لعودة هؤلاء اللاجئين بكرامة وأمن. وعلى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة والتعاون لباكستان وأفغانستان في عملية العودة.

خامسا، تسعى باكستان لوضع استراتيجية شاملة لتعزيز السلام والتقدم في مناطقنا الحدودية. وينطوي ذلك على عناصر عسكرية وسياسية واقتصادية وإدارية. وهدف الاستراتيجية هو كسب قلوب وعقول السكان المحليين وعزل المتشددين من المعتدلين. وكان اتفاق السلام في شمال وزيرستان الذي أبرم مع زعماء القبائل يمثل بشكل أساسي تبادلا للسلام مقابل التنمية. ومع أنه قد يكون هناك مجال لتحسين التنفيذ، فإننا نؤمن بان الاتفاق يمثل نهجا صحيحا واستراتيجية مناسبة. وقد حقق الاتفاق هدوءا نسبيا في المنطقة. وانخفض النشاط عبر حدود شمال وزيرستان. ويشدد البعض على أن العدد الإجمالي للحوادث التي تقع داخل أفغانستان قد ازداد، ولكن لا توجد علاقة مباشرة مثبتة بين تلك الحوادث وإبرام اتفاق السلام في شمال وزيرستان. وفي غضون ذلك، تمت المعاقبة بشكل كاف على الانتهاكات التي ترتكبها بعض العناصر المتمردة في شمال وزيرستان. وما زالت باكستان تحتفظ بخيار مهاجمة الإرهابيين أينما وجدوا ومتى ما تم تحديد مكانهم، على نحو ما أثبتناه مؤخرا.

لقد دعونا إلى نهج السلام والمصالحة والتنمية ذاك في الجانب الأفغاني أيضا. ويمكن التوصل إلى اتفاقات مماثلة من خلال المجالس المحلية. وهي يمكن أن توفر نموذجا لتحقيق سلام نسبي إن لم يكن كاملا في جنوب وجنوب شرق أفغانستان. ذلك هو جوهر التفاهم الذي تم التوصل إليه في اجتماع القمة الثلاثي الذي عقد في واشنطن في أيلول/سبتمبر الماضي لتشجيع انعقاد المجالس النيابية.

وكان الاجتماع الأول للجنة البرلمانية المشتركة بين باكستان وأفغانستان – كما ذكر زميلي الأفغاني – قد عقد

في إسلام أباد في الأسبوع الماضي. واتفق الجانبان على وقف عملية الملامة وعلى زيادة التعاون لمعالجة المشاكل المشتركة فيما يتعلق بمراقبة الحدود وإعادة اللاجئين إلى ديارهم. وفي نفس الوقت، ترى باكستان أن هناك حاجة إلى التطوير السريع للمناطق الواقعة على جانبي الحدود. ونحن ممتنون للولايات المتحدة لالتزامها بتقديم مبلغ ٧٥٠ مليون دولار خلال السنوات الخمس القادمة لتطوير مناطقنا القبلية. ونود أن نلتمس عونا أكبر من مصادر أخرى أيضا لتحقيق ذلك الهدف الأساسي.

كما أننا نعمل مع الولايات المتحدة لإنشاء مناطق لفرص التعمير في المناطق القبلية. والقطاع الخاص في باكستان يستثمر في الصناعة والتصنيع في تلك المناطق. والولايات المتحدة وعدت بتطبيق تعريفة خاصة والوصول بدون رسوم جمركية إلى أسواقها بالنسبة للمنتجات من تلك المناطق. ونطلب إلى الاتحاد الأوروبي أن يوفر وصولا مماثلا. ويمكن إنشاء مناطق مماثلة لفرص التعمير في الجانب الأفغاني أيضا. وباكستان مستعدة للتنسيق مع أفغانستان للتشجيع على إنشاء مثل هذه المناطق.

وفي الختام، أود القول إن باكستان تريد علاقات ودية مع أفغانستان. فمصائرنا ترتبط ارتباطا لا ينفصم. وكل منا يحترم سيادة الآخر، ونحن نتعامل مع أفغانستان على قدم المساواة، ونود أن يحترم كل من البلدين السلامة الإقليمية للبلد الآخر. وباكستان ستواصل تقديم تعاونها لتعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. ونأمل أن حكومة أفغانستان والأطراف المعنية الأخرى ستقبل بتحمل مسؤولياتها لمعالجة التحديات المتعددة داخل أفغانستان. ذلك مسعى جماعي ومسؤولية مشتركة. ويجب ألاّ نسمح للمصالح السياسية والإحباط الناجم عن الفشل أحيانا بتحطيم الإطار التعاوني الذي أُنشئ وتم تفعيله، والذي يعد حيويا للغاية من أجل النجاح في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. والاتحاد الأوروبي يرحب بعقد هذه المناقشة قبل التجديد القادم لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وإننا نشكر الأمين العام على تقريره الوافي، كما نشكر السيدين توم كونيغز وأنطونيو ماريا كوستا على إحاطتيهما الإعلاميتين هذا الصباح. ويشرفنا حضور السيد داليما، وزير خارجية إيطاليا.

لقد أحطنا علما بتوصيات الأمين العام فيما يتعلق بمحور أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الأشهر القادمة. ونوافق على أن هذا يجب أن يشمل: تعزيز التنسيق الدولي، بما في ذلك المجال الإنساني، ومواصلة الإسهام في حماية حقوق الإنسان وبذل المساعي الحميدة في أفغانستان والمنطقة.

وسوف ننعم النظر في التحليل المفصل الذي قدمه الأمين العام. لقد قدم صورة مختلطة عن التوجهات الراهنة. فالتقدم في بعض المجالات يبدو أنه يتناقض مع حالة أمنية هشة بصورة عامة، وافتقار واسع النطاق للحكم السديد، وشعور بالاغتراب لدى قطاعات من السكان مع ازدهار صناعة المخدرات.

إن الاتفاق الخاص بأفغانستان القائم على أساس القيادة الأفغانية والشراكة مع المجتمع الدولي سيظل الإطار الاستراتيجي لجهودنا المشتركة. والأمم المتحدة تضطلع بالدور الرئيسي في تنسيق الجهود لبناء المؤسسات وإعادة الإعمار ضمن إطار الاتفاق الخاص بأفغانستان، لاسيما كرئيس مشارك للمجلس المشترك للتنسيق والرصد. والاتحاد الأوروبي يشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى

أفغانستان، تحت القيادة الممتازة للسيد توم كونيغز، على عملها الرائع.

ونحن نؤكد على تقديرنا للدور المركزي للمجلس المشترك باعتباره هيئة التنسيق الرئيسية، سواء داخل المجتمع الدولي أو مع حكومة أفغانستان. والاجتماع الأخير الذي عقده المجلس في برلين كان خطوة هامة نحو تنسيق معزز.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتوسيع الوجود الميداني لبعثة الأمم المتحدة مؤخرا ليشمل ١٧ موقعا الآن، بالإضافة إلى خطط فتح مكتبين إقليميين جديدين بحلول أيار/مايو ٢٠٠٧، إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك. ونشجع الأمم المتحدة على مواصلة توسيع شبكتها في جميع أنحاء البلد بعد ذلك. ونرحب أيضا بكل الجهود، بما فيها جهود البعثة، لتشجيع التعاون الإقليمي بين أفغانستان وجيرانها. إن تحقيق الاستقرار في أفغانستان أمر أساسي لاستقرار المنطقة برمتها.

والاتحاد الأوروبي يشجع بتطوير التعاون الإقليمي من خلال الحوار السياسي وزيادة الصلات الاقتصادية وتدابير بناء الثقة بين أفغانستان وجيرانها كافة.، بما في ذلك دول وسط آسيا. وندعو أفغانستان وباكستان إلى التعاون الوثيق من أجل معالجة انعدام الأمن في المناطق الحدودية، بينما نحث باكستان على البناء على الجهود الحالية للحيلولة دون استخدام أراضيها من جانب الطالبان.

لقد التزم الاتحاد الأوروبي بتقديم دعم طويل الأجل لشعب وحكومة أفغانستان. والمبادئ الأساسية لمشاركة الاتحاد الأوروبي تتمثل في تشجيع القيادة والمسؤولية والملكية الأفغانية، ودعم بناء دولة أفغانية ديمقراطية وآمنة وتتوفر لها مقومات الاستدامة. وما زال الاتفاق الخاص بأفغانستان والإعلان السياسي المشترك بين أفغانستان والاتحاد الأوروبي المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، يمثلان إطارا شاملا لمشاركة الاتحاد الأوروبي مع أفغانستان. ولعلنا نذكر رقما واحدا: ففي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، أسهم الاتحاد الأوروبي، ثاني أكبر المانحين، إسهاما جماعيا بـ ٣,٧ بلايين يورو كمساعدة لأفغانستان، عدا عن إسهامات كبيرة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية ومنظمة حلف شمال الأطلسي قدمها أعضاء الاتحاد الأوروبي.

وما زال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء صناعة المخدرات التي ما زالت مزدهرة. ويشير آخر مسح أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن زراعة الأفيون في عام ٢٠٠٧ قد لا تقل عن المحصول القياسي لعام ٢٠٠٦. والاتجاهات تبدو متفاوتة بين المقاطعات المختلفة. وتُظهِر النتائج علاقات متداخلة واضحة بين التمرد والأنشطة غير المشروعة المرتبطة بتجارة المخدرات. ويدرك الاتحاد الأوروبي الأثر الفادح والضار لإنتاج المخدرات والاتجار بها على استقرار وأمن أفغانستان والمنطقة المحيطة بها والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نفسها. وفي الآونة الأخيرة، أكد المجلس الأوروبي من جديد التزامه بدعم حكومة أفغانستان، صاحبة الملكية الرئيسية للعملية، في جهودها لمعالجة مشكلة المخدرات من خلال استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات، بما في ذلك جهود مكافحة الفساد.

وقد أكدنا من جديد دعمنا لجهود حكومة أفغانستان للنهوض بسيادة القانون وبسطها من خلال تطوير أجهزة الشرطة والمحاكم والسجون ونظام العدالة الأعم. وندرك الدور الهام لمكافحة المخدرات كجزء من تلك الجهود. والاتحاد الأوروبي يعتزم تمويل مشروع إقليمي لمكافحة التحويل الكيميائي للسلائف بموجب صك الاستقرار الجديد للاتحاد الأوروبي.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، قرر المجلس الأوروبي إرسال بعثة للأمن الأوروبي وسياسة الدفاع إلى أفغانستان في مجال عمل الشرطة، ولها صلات بسيادة القانون الأوسع

نطاقا. وستعمل تلك البعثة على إنشاء قوة شرطة أفغانية محلية الملكية تحترم حقوق الإنسان وتعمل في جميع أنحاء البلد في إطار حكم القانون. وسيُولىَ اهتمام خاص لضمان التكامل والتداعم في إجراءات الاتحاد الأوروبي، ولا سيما في مشاركته في إصلاح قطاع العدالة إلى جانب الشركاء الدوليين النشيطين في ميادين إصلاح القطاع الأمني. ويستهدف نظام العدالة هذا إضفاء الطابع المهني على خدمات القضاء والادعاء العام، على سبيل المثال من خلال إصلاحات الأجور والتصنيف والتوظيف، بالإضافة إلى وضع مدونة سلوك. ويمكن للبرنامج أن يساعد أيضا على وضع نظام وطني جديد للمساعدة القانونية وبالتالي تحسين فرص وصول المواطنين إلى العدالة. ويجري تصميم هذا العمل لكي يتماشى تماما مع مهمة السياسة الأوروبية للأمن والدفاع.

وقد أخذ الاتحاد الأوربي علما باعتماد البرلمان في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ ميثاق المصالحة الوطنية الذي وقع عليه الرئيس، وبالشواغل التي تم الإعراب عنها بشأن الأثر المحتمل لبعض أحكامه. وفي هذا السياق، يذكر الاتحاد الأوروبي بأن خطة العمل بشأن السلام والعدالة والمصالحة ما هي إلا جزء من ميثاق أفغانستان ويؤكد على الحاجة إلى ضمان تنفيذها تنفيذا كاملا.

إن حرية التعبير والصحافة الحرة كانتا من بين أهم المنجزات التي تحققت في السنوات الأخيرة في أفغانستان وما زالتا تشكلان عنصرين أساسيين في تحقيق الديمقراطية. ولكن الاتحاد الأوروبي لاحظ ببعض القلق أن التعديلات الأخيرة على مسودة قانون الصحافة الذي تجري مناقشته حاليا في البرلمان يبدو أنها تشدد من مراقبة الحكومة على وسائط الإعلام، بما في ذلك إمكانية التدخل المباشر في القرارات الخاصة بالموظفين والمحتويات التي تبث من إذاعة وتلفزيون أفغانستان. وفي رأينا أن مشروع قانون الصحافة الذي اعتمد لأول مرة بمرسوم رئاسي في عام ٢٠٠٥ وفر أساسا سليما لحماية حرية الصحافة واستقلالها وآليات تنظيمها. ونأمل أن يعتمد قانون الصحافة على هذا الأساس.

وانطلاقا من روح الشراكة الأوروبية – الأفغانية، فإن الاتحاد الأوروبي سيستمر في العمل الجاد مع حكومة أفغانستان لتحقيق الاستقرار وإعادة بناء البلد من خلال معالجة قضايا الأمن والتنمية على حد سواء. ونحن نتمنى للأمم المتحدة، وبخاصة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، النجاح في جهودهما. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم مهمتيهما.

إن كرواتيا وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأيسلندا وألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا ومولدوفا وأوكرانيا أعربت عن تأييدها لهذا البيان الذي أدليت به نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد بانكس (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص على إحاطته الإعلامية اليوم. ونحن نشارك الآخرين في الإشادة بالعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتسهيل مشاركة المجتمع الدولي في أفغانستان، وبعلاقات العمل الوثيقة بينها وبين الحكومة. ونشكر أيضا المدير التنفيذي كوستا على عرضه.

إن إحدى الرسائل الأساسية الواردة في التقرير الفصلي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان هي أن أفغانستان بحاجة إلى دعم مستمر من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا السياق يسعدني الإبلاغ بأن رئيسة وزراء نيوزيلندا هلين كلارك أعلنت في الأسبوع الماضي أن نيوزيلندا مددت لفترة سنة إضافية، أي حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، فترة الالتزامات الآتية: أولا، فريق إعادة إعمار

المقاطعات المؤلف من ١٢٠ فردا، ومقره في مقاطعة بيمان. ثانيا، الموظفان المعنيان بتدريب الجيش الوطني الأفغاني. ثالثا، ضباط يصل عددهم إلى خمسة أفراد للخدمة في مقر القوة الدولية للمساعدة الأمنية. رابعا، ثلاثة ضباط شرطة للمساعدة في تدريب الشرطة الوطنية الأفغانية.

وبالإضافة إلى ذلك، سيكون لنا موظفان في الخدمة الصحية في الوحدة الطبية المتعددة الجنسيات في مطار قندهار. وقمنا أيضا، بالاستفادة من علاقاتنا الوثيقة مع سنغافورة، بضم مساهمة من القوات المسلحة لسنغافورة في فريق إعمار المقاطعات التابع لنا في أفغانستان للاضطلاع بمهمات إنسانية. وفضلا عن ذلك، وإلى جانب التزامنا العسكري في بيمان، تقوم نيوزيلندا بتنفيذ برنامج برأس مال قدره ١٥ مليون دولار نيوزيلندي لفترة ثلاث سنوات للمساعدة على تعزيز حقوق الإنسان والحكم والتعليم وتوفير مصادر العيش المستدامة في الأرياف.

وفيما يتعلق بالتقرير المعروض علينا اليوم، نلاحظ أن الأمين العام أشار إلى أن النجاح في استكمال الإصلاحات الجارية، بما في ذلك في وزارة الداخلية، تشكل شرطا أساسيا لتحقيق السلام الدائم في أفغانستان. ونحن نؤيد تأييدا كاملا هذه الملاحظات ونشجع حكومة أفغانستان على العمل بحزم لبناء ثقة الشعب بالمؤسسات الأمنية وبسيادة القانون. ومن الأمور الحيوية أن يتم بسط تأثير الهياكل المركزية في كل مناطق أفغانستان. ونحن، كالآخرين، نشعر بالقلق البالغ إزاء تهديد التمرد. ونتفق على أن هناك حاجة إلى جهود شاملة ومستدامة، بما في ذلك من جانب جارات أفغانستان، بغية التصدي لهذه المسائل المعقدة.

ونلاحظ بقلق أن هناك احتياجات إنسانية لا تتم تلبيتها للعديد من الأفغانيين، سواء المشردين منهم بسبب الصراع المسلح في الجنوب، أو المتضررين بالجفاف في أنحاء كثيرة من البلد. وندعو جميع الأطراف إلى العمل من أجل تحسين التنسيق في المساعدات الإنسانية وضمان الحماية.

وفي الختام، أوضح أن هناك تحديات هائلة ما زالت أمامنا. وقد شهدت السنوات الخمس الماضية تقدما إيجابيا كبيرا في أفغانستان. ولكن العمل لم ينجز بعد، وما زالت هناك حاجة إلى الدعم الدولي لبناء أفغانستان مستقرة وآمنة. وستواصل نيوزيلندا التزامها بالمساعدة لتأمين مستقبل أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد هامبورغر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على السماح لنا بأخذ الكلمة. إننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، غير أننا طلبنا إضافة بعض الملاحظات نظرا لالتزامنا الملموس بالسلام والأمن والتنمية المستدامة في أفغانستان. ونحن من ذوي المساهمات الكبيرة، فلنا ٢ ٠٠٠ فرد يعملون في الميدان من خلال القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وأيضا فيما يتصل بمساهماتنا المالية التي بلغت أكثر من ٧٠ مليون يورو سنويا للتعاون الإنمائي، وبخاصة من خلال قنوات الأمم المتحدة والبنك الدولي.

وينبغي أن يكون عام ٢٠٠٧ عام تحسين الحكم في أفغانستان. ومن المشجع أن نرى حكومة أفغانستان مصممة حقا على مكافحة الفساد وإنشاء نظام عدالة يعمل بشكل أفضل.

إن المصالحة والعدالة الانتقالية عنصران أساسيان للسلام المستدام في أفغانستان. وهناك حاجة لمنع الإفلات من العقاب وإقامة العدالة بغية التغلب على إرث الصراع. وفي هذا الصدد، فإن العفو عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق

الإنسان لا يتماشى، في رأينا، مع التزامات أفغانستان بموجب القانون الدولي. والتنفيذ الملائم لخطة عمل العدالة الانتقالية التي أعلن عنها الرئيس كرزاي في بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تعد أمرا أساسيا.

إن القوة الدولية للمساعدة الأمنية تستمد ولايتها من الأمم المتحدة، وتحظى بشرعية دولية كاملة وبدعم حكومة أفغانستان والشعب الأفغاني. ومع أن الأمر يبدو بديهيا في هذا المجلس، فإنني أود التشديد على أن القوة الدولية قوة جامعة. وتشارك معا في القوة الدولية بلدان تابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وبلدان غير تابعة لها. والقوة الدولية عاملة بنشاط في العديد من مناطق أفغانستان. وهي تضم ٣١ ٠٠٠ رجل وامرأة من ٣٧ بلدا، يعملون يوميا في ٢٦ فريقا لإعادة بناء المقاطعات ولإعادة المنظور الأمني والاقتصادي إلى الشعب الأفغاني. ونود أن نرحب بالبلدان الأخرى للانضمام إلى هذا الجهد المشترك بالوسائل العسكرية وغير العسكرية.

وبالتالي إن منظمة حلف شمال الأطلسي لا تعمل هنا وحدها. بل العكس هو الصحيح، فالقوة الدولية قوة مساعدة لتوفير الاستقرار والأمن لكي تتمكن المنظمات الدولية والأطراف الإنمائية المدنية الأخرى من النجاح.

وتنشر هولندا قواتها في مقاطعة أرزقان الجنوبية بالتعاون مع شريك غير عضو في الناتو، وهو أستراليا. وقد شهدت تلك المنطقة نتائج إيجابية خلال الشهور السبعة الماضية. ويسود الاستقرار والأمن في أرزقان ضمن مناطق التنمية الأفغانية. وتتسع تلك المناطق بشكل مطرد. ويغطي فريق إعادة بناء المقاطعات الهولندي – الأسترالي ما يناهز ٦٠ في المائة من سكان المقاطعة. وتجرى الدبلوماسية بإشراك قادة قبليين رئيسيين، ويعزز الدفاع والمشاريع التنموية البارزة تبلغ مباشرة أربعين ألف أروزغاني. عن طريق هذه الجهود المشتركة نحقق نتائج حقا.

ونرحب باعتزام الأمين العام فتح مكاتب دائمة للأمم المتحدة في عدد أكبر من المقاطعات الجنوبية، بما في ذلك، وأنا موقن من ذلك، في أروزغان. وتحقيق حضور للأمم المتحدة شرط مسبق لتنفيذ برامج التنمية الوطنية في المقاطعات الجنوبية وللقيام بمزيد من الأنشطة من جانب المنظمات غير الحكومية. ولذلك سنشجع الأمم المتحدة على القيام أيضا بتوجيه برامجها صوب تعزيز حكم المقاطعات في الجنوب.

والأمم المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية والاتحاد الأوروبي متحدة كل على أهداف بعثته: مساعدة الشعب الأفغاني في بناء ديمقراطية مزدهرة. ولا يمكن تحقيق التنمية بدون الأمن، وبالعكس. وبعثات التثبيت المدني – العسكري الدولية لن تنجح إلا إذا حقق التعاون الأفضل والتفاهم بين التنمية والجهات الفاعلة السياسية والعسكرية.

وأخيرا، أود أن أقول كلمة عن مكافحة المخدرات. الحكومة الأفغانية مصممة على إنجاح سياساتها. ونحن نشيد بذلك. ولكن الاستئصال بدون اتخاذ تدابير مخففة لفقر المزارعين مضر، وسيعيق جهدنا الرامي إلى التثبيت والتعمير. لن يكون الاستئصال فعالا إلا إذا كان جزءا من استراتيجية أوسع. ينبغي لنا أن نحد من الأثر في المزارعين الصغار والمحرومين. إننا سنضع مشاريع إضافية في أروزغان لتقليل أثر الاستئصال المزعزع. وسندعم أيضا المزارعين في وضع البدائل. وأخيرا، نشجع الحكومة الأفغانية على تعطيل الاتجار بالمخدرات وعلى مطاردة أمراء المخدرات.

الرئيس (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود، في البداية، أن أعرب لكم، السيد الرئيس، ولأعضاء المجلس،

عن تقدير اليابان لفرصة عرض وجهة نظرها في الحالة في أفغانستان - موضوع توليه اليابان أهمية كبيرة.

دعوني أيضا أعرب من البداية عن تهانئي وأطيب تمنياتي للوفد الإيطالي على توليه لدور ريادي بشأن أفغانستان هذه السنة من اليابان. ونقدر حضور السيد داليما، نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية في إيطاليا لهذه الجلسة.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد توم كونيغز، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجرائم، السيد أنطونيو ماريا كوستا، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين.

وتعتبر حكومة اليابان جميع الجهود - الداخلية والإقليمية والدولية - التي تسهم في تشجيع قيام ديمقراطية دستورية وتعزيز توطيد السلام والتعمير والتنمية في أفغانستان جهودا هامة جدا، وتعتقد أن العملية برمتها يجب أن تمضي قدما بأقل قدر ممكن من الإعاقة، وبأكبر قدر ممكن من الدعم من المجتمع الدولي. وذلك أساسي لتحسين حياة الشعب الأفغاني، الذي عانى وقتا طويلا من المشقات، وأيضا لتعزيز الاستقرار في منطقة آسيا الجنوبية والوسطى والغربية، وأيضا لتعزيز الجهود الجماعية من قبل المجتمع الدولي بشأن مكافحة الإرهاب.

والأمم المتحدة، وعلى نحو خاص مجلس الأمن، يؤديان دورا حاسما في هذا المسعى. والالتزام الثابت من جانب المجتمع الدولي عن طريق مجلس الأمن أقيم الدليل عليه مرة أخرى حينما أوفد المجلس بعثته إلى أفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وكان لي شرف التبليغ عن نتائج هذه البعثة في هذه القاعة في ٧ كانون الأول/ديسمبر.

والحالة في أفغانستان على مفترق طرق الآن، كما تم إيضاحه التام في تقرير الأمين العام في الآونة الأخيرة، وأيضا في تقرير بعثة المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر.

من ناحية واحدة، يمكننا أن نشاهد منجزات إيجابية كثيرة وعلامات الأمل، كما يتجلى في الإنجاز الناجح لعملية بون والتزام الحكومة والشعب الأفغانيين في التصدي لتحديات ومشاكل كثيرة. واتفاق أفغانستان يوفر الأداة والإطار الأساسيين لاستراتيجية، ومن الواضح أن تنفيذها المتسق ذو أهمية مركزية. ونستمد التشجيع من أن إحدى القيم الجوهرية التي أكدنا عليها - قيمة الملكية الأفغانية - يجري احترامها إلى حد كبير في العملية الجارية، واستراتيجية أفغانستان الإنمائية الوطنية هي المثال على ذلك.

ومن ناحية أخرى، تبقى التحديات ضخمة - في مجالات الأمن ومكافحة المخدرات وسيادة القانون والحكم السليم والتنمية، وذلك غيض من فيض. وكما ورد في تقريري بالنيابة عن بعثة مجلس الأمن، يتوقع من شعب وحكومة أفغانستان أن يواصلا جهودهما التي لا تكل على كل هذه الجبهات، ويجب على المجتمع الدولي، من جانبه، أن يقدم الدعم الوافي، كما يتوخاه الاتفاق، وذلك لتلبية المعايير الموضوعة ولعدم تكرار ارتكاب أخطاء الماضي. واليابان ملتزمة على الأمد الطويل وستواصل أداء دور فعال في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالأمن، الذي يبقى الشاغل الأكبر، نرحب بالجهود المستمرة من قبل جميع الجهات الفاعلة المشاركة - بما في ذلك القوة الدولية للمساعدة الأمنية - للسيطرة على نشاطات التمرد والنشاطات الإرهابية. وندعم ونشجع جهود أفغانستان وباكستان الرامية إلى تحسين الأمن على طول الحدود وعبرها، ونشجع خطتهما لعقد مجالس أعيان عبر الحدود ترمي إلى بناء الثقة والاستقرار. ونؤيد أيضا القيام بالمساعي في إطار مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان.

واليابان ملتزمة بالقيام - بعد التناول الناجح لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج - بتشجيع

اتخاذ الخطوة التالية في المساعدة في إصلاح القطاع الأمني، أي حل المجموعات المسلحة غير القانونية. ومما يبعث على قلقنا أنه فيما يتعلق بذلك لم يحقق حتى الآن، كما يلاحظ تقرير الأمين العام، سوى التقدم المحدود. بيد أننا نلاحظ أنه يجري تحقيق بعض التقدم الملموس – على سبيل المثال، في مقاطعة كابيسا، حيث التقدم في حل القوات المسلحة غير القانونية أتاح الشروع في مشاريع التنمية، وبالمثل في مقاطعة تخار في الشمال الشرقي. وحل المجموعات المسلحة غير القانونية ينبغي أن يكون مرصودا عن كثب، كما ينطبق ذلك على جهود أخرى في إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك الجهود المتعلقة بالشرطة والجيش الوطني والقطاع القضائي.

وفي هذا الصدد، يشيد وفد بلدي بسلوفاكيا على مبادرتها بإجراء مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن خلال رئاستها الشهر الماضي بشأن إصلاح القطاع الأمني.

والمشاكل المتعلقة بالمخدرات أصبحت حقا مصدر تهديد رئيسي – تهديد لا يقل خطورة عن التهديد الذي يشكله التمرد بقيادة طالبان – للسلام والأمن في أفغانستان. ونحن نؤيد تماما النظرة المعرب عنها في التقرير، وهي أنه ثمة حاجة إلى أن يبذل جميع أصحاب المصلحة جهدا متضافرا لتحسين تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمراقبة المخدرات. واليابان ما فتئت تساعد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجرائم، وأسهمت في الصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات لمساعدة المشاريع التي تشجع توخي مصادر الرزق البديلة. ونقوم أيضا بوضع خطة للمساعدة على استئصال الاتجار بالمخدرات على طول حدود أفغانستان مع بلدان أخرى في وسط آسيا عن طريق تعزيز مراقبة الحدود بالتعاون مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة.

والتنمية عنصر أساسي آخر لتوطيد دعائم السلم في أفغانستان. ودور أفرقة التعمير في المقاطعات مهم أهمية حاسمة بالنسبة لهذا الغرض. ولدى زيارة رئيس الحكومة شينزو ابي مؤخرا لمقر منظمة حلف شمال الأطلسي ذكر أن اليابان ستعزز تعاونها مع المنظمة في هذا الصدد، وقررت حكومة بلدي بعد ذلك تقديم حوالي مليارين ين على شكل منحة للمساعدة خلال بضع السنوات القادمة للمشاريع المدنية المتعلقة بالأفرقة في تعمير المقاطعات، مثل تشييد المدارس والعيادات الطبية.

وعلى أساس ثنائي، فإن بناء البنية الأساسية، بخاصة في قطاع الطرق، أحد المجالات التي تحظى بالأولوية في مساعدة اليابان الإنمائية في أفغانستان. وبالإضافة إلى الإسهام في تحسين الطريق الدائري بين كابول وقندهار وبين قندهار وهيرات، ما فتئنا نساعد المسؤولين الأفغان المكلفين بإدارة شؤون الطرق لتعزيز قدرتها ابتغاء تعزيز الحس بالملكية في هذا المجال الأساسي من التنمية الاقتصادية.

وفي السياق ذاته، للاتصال بالسكان في المقاطعات أهمية حرجة. نلاحظ بقلق كبير ما وجده الأمين العام عن طريق التقصي من النفور الشعبي. وفقا لتقرير الأمين العام، وأيضا تقرير بعثة المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر، تبقى هذه المشكلة عاملا أساسيا يكمن وراء التمرد المنشط وتنبع من التعيينات الحكومية غير السليمة والمحسوبية القبلية واحتكار السلطة وتهميش الذين يقعون خارج نطاق الجماعات الاجتماعية والسياسية المسيطرة. إن التوسع الجاري في بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان إلى المقاطعات خطوة هامة لمعالجة تلك المشكلة، وترحب اليابان بتلك الخطوة. ونأمل أن يسهم تواجد البعثة الموسعة في إعادة البناء والتنمية في المقاطعات وأن يؤدي إلى تأييد أكبر في صفوف السكان المحليين لتعزيز السلام في البلد. ونحن نتوقع ذلك، بينما نظل متيقظين فيما يتعلق بأمن موظفيها، ومواصلة مكاتب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الأقاليم وفي المقاطعات العمل بالتنسيق الوثيق مع الحكومة الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أسترعي انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى توصية من بعثة المجلس بأنه ينبغي استكمال القائمة التي أعدتها لجنة الجزاءات المفروضة علي القاعدة وطالبان كلما اقتضت الضرورة وعلى أساس أحدث المعلومات المتوفرة. وآمل أن يولي المجلس الاهتمام المطلوب لهذه المسألة.

ولا يزال الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ذا أهمية بالغة في ضمان توطيد السلام في أفغانستان ضمن الإطار الرئيسي للاتفاق. ونحن نشيد إشادة عالية بتفاني جميع موظفي البعثة العاملين في الميدان هناك. ولذلك يؤيد وفد اليابان تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا ويحث المجلس على اعتماد مشروع القرار اللازم في الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد دابكيونس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي: الاتحاد الروسي، أرمينيا، أوزبكستان، بيلاروس، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان.

إننا نؤيد، من حيث المبدأ، الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2007/152)، ونتقدم بالشكر إلى السيد كوينغز، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، والسيد كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لقد لاحظنا إحراز بعض التقدم في عملية إعادة البناء في أفغانستان. فلقد استوفيت ثمانية من المعايير الإثني عشر التي حددها الاتفاق مع أفغانستان في عام ٢٠٠٦. ويستمر المجتمع الدولي في القيام بدور فاعل في إعادة الوضع إلى طبيعته في البلد.

وفي الوقت نفسه، يساور القلق بلدان منظمة معاهدة الأمن الجماعي إزاء اندلاع العنف بسبب الاستفزازات من قبل مقاتلي القاعدة وطالبان. فتدهور الحالة الأمنية لا يعيق عملية إعادة البناء في أفغانستان فحسب، بل أيضا يطرح تساؤلات عن التقدم المحرز في الساحة السياسية. وفي هذا الخصوص، نعتقد أنه من الأساسي ضمان التنفيذ التام لنظام الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن.

وما زال يساورنا القلق إزاء الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار غير المشروع بها خارج أفغانستان. إن الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المعنون ”أفغانستان: مسح الأفيون ٢٠٠٦“ تظهر زيادة في زراعة الخشخاش وإنتاج المخدرات على نحو غير مشروع.

إن تدفق المخدرات من أفغانستان يشكل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي والعالمي. وتعتقد بلدان منظمة معاهدة الأمن أن مهمتها هي وقف الاتجار غير المشروع بالمخدرات بجميع الوسائل الممكنة وبالتعاون الوثيق مع الأعضاء المشتركين في التحالف المناهض للمخدرات. وآخر مثال على الجهود العملية لمناهضة المخدرات التي قامت بها الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي هو التنفيذ الناجح لعملية وقائية دولية بعنوان ”القناة ٢٠٠٦“. وتُنفذ عملية القناة بصورة منتظمة منذ عام ٢٠٠٣ من قبل أجهزة إنفاذ القانون التابعة للدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي. ونتيجة لذلك، اكتشفنا أنشطة تتعلق بتهريب الهيروين وقضينا عليها. وصودرت أطنان من المخدرات غير المشروعة وكميات كبيرة من الأسلحة والذخائر. وقد ظللنا نطالب منذ زمن شركاءنا في منظمة حلف شمال الأطلسي القيام بالمشاركة في عملية القناة.

وإدراكا لأهمية المساعدة العسكرية والإنسانية المقدمة في إطار المساعدة الدولية بهدف إعادة بناء أفغانستان، نحن مقتنعون بأنه قد حان الوقت لمعالجة مشاكل البلد الاقتصادية والاجتماعية بصورة مباشرة. فالظروف الاجتماعية والاقتصادية البالغة الصعوبة هي من بين الأسباب التي أدت إلى تنامي تأييد طالبان والقاعدة وإلى قيام المتطرفين بتعزيز مواقعهم وزيادة مقاومتهم للسلطات المحلية. فالوضع في موسى قالا هو مثال على ذلك.

وفي هذا السياق، يجب أن نركز جهودنا على توفير الظروف الملائمة للتنمية الاقتصادية وإيجاد فرص العمل في البلد. فالفرص الاقتصادية الجديدة من أجل حياة أفضل من شأنها أن تساعد على تهيئة الظروف المناسبة للتجارة والأنشطة الاقتصادية وتقليل إنتاج المخدرات والأنشطة الإرهابية.

ونرى أنه في فترة ما بعد بون ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في دورها القيادي في الشؤون الأفغانية، بما في ذلك تنسيق جهود بناء السلم وإعادة البناء التي يضطلع بها المجتمع الدولي في إطار الاتفاق مع أفغانستان.

إن دولنا ملتزمة بتعزيز السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي في أفغانستان. وهناك أمثلة عديدة على التعاون الاقتصادي الناجح بين الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي وأفغانستان، بما في ذلك اشتراك أوزبكستان في إعادة بناء الطريق السريع بين مزار الشريف وكابل وإعادة بناء ١١ جسرا ومد الأقاليم الشمالية من أفغانستان بالطاقة الكهربائية وفق شروط تعاقدية مواتية. وهناك أيضا تصدير الطاقة الكهربائية من طاجيكستان إلى مقاطعة كوندوز وحل المسائل الرئيسة المتعلقة بضمان العمل الفعال والطويل المدى للشركات الروسية الرئيسية في أفغانستان.

وفي هذا الصدد، نؤمن بأهمية تعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك التفاعل بين أفغانستان وجيرانها بشأن عدد كبير من المسائل الأمنية والمشاريع الاقتصادية ومكافحة الاتجار بالمخدرات. ولقد أنشأ مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي فريق عمل بخصوص أفغانستان، وسوف يقوم بتقديم مقترحات بهدف تعزيز التعاون. ولقد قدمت دولنا الأعضاء عددا من هذه المقترحات، خاصة فيما يتعلق بتطوير الاتصالات الخاصة بالشحن عبر الحدود. ونشير هنا إلى المبادرة المعنية بإنشاء ممر دولي للشحن عبر أفغانستان. وتتمتع دولنا بالمعرفة والخبرة، ولديها كذلك القدرات الاقتصادية والتكنولوجية التي يمكن استعمالها بصورة فعالة في هذا الشأن. وبصورة أكثر تحديدا، نعتقد أن منظمة معاهدة الأمن الجماعي يمكن أن تقوم بدور كبير في تنفيذ المشاريع في إطار الاتفاق مع أفغانستان. ونحن مستعدون لتقديم طائفة واسعة من المنتجات القليلة الكلفة والمرتفعة الجودة الضرورية للتنفيذ الناجح لهذه المشاريع، بما في ذلك تلقي الطلبات من الدول المانحة والمنظمات الدولية على السواء.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن منظمة معاهدة الأمن الجماعي تقوم بدور رئيسي في ضمان الأمن في المنطقة. وسوف نستمر في اشتراكنا الفعال في إعادة بناء أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب كندا بإتاحة هذه الفرصة لها لمخاطبة مجلس الأمن بشأن أفغانستان، وهي بلد حاضر في أذهان الكنديين بقدر كبير.

ونشكر الأمين العام على تقريره الصريح والمباشر عن الحالة في أفغانستان (S/2007/152). والتقدم الذي أُحرز هناك لا يمكن إنكاره. فلدى الأفغان برلمانهم؛ ويعود اللاجئون بأعداد كبيرة، وبدأت النساء في مزاولة أعمالهن

وإرسال بناقمن إلى المدارس. ومع ذلك لا نستطيع التقليل من أهمية التحديات الحقيقية والملحة التي تستمر في مواجهة أفغانستان. فالعنف المتعلق بالتمرد المدفوع جزئيا بالتساهل مع الحكم الضعيف والفساد يمثل عائقا حقيقيا للحق في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان.

وأود أن أكرر عبارات الامتنان التي أعرب عنها الأمين العام لممثله الخاص، توم كوينغز، ولموظفي بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان لعزمهم وشجاعتهم. وأود كذلك أن أشكر السيد كوينغز والسيد كوستا على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين اليوم.

إن الأمم المتحدة هي الأساس الذي يقوم عليه عمل المجتمع الدولي في أفغانستان. ونتطلع إلى بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان لإرشاد المجتمع الدولي في الجهود التي يبذلها لمساعدة الأفغان على إعادة بناء بلدهم.

وكندا ملتزمة إزاء بروز أفغانستان بلدا مستقرا وآمنا وديمقراطيا ومزدهرا. إن المساعدة لإنمائية التي تقدمها كندا – أكثر من ١,٢ بليون دولار خلال عشر سنوات – وإسهامنا بقوات عسكرية – ٥٠٠ ٢ جندي في الجنوب – كلاهما شاهد على ذلك الالتزام. ومنذ أن قدم الأمين العام تقريره الأخير عن أفغانستان (S/2006/727)، زادت كندا تمويلها ليصل إلى ٢٠٠ مليون دولار، مما يجعل كندا ثالث أكبر مانح ثنائي لأفغانستان. ولقد نشرنا كتيبة دبابات وأفراد للدعم في جنوب أفغانستان.

وترحب كندا بالإسهامات السخية لشركائنا المتعددين في ذلك البلد، ونناشد مَن يستطيع أن يقدم المزيد أن يفعل ذلك. وهناك احتياجات كثيرة جدا في ذلك البلد المناضل الذي يكافح من أجل إعادة بناء ذاته بعد عقود من الصراع المسلح.

وترحب كندا بقرار بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان لجعل ٢٠٠٧ عاما للتركيز على المحافظات. ويعني ذلك تكريس عام ٢٠٠٧ للتركيز على الشعب الأفغاني، لأن الغالبية العظمى من الأفغان – أي ٩٠ في المائة على الأقل – يعيشون في المدن والبلدات والقرى الواقعة خارج كابول. ويمكن للحكومة الأفغانية، بالعمل مع المجتمع الدولي، بل يجب عليها، بناء المؤسسات المركزية ووضع السياسات الوطنية. غير أنه لا يمكننا تجاهل الملايين الذين يعيشون خارج العاصمة.

وماذا يعني التركيز على المحافظات في واقع الأمر؟ يعني أنه يجب على الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، بما فيه البعثة، بذل المزيد من الجهود لتوسيع نطاق وجودهما وبرامجهما في المحافظات. والتركيز على المحافظات يعني أيضا تعزيز الحكم السليم فيها – أي في المحافظات، والمقاطعات، والمجتمعات المحلية. لقد عرف الأفغان القادة المستبدين، وشهدوا القمع المتمثل في سياسة التهديد باستخدام القوة. أما اليوم فالأفغان يبحثون عن قادة يوفرون لهم الأمن ويهيئون الظروف اللازمة لتحقيق رفاه نسبي، ويعترفون بحقهم في تقرير مصيرهم. ويجب وضع آليات على مستويات المحافظات، ومجالس المحافظات، والشرطة الوطنية الأفغانية، لكفالة نزاهة المسؤولين، ويجب في إطارها تشجيع الأفغان من ذوي الكفاءة والقدرة على الأخذ بزمام الأمور عندما تنهار القيادة.

وفي ذلك السياق، تأمل كندا أن تؤدي الهيئة المعنية بالتعيينات في الوظائف العليا – وهي معيار من المعايير المرجعية للاتفاق في الأجل القصير وعنصر رئيسي من عناصر خطة العمل للسلام والعدالة والمصالحة – إلى تحسين الإدارة. وتعمل كندا مع الحكومة الأفغانية لإقامة أمانة لدعم تلك الهيئة.

والتركيز على المحافظات يعني أيضا تطوير برامج على الصعيد الوطني في المحافظات. وعلى المجتمع الدولي، من خلال أفرقته الـ ٢٥ المعنية بإعادة الإعمار، أن يعمل مع الحكومة الأفغانية لكفالة تحقيق إعادة الإعمار والتنمية بطريقة متوازنة وتشمل البلد برمته. ويشكِّل برنامج التضامن الوطني، الذي يهدف إلى تعزيز المشاركة على الصعيد المحلي في عملية تنمية البلد من خلال بناء قدرات مجالس التنمية المحلية، مثالا ممتازا لتنفيذ البرامج على المستوى الشعبي. وكندا من بين الدول التي تؤيد بقوة هذا البرنامج، فقبل مجرد أسبوعين، تعهدنا بتقديم تمويل إضافي قدره ٥٥ مليون دولار للبرنامج من خلال الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان.

(تكلم بالفرنسية)

كما يعني التركيز على المحافظات، بالنسبة للبعثة، توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في سائر أرجاء البلد. ونحن نرحب بإعلان البعثة عزمها الإبقاء على مكاتبها الإقليمية، فضلا عن زيادة عدد مكاتبها في المحافظات هذا العام، بما في ذلك إنشاء مكاتب جديدة في محافظتي داي كوندي وغور. غير أن توسيع نطاق البعثة، كما يوضح الأمين العام في تقريره، يتطلب موارد موازية. وعلى البعثة أن تكفل بدعم من المجتمع الدولي، تزويد مكاتبها بعدد مناسب من الموظفين واستفادهم مما يطلبونه من حماية أمنية للمجازفة خارج المناطق الآمنة والاضطلاع بمهامهم في مجالي الاتصال والتنسيق.

وتفتخر كندا بمشاركتها في جهد دولي حقيقي لمساعدة شعب أفغانستان. ونحن نسهم على غرار أكثر من ٦٠ بلدا في تنمية أفغانستان وإعادة إعمارها. ويسعدنا أن نشترك إلى جانب ٣٦ دولة، في إطار بعثة أذنت بها الأمم المتحدة بقيادة حلف شمال الأطلسي لتحقيق الاستقرار في البلد.

وفي الختام، ستواصل كندا بذل قصارى جهدها لدعم الأمم المتحدة والبعثة، التي تؤدي دورا حيويا في نجاح جهود المجتمع الدولي في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد دورياسوامي (الهند) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في المستهل أن أنقل إليكم أسف السفير نيروبام سين، الممثل الدائم للهند، لعدم تمكّنه، في آخر لحظة، من مخاطبة هذه الهيئة باسم الهند.

ويشرفني أن أتلو بيانه بالنيابة عنه.

”إن الهند تشارك الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدي الرئيس، بإدارتكم الرائعة لمجلس الأمن في هذا الشهر. كما نشكر الممثل الخاص السيد كونيغز، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد كوستا، على إحاطتيهما الإعلاميتين الدقيقتين والغنيتين بالمعلومات. ويكتسي موضوع اليوم أهمية بالغة للهند، بالنظر إلى علاقاتنا التاريخية والثقافية مع الشعب الأفغاني، لا سيما وأن مجلس الأمن ينظر في إمكانية تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان.

”ما زالت الجهود الجارية لمساعدة أفغانستان على الخروج من الحرب والصراع والحرمان من مسؤولية المجتمع الدولي، ولا سيما دول المنطقة. ومن ثم يجب أن يكون تعزيز المكاسب التي تم الحصول عليها بشق الأنفس منذ سقوط نظام طالبان الرجعي هدفا استراتيجيا طويل الأجل لنا جميعا، وليس مجرد مناورة تكتيكية للوقت الحاضر فحسب.

''ولهذا فإن تقرير الأمين العام الأخير عن أفغانستان يتفق في البداية كثيرا مع تقييم الهند الذاتي للحالة على أرض الواقع. إلاّ أن أجزاء التقرير المتعلقة بالحالة الأمنية تبعث قراءتها على الإحباط، ولا سيما الاستعمال المتواتر فيها لمصطلح ''المتمردون''، وهذا بالنسبة لنا لطف تعبير لا يرقى إلى وصف المتطرفين والإرهابيين من أبشع الأنواع.

''ويبرز التقرير أيضا انزلاق أفغانستان المطرد إلى العنف. وكان من رأي الهند دوما أن المرء لا يمكن أن يتفاوض مع من يختارون سبيل الإرهاب. وذكرت الهند، منذ ثلاثة أشهر، أنه ليس من الواضح أن الجهود الرامية إلى التوصل إلى سبل لتحقيق السلم التفاوضي في مقاطعات أفغانستان التي يسودها قدر أكبر من الاضطراب تحظى بالنجاح. ومن المؤسف، أن تقرير الأمين العام وزيادة الميل إلى الهجمات الإرهابية من جانب الإرهابيين يؤكدان تلك النقطة. ولا يمثِّل التغاضي عن تصاعد العنف خيارا لنا، وتمس الحاجة الآن إلى صوت دولي قوي وموحد يدين الإرهاب الدولي. ويجب أن يكون ردنا دائما قويا على الإرهاب، مع التركيز في الوقت ذاته على أسرع توسيع ممكن لقدرة أفغانستان على توفير الحكم الفعال والتنمية وثمار السلام. والسبب في إعطاء هذه الأولوية سبب بسيط وبديهي: فالتنمية والحكم ورموز الديمقراطية الأخرى كلها تقوم في المقام الأول على السلام والاستقرار.

''وفي هذا الصدد، نرحب بإتمام توسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية، والاستراتيجية الحالية لنشر المزيد من أفرقة التعمير في المقاطعات، والجهد الرامي إلى توسيع قدرة وقوام الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الأفغانية. ومن الجدير بالإكبار بوجه خاص، كما يشير التقرير، أن الجيش الأفغاني يضطلع بدور نشط في العمليات القتالية في الوقت الذي لا يزال فيه في مرحلة التدريب، ويتعامل في نفس الوقت مع حالة تحسين الدعم السوقي والمؤسسات الإدارية، وغيرهما.

''وما زالت المساعدة المقدمة إلى الميزانية الوطنية، لإتاحة الفرصة لإجراء توسيع سريع لقدرة الشرطة والجيش غير كافية، وهذا شيء يدعو إلى القلق. ويجب أن يتمثل جزء من الاستراتيجية الطويلة الأجل للمجتمع الدولي في تمكين الدولة الأفغانية من إنشاء مؤسسات حكومية أفغانية عامة مزودة بما هو مناسب، وجيدة التأسيس، وتمارس احتكار الدولة لاستعمال القوة. ومن غير المحتمل، ريثما تتوفر إمكانية التنبؤ بهذه العملية وعدم إمكانية عكس اتجاهها، أن تتقدم على نحو ملموس الجهود الرامية إلى تسريح الجماعات المسلحة على نحو غير قانوني. وما دامت قوات القانون والنظام الأفغانية غير مؤهلة على نحو تام، لا يمكن كسر الصلة بين الاتجار بالمخدرات والإرهاب.

''وبهذا ننتقل إلى مسألة التنمية. ولا يلزم، في ظل الظروف العادية، أن تكون الجداول الزمنية للتعمير محددة على نحو دقيق، ويمكن نشر المزايا إلى أوسع حد ممكن. غير أن الحالة في أفغانستان تتطلب أن تأتي التنمية في أعقاب الأمن، ومن ثم تكون أحيانا أقل من منصفة. ويكتسي مثال الاتجار بالمخدرات بأهمية خاصة في هذا الشأن. إذ يلزم، من ناحية، اتخاذ إجراء قاطع ضد لوردات المخدرات والمرتزقة التابعين لهم، فضلا عمن يجهزون المواد الخام. ولكن يجب، بعد اتخاذ هذا الإجراء، أن ينصب الجهد على المتابعة السريعة، بتوفير مصادر

عمالة بديلة للمزارعين وغيرهم من الضحايا غير المدركين لصناعة المخدرات. ويصعب، في ظل هذه الظروف، كفالة اتباع نهج منصف تماما.

”ونلاحظ في ذلك الصدد أنه يوجد، في أحيان كثيرة، ميل في أوساط المانحين إلى السعي لحل كل المشاكل الممكنة في البلد المتلقي في آن واحد. وهذا شيء طبيعي بل ومفهوم إلى حد ما. إلا أنه لا يمكن للمرء أن يضع شروطا عند تقديم المساعدة لأن هذا يكون في أغلب الأحيان الطريق الأكيد لتنفير المتلقين لنوايانا الحسنة. ونرى أنه يجب أن يسمح المانحون للحكومة الأفغانية وشعبها بوضع قائمة بأولوياتهما الإنمائية، وقد تكون هذه الأولويات مختلفة أحيانا عن أولوياتنا. ومن الطبيعي، بعد أن يتسنى توفير الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء، والدواء، والمأوى، والتعليم، في جو من الأمن النسبي، أن ترغب البلدان المتلقية للمساعدة في تعزيز هذه المكاسب تدريجيا.

”كما ينبغي أن نركِّز على الإنجازات العديدة لأفغانستان في الأعوام الخمسة الماضية بوصفها حالة للنصف الملآن من الكأس، وألاّ نتحسر على النصف الفارغ. وستكون القيادة الأفغانية أول من يقر بوجود الفساد وبُعد السكان عن الوصول الكامل إلى مؤسسات الخدمة العامة الأفغانية وإلى الجهاز القضائي وإلى نظامها السياسي الذي ما زال يتطور. ولكن – نظرا لانتشار الفوضى في العقود الماضية والحملات المستمرة للإرهاب والجفاف الحاصل اليوم ودمار الماضي – لا شك أن العمل الذي أنجز حتى الآن يرقى إلى المعجزة. وقائمة المهام التي تنتظر الدولة الأفغانية جديرة بأوسع وأكبر برنامج مستدام لتقديم المساعدة منا جميعا.

”وذلك يقودني إلى دور المساعدة الإقليمية والدولية والحاجة إلى التنسيق بشكل أوثق وأكثر فعالية بين المنظمات الدولية وأصحاب المصلحة في أفغانستان. وفي ذلك السياق، أشيد بفعالية عملية مجلس التنسيق والرصد المشترك، الذي بدأ تنسيق أعمال مجموعة من الأطراف الفاعلة الدولية من المنطقة وخارجها. والهند على استعداد للإسهام في ذلك المسعى. وفي ذلك السياق، فإن الأمر الأساسي هو التأكيد على أن بلدان المنطقة لا يسعها، بالرغم من مجموعة التحديات الماثلة أمامنا في أفغانستان، سوى أن تضطلع بدور أكبر ومباشر أكثر في إعادة إدماج أفغانستان في المنطقة. وفي الواقع، فإن التنمية الدائمة في أفغانستان ستستند في نهاية المطاف إلى إنعاش العلاقات التجارية والاجتماعية والثقافية والسياسية القديمة قدم الدهر التي جعلت أفغانستان مفترق طرق لشرق آسيا وغربها ولجنوب آسيا ووسط آسيا.

”إن الهند تحاول أن تدعم تماما ذلك الانتقال. وتشرفت الهند بمشاركة أفغانستان استضافة مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الثاني، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في نيودلهي، الذي حضره معا رئيس الوزراء مانموهان سينغ والرئيس كرزاي. وبوصفنا الرئيس المقبل لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، فإننا نشعر بالسرور لاستضافة أفغانستان في مؤتمر القمة الأول للرابطة، الذي سيعقد في أوائل نيسان/أبريل هذا العام في نيودلهي. ونؤمن بأن ذلك سيعزز التعاون الإقليمي بينما يمكّن الرابطة أيضا من مد يد العون إلى وسط آسيا وغربها. كما نؤمن بأن انضمام أفغانستان إلى رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي سيساعد الرابطة على التصدي للمسائل المتصلة بعبور السلع وتدفقها الحر عبر الحدود، الأمر الذي سيؤدي إلى المزيد من التنمية الاقتصادية لأفغانستان وللمنطقة بأسرها.

”وعلى الصعيد الثنائي، واصلت الهند بذل جهود مضنية لدعم إعادة الإعمار في أوسع طائفة ممكنة للأنشطة في أفغانستان. وتزيد التزاماتنا الحالية على ٧٥٠ مليون دولار وتغطي سلسلة من الأنشطة – تتراوح من المشاريع الكبيرة مثل إنشاء الطرق وخطوط نقل الطاقة الكهربائية وتصليح السدود إلى المشاريع الأكثر أهمية محليا مثل إمداد وتجديد المستشفيات والمدارس ومنظمات المجتمع ومنشآت التخزين البارد وما إلى ذلك. كما أننا ندرك الحاجة إلى دعم الاستثمار في بناء القدرات، في داخل أفغانستان ومن خلال تقديم أكثر من ٥٠٠ منحة كل عام للدراسة في الهند على السواء. ونسعى إلى ضمان أن تنتشر مساعدتنا انتشارا واسعا بين مناطق أفغانستان.

”وفي الختام، فإن الهند ستسعى، بقدر الإمكان، للمساعدة في جميع الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى تعزيز السلام في أفغانستان. ونعتبر ذلك استثمارا في منطقتنا ووسيلة لمساعدة شعب شقيق. ونحن في جميع جهودنا الرامية إلى إعادة الإعمار والتنمية في أفغانستان، قد كفلنا المشاركة الوثيقة من حكومة أفغانستان ورفاهية شعبها. وبذلك الهدف المشترك، تؤكد الهند من جديد على تقيدها بالالتزام بدعم جهود إعادة الإعمار في أفغانستان“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تقديم التهنئة إليكم، سيدي الرئيس، بتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة وأن أشيد بكم على قيادتكم الممتازة للمجلس. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل والقيِّم (S/2007/152)، ولممثله الخاص، السيد توم كوينغز، ولزملائه في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على جهودهم الدؤوبة وتفانيهم الجدير بالثناء من أجل أفغانستان. كما نرحب بحضور السيد كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونشكره على جهوده وعلى إحاطته الإعلامية الهامة.

لقد قطع الشعب الأفغاني وحكومته شوطا طويلا. فقد استوفيا بنجاح جميع المعايير القياسية التي حددها اتفاق بون. كما أنهما شهدا المرحلة الانتقالية السياسية وهي تبلغ نهايتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، حينما أنجزا العملية الانتخابية بافتتاح الجمعية الوطنية الأفغانية. وتلك الهيئة، التي تطورت الآن لتصبح منتدى حيويا لمناقشة سلسلة من المسائل، تشكِّل قوة متزايدة توازن الفرع التنفيذي.

واستطاع الشعب الأفغاني بقيادة الرئيس كرزاي، وبالاستفادة من المساعدة الدولية والإقليمية، أن يحرز تقدما ملموسا نحو إعادة تأهيل البنى التحتية التي يمكنها أن تدعم التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلده، بعد طول انتظار. ومن التطورات الواعدة الأخرى العديدة، المؤشرات الاقتصادية التي تبرر التفاؤل بالمستقبل – إذا علمنا، مثلا، أن نسبة التضخم تواصل انخفاضها، وأن سعر الصرف بقي مستقرا.

وعلى الرغم من جميع هذه الخطوات الواعدة والتطورات المشجعة، لا تزال أمام الشعب الأفغاني وحكومته شتى التحديات والعقبات الهائلة في مسيرتهما نحو الأمن والاستقرار والتنمية. والإرهاب والعنف المرتبط بالتمرد، مقرونين باقتصاد قائم على المخدرات، أمور لا تزال تشكِّل خليطا هائلا من التهديدات التي تعرِّض للخطر عودة

البلد إلى السلام والاستقرار. وإننا قلقون إزاء التزايد الأخير في أعمال الإرهاب والعنف المرتبط بالتمرد، ولا سيما في الجزء الجنوبي والجنوب الشرقي من أفغانستان. وعلاوة على ذلك، تزايدت كثيرا الأعمال الإرهابية وأعمال العنف التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة عما كانت عليه في السنوات الماضية. والعدد المتزايد من أعمال الإرهاب والحوادث الأمنية الأخرى، ولا سيما العدد المرتفع من التفجيرات الانتحارية – التي اعتبرها التقرير أوضح صلة مرئية بين التمرد والإرهاب الدولي – يشكل تهديدا خطيرا للمرحلة الانتقالية السياسية في جميع أنحاء البلد، ويعرّض للخطر إنجاز عملية بون.

وكما هو وارد في التقرير، إن الإرهابيين والمتمردين اشتدت عزيمتهم في السنة الماضية بنجاحاتهم الاستراتيجية، أكثر مما أحزنتهم إخفاقاتهم التكتيكية. لذا، نظرا لبعض التطورات الميدانية، يجب التأكيد على أن أي عمل، بما في ذلك الاتصالات بأولئك المسؤولين عن انعدام الأمن وأعمال التخريب، يمكن إساءة تفسيره وكأنه مكافأة للإرهابيين والمجرمين، سيكون ذا نتائج عكسية في مكافحة الإرهاب وانعدام الأمن في أفغانستان.

وجمهورية إيران الإسلامية تدين الأعمال الإرهابية المتواصلة المرتكبة في أفغانستان، وتقدّم دعمها الكامل لجهود الحكومة الأفغانية لتحسين الوضع الأمني في البلد. ويساورنا القلق إزاء إمكانية امتداد انعدام الأمن إلى بقية أفغانستان، بما في ذلك إلى الأجزاء الغربية منها، التي لا تزال آمنة حتى الآن. ومثل هذا الحدث سيؤثر سلبا على عودة اللاجئين، ويؤدي إلى تفاقم الاتجار بالمخدرات. وفي رأينا أنه لكي نستجيب بفعالية أكبر لتصاعد العنف الإرهابي في بعض أجزاء أفغانستان، ينبغي تعزيز قدرة الشرطة والجيش الأفغانيين. وفي ذلك الصدد، يتحتم على أعضاء المجتمع الدولي ألاّ يدّخروا أي جهد لتمكين الأفغان أنفسهم من معالجة مشاكلهم الأمنية، عبر تكثيف جهودهم لتحسين وتسريع التدريب والتجهيز للشرطة والجيش الأفغانيين، من بين أمور أخرى. وإننا نشعر بالارتياح إزاء مواصلة الجيش الوطني الأفغاني إحراز تقدم جيد، رغم النواقص في العدد والعدة.

وكما يشير التقرير، لا تزال زراعة الخشخاش والاقتصاد القائم على المخدرات في أفغانستان في تزايد. وإيران بصفتها بلدا مجاورا، تشعر بقلق بالغ إزاء ذلك التحدي الهائل. فأفغانستان اليوم مسؤولة عن ٩٢ في المائة من إجمالي عرض الأفيون ومشتقاته، وخاصة الهيروين. وإننا نشارك أصحاب الرأي القائل إن الاتجار بالمخدرات يشكِّل تهديدا خطيرا للتعمير وبناء الدولة في أفغانستان، بتقويض حكم القانون، وزيادة تفشي الفساد ودعم العنف الإرهابي.

ومما لا شك فيه، أن الإرهاب وانعدام الأمن والاتجار بالمخدرات في أفغانستان أمور يقوي أحدها الآخر. والمجموعات الإرهابية من أكثر المستفيدين من أموال المخدرات. لذا يتحتم على أعضاء المجتمع الدولي، وخاصة أولئك الموجودين في الجهة المتلقية، أن يعدِّلوا استراتيجيتهم لمكافحة المخدرات وفقا للمعطيات، إذ أنه لا غنى لهم عن ذلك. ولا يقل عن ذلك أهمية الحاجة المطلقة إلى أن يمد المجتمع الدولي يد المساعدة للحكومة الأفغانية في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات.

لذلك نتفق مع الأمين العام في ضرورة أن تتضافر جهود جميع الجهات صاحبة المصلحة بصفة عاجلة على النهوض بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وأن يُنظر إلى التصدي لتجارة المخدرات في أفغانستان باعتبارها جزءا من الاستراتيجية الشاملة لبناء مؤسسات سليمة للدولة واستعادة ثقة الشعب في سلطة الحكومة. كذلك نرى من الضروري اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة من جانب

أفغانستان والدول الإقليمية والمجتمع الدولي لمكافحة ذلك الخطر، لأن التدابير المتخذة حتى الآن لا تتناسب مع ضخامة التحدي الماثل. وقد شنت جمهورية إيران الإسلامية من جانبها حربا باهظة التكلفة على تجار المخدرات المدججين بالسلاح خلال العقود الماضية، وهي تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة تلك المعركة. ولا جدال في أن إيران لكي تواصل حربها الشعواء المستمرة على الاتجار بالمخدرات، لا غنى لها في ذلك عن الدعم الدولي، ولا سيما التعاون من البلدان المجاورة.

ونتفق مع الأمين العام في أن أفغانستان وشركاءها الدوليين، بالنظر إلى التحديات الهائلة التي تواجهها أفغانستان اليوم، يجدان أنهما مرة أخرى في منعطف حاسم من مرحلة التحول في أفغانستان. كما نتفق مع الرأي القائل بضرورة أن يعيد المجتمع الدولي تأكيد التزامه إزاء أفغانستان ويوطد الإنجازات التي تحققت في السنوات الست الماضية. وفي هذا الصدد، لا يزال الاتفاق الخاص بأفغانستان يمثل أفضل إطار استراتيجي للتعاون بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في حالة إمساك أفغانستان بزمامه وتوليها قيادته على الصعيد الوطني. وتقف إيران على أهبة الاستعداد للمساهمة في هذه العملية وفي تحقيق تلك المبادرة بشكل كامل بصفتها عضوا في المجلس المشترك للتنسيق والرصد للاتفاق الخاص بأفغانستان. كما نؤكد مجددا الدور المحوري للأمم المتحدة في أفغانستان، بما فيه تنسيقها الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاق الخاص بأفغانستان ومن ثم نعرب عن تأييدنا لاقتراح الأمين العام بتمديد ولاية البعثة، على النحو الوارد في التقرير.

وإيران،كما جاء في التقرير، من شركاء أفغانستان الرئيسيين في المجال الاقتصادي في المنطقة وقد وسعت نطاق علاقاتها الاقتصادية مع هذا البلد في الأعوام الأخيرة. وقد قدمنا مساعدات مالية وتقنية واسعة للهياكل الأساسية في أفغانستان. ومن مبلغ الـ ٥٦٠ مليون دولار التي تعهدت إيران في مؤتمر طوكيو بتقديمها للمساعدة في إعادة إعمار أفغانستان، أنفقنا حتى الآن ما يزيد على ٢٧٠ مليون دولار على مشاريع بالاتفاق المتبادل في مجالات الهياكل الأساسية والخدمات التقنية والتعليمية، وفي مساعدات مالية وعينية.

كذلك تكبدت إيران تكاليف هائلة باستضافتها ما يقرب من ٣ ملايين أفغاني لمدة حوالي ثلاثة عقود. وتنتظر الحكومة الإيرانية مزيدا من التعاون من جانب المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية في عملية إعادة اللاجئين الطوعية إلى وطنهم.

وأود أن أختتم بالتأكيد مجددا على أن تصميمنا سيظل ثابتا وعزمنا مستمرا على الصمود في دعمنا للشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية في سعيهما من أجل السلام والرخاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة النرويج.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): يستلزم النجاح في أفغانستان بناء القدرة الأفغانية على الإمساك بناصية أمورها. ولا بد من القيام بذلك من خلال تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى التنفيذ الكامل للاتفاق الخاص بأفغانستان وتنسيقها. ونرى أن تؤدي الأمم المتحدة دورا أقوى في هذا الصدد. ونرحب بتوسيع نطاق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان ونثني على الممثل الخاص كونيغز وعلى فريقه وما يقومان به من عمل. ويجب الاستمرار في تعزيز البعثة وتوسيعها حتى تتمكن من الاضطلاع بدور قوي يؤدي للتوحيد. وتشجع النرويج الأمم المتحدة على مواصلة بذل جهودها لتحسين العلاقات بين أفغانستان وبلدان المنطقة.

إن الحالة الأمنية في أجزاء عديدة من أفغانستان أفضل مما كانت عليه في العام الماضي، لكن هناك مؤشرات

على استمرار التحديات الأمنية في المستقبل. إننا قلقون إزاء حماية المدنيين وظروف تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية. وسيكون التعاون الوثيق بين السلطات الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية مطلوبا. ويجب على القوات الدولية مواصلة القيام بأقصى ما تستطيع لتجنب الإصابات المدنية. ويجب تنظيم جميع الجهود الدولية بطريقة تعزز الحكومة الأفغانية والتأييد الأفغاني الجماهيري للوجود الدولي.

لقد زادت عدة بلدان تبرعاتها لأفغانستان. وهذا تطور إيجابي. فلقد زادت النرويج من مساعدتها الإنسانية والإنمائية، وسوف تتبرع بحوالي ٧٥ مليون دولار هذا العام، لكن علينا أن نحسن كذلك أسلوب العمل معا. إن المجلس المشترك للتنسيق والرصد الذي تترأسه الحكومة الأفغانية باقتدار وبالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، يسهم في تحقيق تنسيق أفضل، لكن التنسيق لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا كنا كلنا مستعدين للتنسيق. فأثناء الاجتماع الأخير للمجلس في برلين، طلبت منا السلطات الأفغانية أن نقلل من القيود على مساعدتنا. وعلى المدى القريب، نحن بحاجة إلى التركيز على بناء القدرة من خلال الجهود المشتركة، لكن الجواب على المدى البعيد هو نقل السيطرة إلى السلطات الأفغانية من خلال الميزانية الأفغانية. إن الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان آلية جيدة لعملنا المشترك، ونشجع البلدان المانحة على تحويل جزء كبير من تمويلها من خلال الصندوق.

إن إحراز تقدم في تعزيز مشاركة المرأة أمر هام بالنسبة للتنمية المستدامة. ويجب على الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة مضاعفة جهودهما لضمان التنفيذ التام لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وهناك مؤشرات على إمكانية زيادة إنتاج الأفيون. غير أنه قد ثبت أنه يمكن عكس هذا التوجه. فلقد انخفض إنتاج الأفيون في بعض المقاطعات التي مورست فيها قيادة قوية من جانب المحافظ وأجري حوار جيد مع الزعماء التقليديين بدعم من المجتمع الدولي. ونحن بحاجة إلى أن نتعلم من قصص النجاح تلك وأن نبني على أساسها.

إن تعزيز القانون والنظام عنصر أساسي في الاستقرار على المدى الطويل. ونرحب بقرار الاتحاد الأوروبي بإنشاء البعثة الأوروبية بشأن سياسات الأمن والدفاع، ونعتزم تقديم مساهمة كبيرة إليها. إن حل المجموعات المسلحة غير القانونية أمر أساسي لأمن السكان والاستقرار وقد تأخر موعد إحراز تقدم في هذا المجال. ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دور هام تؤديه، ولا سيما في مجال حل المجموعات المسلحة غير القانونية ومن خلال الحوار مع السلطات الأفغانية. وإصلاح وزارة الداخلية أمر أساسي، ونشجع السلطات الأفغانية على مواصلة جهودها ومضاعفتها في هذا المضمار.

إننا نعتقد أن السلام والعدالة يسيران جنبا إلى جنب. ونؤكد على أهمية التنفيذ الكامل لخطة العمل بشأن السلام والعدالة والمصالحة بموجب ميثاق أفغانستان وتوقعات الشعب الأفغاني.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل آيسلندا، طلب فيها دعوته للمشاركة في المناقشة حول البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد هنيسون (آيسلندا) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل آيسلندا.

السيد هانسن (آيسلندا) (تكلم بالانكليزية): لدينا قول في آيسلندا، وهو أن هناك حبة زبيب في نهاية قطعة النقانق. وأفضل ما في حبة الزبيب هذه أنها ستكون مقتضبة.

واسمحوا لي أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إجراء هذه المناقشة. وأعتذر على التأخير في توجيه رسالتي. إن سلطات بلدي في آيسلندا تكون بعيدة نوعا ما في بعض الأحيان. وإننا نعرب عن امتناننا لأن هذه الجلسة تعطينا فرصة لإجراء مناقشة صريحة بشأن الحالة في أفغانستان. وأصبحت أفغانستان وأيسلندا والسويد الدول الأعضاء غير المؤسسة الجديدة الأولى في الأمم المتحدة، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦. وتواريخنا جرت بطرق مختلفة بعض الشيء منذ ذلك الوقت، ولكن نبقي عيننا ساهرة على إخواننا من كل من السويد وأفغانستان.

وأود أن أضم صوتي إلى المتكلمين الذين سبقوني في شكر الممثل الخاص كونيغز والسيد كوستا من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجرائم على تقريريهما هذا الصباح. إننا نشاطرهما تماما تقييماتهما. وأيسلندا، وهي عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أيدت البيان الذي أدلى به السفير ماتوسيك بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونؤيد أيضا ما قاله قبل هنيهة سفير النرويج بشأن تشجيع مشاركة النساء الأفغانيات.

ذكر عدد من المتكلمين السابقين أننا نمر مرة أخرى بمنعطف حاسم في أفغانستان وأنه ثمة حاجة إلى اتخاذ نهج دولي كامل وشامل مع حكومة ذلك البلد. وينبغي لذلك النهج أن يتضمن، أولا، أمن البلد برمته وعكس الاتجاه السلبي، اتجاه ازدياد نشاطات طالبان والمتطرفين. ثانيا، ثمة حاجة ملحة إلى اتخاذ خطوات مضادة أشد قوة ضد الاتجار بالمخدرات وإنتاجها. ثالثا، يجب التصدي على نحو جاد للفساد في كل أنحاء أفغانستان. رابعا، ينبغي تعزيز النشاطات الاقتصادية القانونية، ما يؤدي إلى زيادة الدخل الحكومي. خامسا، يجب تعزيز البنية الأساسية في أفغانستان. سادسا، يجب أن تكون حكومة أفغانستان قادرة على الاعتماد على الدعم الدولي على الأمد الطويل. وفي هذا الصدد، فإن الدول المجاورة لأفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، والاتحاد الأوروبي وغيرها - كل هذه جهات أساسية.

ولأيسلندا شخصان في مقر منظمة حلف شمال الأطلسي في كابول. أحدهما مستشار سياسي في مكتب الممثل الخاص، وهو يركز على نحو رئيسي على قطاع الطيران في البلد. والآخر مسؤول إداري في مكتب الإعلام، يتناول وسائط الإعلام والإعلام الداخلي للمقر. وفي الوقت الحاضر تشغل أيسلندا ستة مناصب في مطار كابول، واعتبارا من ١ نيسان/أبريل سيشغل أشخاص من أيسلندا سبعة مناصب. والموظفون العاملون في مطار كابول الدولي يقومون على نحو رئيسي بالإشراف على عمليات الصيانة والدعم في معسكر كايا. إنهم يعالجون الشؤون الهندسية واللوجستية والترتيبات المتعلقة بالإيواء المشترك للجنود والإشراف على القوى البشرية في كايا، وذلك غيض من فيض.

وفي الوقت الحاضر تتعاون أيسلندا مع منظمة حلف شمال الأطلسي في دراسة كيفية الإعداد لنقل المطار إلى السلطات الأفغانية عن طريق الشروع في تدريب موظفين محليين. وذلك جزء من خطة عامة أكبر لمطار كابول الدولي وهو يتطلب المساعدة من كثير من المنظمات الدولية من قبيل المنظمة الدولية للطيران المدني. وأيسلندا ستتابع عن كثب الإعداد للانتقال وهي على استعداد لتكليف عدد أكبر من الناس بالعمل على هذا الانتقال وإدارته أيضا.

وأثناء السنة والنصف الماضية كان لأيسلندا فريق اتصال ومراقبة جوال مؤلف من ستة أفراد ضمن أفرقة إعمار المقاطعات في شغرخان، تحت القيادة الليتوانية. وكان لها أيضا ضابط واحد متخصص في التنمية ملحق بالفريق للمساعدة في خطط الإعمار والتنمية في المنطقة. وقد اتخذنا قرارا بوقف مهمة فريق الاتصال والمراقبة الجوال ونتطلع بدلا من ذلك إلى المساعدة في تنفيذ مزيد من المهام وشغل المواقع في المجال الإنساني، إذا أمكن. وإننا نعكف حاليا على النظر في ذلك، وقد طلبنا معلومات محددة من المسؤولين الليتوانيين عن المواقع المطلوب شغلها ضمن أفرقة إعمار المقاطعات والمتاحة لأيسلندا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كنيغس.

السيد كنيغس (تكلم بالانكليزية): لقد أحطتُ علما مع الاهتمام بكل الملاحظات البناءة جدا التي أدلي بها اليوم. إنها ستكون لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بمثابة الدليل الإرشادي الضروري في عملها المستقبلي.

أود أن أدلي بثلاث ملاحظات فقط. أولا، أود أن أشكر المجلس وكل أعضائه على مواصلة الدعم للشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية المنتخبة بطريقة ديمقراطية. إن البعثة ستواصل بالتأكيد تنفيذ الولاية التي أناطها المجلس بها. وأشعر بامتنان عظيم لكون أعضاء المجلس قد أبدوا عزمهم على تمديد الولاية لفترة ١٢ شهرا أخرى، مما يعزز دور البعثة في حماية المدنيين في الصراع المسلح. أخيرا، أحطتُ علما بعبارات المؤازرة الكثيرة والملاحظات الصريحة حول عمل البعثة وأفرادها. وسيكون من دواعي سروري أن أنقل تلك الرسالة إلى أفراد البعثة البالغ عددهم ما يقرب من ٣٠٠ فرد دولي و ٢٠٠ ١ أفغاني.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أشكر الجميع، وبخاصة المترجمين الشفويين، على مواصلتهم العمل معنا كل هذه المدة الطويلة. ونعد بأن ننجز عملنا في المرة التالية بسرعة أكبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٥.